حرية الإعلام
والتحول الديمقراطى
فى مصر

تحرير

أ. د. بسيوني إبراهيم حمادة



حرية الإعلام والتحول الديمقراطى

فى مصر

* حمادة ، بسيونى ابراهيم .
* حرية الإعلام والتحول الديمقراطى فى مصر .
* بسيونى ابراهيم حمادة .
* ط 1 . – القاهرة : عالم الكتب؛ 2013 م
* 218 ص ؛ 24 سم
* تدمك : 2-893-232-977 * رقم الإيداع : 20060/ 2012
1- حرية الصحافة
العنوان 323.445

عالم الكتب

* الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 002023939027

* المكتبة :
38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون: 23926401 – 23959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518
www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

حرية الإعلام والتحول الديمقراطى

فى مصر

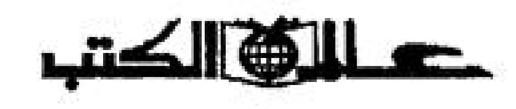
أ.د. بسيونى إبراهيم حمادة

أستاذ الإعلام السياسى والرأى العام

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

عضو مجلس أمناء الاتحاد الدولى

لبحوث الصحافة والإعلام



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الكتاب

الكلمة الافتتاحية للمؤتمر

رئيسا المؤتمر

Prof. Dr. Basyouni Hamada & Prof. Dr. Naomi Sakr

نحو إعادة بناء الإعلام من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر

٣٠- ٣١ مارس ٢٠١١

يأتي هذا المؤتمر ثمرة لتعاون بناء بين مركز بحوث الإعلام بالقاهرة ومركز الإعلام العربي University of Westminster وينعقد في لحظة زمنية فارقة في تاريخ مصر والعالم العربي عقب أروع ثورة شهدتها البشرية في الخامس والعشرين من يناير، ليؤسس لديمقراطية الإعلام ولحرية التعبير، وهما في الواقع جوهر الممارسة الديمقراطية.

وإن كانت السمة الغالبة لكثير من المؤتمرات أن يجتمع حولها الأكاديميون ليتناقشون ثم ينفضون، كلّ إلى شأنه دون أن يكون لاجتماعهم صدى في أرض واقع، إلا أن هذا المؤتمر يختلف لأنه:

١- يأتي في توقيت يتطلع فيه الجميع في مصر إلى إعادة هيكلة النظام الإعلامي الذي كان شريكًا مسئولاً عن فساد الحياة السياسية، وإهدار الحقوق الإنسانية وشيوع الفساد الاقتصادي، وغياب العدالة الاجتماعية، وضياع هيبة القانون، وهيمنة أمن الدولة على كل صغيرة وكبيرة في المجتمع في عهد مبارك، كان هذا الإعلام شريكًا مسئولاً لا يمكن تبرئته عن أخطاء وخطايا النظام السياسي السابق، ولذا فإن الحاجة ماسة الآن إلى نظام إعلامي وصحفي يستلهم قيم وثقافة الثورة ويحافظ عليها، ولن يتأتى ذلك إلا بإعلام يختلف جذريًا في بنيته

وقانونه وسياساته وأدائه ومضمونه ورموزه وأخلاقياته عما كان عليه الحال في النظام الإعلامي السابق، وإلا سوف تنتكس الثورة رويدًا رويدًا.

٢- يختلف هذا المؤتمر لأنه يأتي في ظل قناعة بأن مستقبل الديمقراطية مرهون ــ بالدرجة الأولى ــ بالوعي المستنير، والفضاء العام المتحرر، والمواطن القادر على حراسة حقوقه والدفاع عنها، والديمقراطية على هذا النحو هي نضج مجتمعي عام لا يتحقق إلا بإعلام مستقل حر، وتعددي ولامركزي ومسئول، يُتاح فيه للإعلاميين الحق الكامل في الوصول للمعلومات، وللجمهور الحق الكامل في المعرفة، وللرأي العام الحق الكامل في أن يجد نفسه حيث يريد، وللسلطة المسئولية الكاملة في الخضوع للرقابة الإعلامية.

٣- وأخيرًا يختلف هذا المؤتمر عن غيره؛ لأنه يضم نخبة متميزة من أساتذة وخبراء الصحافة والإعلام والقانون الذين كان لهم دور مشهود في مراحل التحول الديمقراطي للإعلام بعد الثورات أو الذين يتمتعون بخبرة بحثية رصينة في هذا المجال، أو الإعلاميين الأقرب إلى واقع الممارسة الإعلامية الديمقراطية، أو أولئك الذين عانوا وما زالوا من الانتهاكات المفروضة على حرية الصحافة. ولذلك تميل كل الأوراق والخبرات المقدمة في هذا المؤتمر إلى تشخيص الواقع والكشف عن مواطن الداء، وصولاً إلى وضع إستراتيجيات العمل وآليات إعادة البناء وهيكلة النظام.

يسعى هذا المؤتمر إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- كيف يمكن الاستفادة ــ ونحن بصدد إعادة بناء النظام الإعلامي ــ من خبرات الدول السابقة التي تحولت من نظم شمولية أو سلطوية إلى نظم ديمقراطية؟ أخذًا في الاعتبار اختلاف الظروف السياسية والسياق الثقافي والحضاري.

٢- كيف يمكن إيجاد التوازن بين الإعلام الخاص وإعلام الخدمة العامة؟ وأين موقع الإعلامي الحكومي في هذا النظام الجديد؟

٣- ما أنسب إستراتيجيات وآليات الانتقال بالمؤسسات الصحفية والإذاعية المصرية المملوكة للدولة إلى إعلام مستقل مملوك ملكية حقيقية للمواطنين،

تمكنهم من تعزيز ديمقراطية الإعلام، لضمان ديمقراطية المجتمع والدولة في مصر؟

٤- ما بدائل الملكية الإعلامية الأكثر ملاءمة للواقع المصري في ظل إعلام كوني مفتوح ومجتمع رقمي لا يمكن أن يخضع لأشكال الرقابة الإعلامية المعروفة؟

٥- ما الإشكاليات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون الانتقال بالإعلام من وضعه الحالي إلى وضعه الديمقراطي الجديد؟

٦- ما الإطار الدستوري والقانوني الضامن لحرية الوصول للمعلومات وحرية إصدار الصحف ووسائل الإعلام وحرية النقد والضامن لمنع حبس الصحفيين وإلغاء القوانين السالبة للحريات؟

٧- كيف يمكن منع الاحتكار في الإعلام المصري؟ وكيف يمكن الوقوف أمام محاولات تهميش التحول الديمقراطي في الصحافة والإعلام؟ تلك المحاولات التي ترى في المجلس الوطني للإعلام العصا السحرية لحل المعضلات الإعلامية، ولا ترى الحل في التغيير الجذري لنظام متآكل لا ينفع معه المجلس الوطني في شيء.

٨- ويطرح المؤتمر أيضًا إشكالية صعوبة بناء نظام إعلامي ديمقراطي في غياب قضاء مستقل استقلالاً حقيقيًا وسيادة قانون، وفي ظل غياب لامركزية الحكم والإدارة والإعلام.

وأخيرًا يسعدني أن أتوجه بكل الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور عماد الدين أبو غازي وزير الثقافة، رئيس المجلس الأعلى للثقافة، الذي احتضن هذا المؤتمر ورعاه ودعمه ووفر له سبل النجاح، فله كل الشكر والامتنان من اللجنة التنظيمية للمؤتمر، والشكر أيضًا موصول لفريق العمل بالوزارة الذي لم يدخر وسعًا في تذليل كل الصعاب التي واجهتنا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى مؤسسة (Open Society Media Program) لرعاية هذا المؤتمر والمساهمة في تكاليف ترجمة هذا الكتاب، الذي نأمل أن تجد بحوثه وتوصياته طريقها للتطبيق، من خلال إعادة بناء النظام الإعلامي المصري، فالهدف الرئيس لهذا المؤتمر لم يكن سوى رسم خارطة طريق لتأسيس نظام إعلامي وطني حر

مستقل ومسئول يستلهم روح الثورة ومعانيها وينهض بمصر، يكشف الفساد ويراقب السلطة، ويقدم الحقيقة كاملة، فالمعرفة ولا شيء غيرها هي التي تضمن أن يصبح الرأي العام رقيبا على السلطة وهي التي تحيل الحاكم إلى خادم للمواطنين وبدونها يصبح الإعلام عبئا على المجتمع لا قيمة مضافة في عالم السياسة والاقتصاد والثقافة والتنمية المجتمعية الشاملة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مستقبل النظام الإعلامى فى مصر بعد الثورة

أ. د. بسيونى إبراهيم حمادة
أستاذ الإعلام والرأى العام – كلية الإعلام جامعة القاهرة
عميد الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام
basyouni_hamada@yahoo.com

لحظة ميلاد الثورة ومستقبل النظام الإعلامى:

تسلم المجلس العسكرى إدارة شئون مصر عقب تخلى الرئيس مبارك عن السلطة، وفقًا لقرار التنحى الذى تلاه نائبه عمر سليمان[1]، وهو قرار لم يمنح المجلس العسكرى شرعية؛ لأن مبارك آنذاك كان خارج السلطة، فاقدًا للشرعية والمشروعية، فكيف له أن يكلف غيره، أيًا كان موقعه بإدارة شئون البلاد، وعليه فإن وجود المجلس فى السلطة وفقًا لقرار التنحى هذا وجود يفتقر للشرعية، وهى لم تُمنح له أيضًا نتيجة استفتاء شعبى، بل بمباركة شعبية جارفة عبّر عنها آنذاك شعار "الشعب والجيش إيد واحدة"، وهكذا أضحى وجود المجلس العسكرى على رأس السلطة التنفيذية والتشريعية فى البلاد مساء يوم ١١ من فبراير ٢٠١١م وجودًا شرعيًا، بفضل الدعم الشعبى لا بفضل القرار السياسى أو الاستفتاء الشعبى، إلا أن المجلس للأسف لم يحافظ على هذه الشرعية التى بدأت تتآكل رويدًا رويدًا حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها عقب مذبحة بورسعيد التى راح ضحيتها (٧٤) من خيرة زهور مصر ومئات الجرحى، وتحول الشعار الذى يترجم الشرعية إلى شعارات أخرى تنزع الشرعية عن المجلس.

لم يصل الثوار ــ على غير العادة ــ إلى السلطة لافتقارهم للبرنامج والأيديولوجية

والقائد، واكتفوا بإزاحة رأس النظام، ظنًا منهم أن البقية تأتى تباعًا وتلقائيًا أو هكذا فهموا الأمر، وللأسف لم يكن الظن فى محله، فأركان النظام البائد وسياساته لا تزال قائمة، بل ثمة محاولات جادة لإعادة إنتاجه من جديد.

انعكست ملامح الشبكات الاجتماعية التى التف حولها الثوار على الثورة ذاتها، فغياب القائد الافتراضى فى الفيس بوك، جعل الثورة بلا قائد فى أرض الواقع، فكان من السهل على المجلس العسكرى أن يتبوأ مكان القيادة، وهكذا يمكن القول إن من لا يملك السلطة منحها من لا يستحقها، فمبارك حال انتقال السلطة كان واقعيًا خارج دائرة السلطة، والمجلس العسكرى حال تسلمه السلطة لم يكن واقعيًا قائدًا للثورة، على الرغم من دوره المشهود والخالد فى حمايتها وتبنيها وهى فى مهدها.

أدى غياب القائد الثورى وغياب البرنامج الثورى وغياب الأيديولوجية الثورية إلى ترحيب الثوار، ومن خلفهم جموع الشعب المصرى، بقيادة المجلس العسكرى، ولم يكن هناك سوى بعض الشعارات التى تطورت تلقائيًا لتعبر عن الوجه الآخر لنظام مبارك، فقد جاء شعار "الحرية" عوضًا عن الاستبداد والكبت الذى عانى منه الوطن والمواطن، ورفضًا لاحتكار السلطة ومحاولة توريثها، وجاء شعار "الكرامة" عوضًا عن الذل والإهانة التى تعرض لها الوطن والمواطن فى الداخل والخارج، فى السجون وفى خارجها، وجاء شعار "عدالة اجتماعية"[٢] عوضًا عن احتكار القلة أو الحاشية الفاسدة للثروة التى حرمت جموع الشعب من الحياة الكريمة، ولم تجرؤ القوى السياسية ــ رغم التحامها بالثورة ــ أن تدعى الحق فى قيادتها، ولذا كانت الفرصة مواتية لأن يتسلم المجلس قيادة الثورة بعقلية إصلاحية محافظة تدريجية تقليدية، ربما كان شاغلها الأوحد هو وقف مشروع التوريث، لكن أيًا من شعارات الثورة التى كان يمكن أن تحدث التغيير الجذرى فى البنى والسياسات والنظم والأشخاص لم ترَ النور إلا فى حدها الأدنى وتحت ضغط مباشر من الرأى العام وعبر أعنف صور التعبير عن الرأى ... أعنى مليونيات التحرير التى كان لها الفضل ولا يزال فى استكمال ثورة ٢٥ يناير، وقد انعكست لحظة نشوء الثورة سلبًا على النظام الإعلامى وفلسفته وبنيته واستمراره على النحو الذى كان عليه قبل الثورة دون تغيير وهو ما سيتضح بعد.

تسلم المجلس العسكرى أمر البلاد وهو يفتقر إلى الخبرة السياسية، والنظرة

المستقبلية، وإيديولوجية التغيير الثورى، والحرص على أن يكون له وضع خاص فى الدستور يعطيه الحق فى ألا تخضع ميزانيته للمراجعة من قِبَل مجلس الشعب، وألا يخضع للمساءلة سياسيًّا أو جنائيًّا، وأن يتدخل لحماية الشرعية الدستورية وقت الضرورة أو هكذا عبرت وثيقة "على السلمى"، التى تبرأ هو منها لاحقًا، وقد عبّرت ممارسات المجلس خلال عام كامل على أنه يكاد يكون امتدادًا طبيعيًّا لمبارك ونظامه؛ فالمحاكمات تعتمد على النظام القانونى الذى وضعه ترزية قوانين مبارك، كما أن استخدام هذا النظام القانونى يلغى الاعتراف بوجود الثورة التى تستوجب نظامًا قانونيًّا وقضائيًّا من صنعها، إذ كيف يمكن للنظام أن يحاكم نفسه؟ ويسقط نفسه؟ وهنا وقبل أن نستطرد نود التأكيد على أنه بدون محاكمات ثورية ذات طبيعة سياسية فإن النتائج التى سوف تفضى إليها المحاكمات الروتينية الحالية سوف تفجر ثورة جديدة؛ لأنها سوف تنتهى إلى لا شىء، منذ تولى المجلس العسكرى السلطة ومحاولات البناء تتم فى غياب التطهير، ومحاولات التغيير تتم فى ظل محاولات الاستمرار، فالثورة والثورة المضادة متعانقتان؛ لأن الثوار لا يحكمون، وليسوا فى المركز، أو فى دوائر صنع القرار، فقط فى الهامش، غير قادرين على فرض رؤاهم، تحملوا العبء الأكبر فى الثورة دون أن يكون لهم نصيب حقيقى فى إدارتها، والمحاكمات الصورية فى ظل النظام القضائى والقانونى لمبارك هى نوع من العبث الذى لا طائل منه، خاصة مع مهارة أعداء الثورة فى الإتيان على كل أدلة الإدانة التى نجحوا فى الإمساك بها، ولذلك توالت الانتكاسات، ودخلت الأمة فى حوارات مسدودة الأفق؛ لأنها فاقدة لروح الثورة وتطلعاتها، وتكاثرت المؤامرات والمذابح فى ماسبيرو وشارع محمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد، وتاهت المسئولية بين القبائل: الجيش يُحمل الشعب والقوى السياسية ـ فاقدة السلطة ـ المسئولية، ومجلس الوزراء يتنصل منها، ومجلس الشعب يتقصى الحقائق وسط الظلام، والكل يشير إلى فلول طره، لكن دليلاً واحدًا يثبت تورط النظام السابق فى هذه المذابح غير قائم حتى الآن[٣].

التطهير قبل البناء والتحرير:

تقوم هذه الورقة على افتراض مفاده أن جميع ما تتعرض له الثورة من إخفاقات على كافة الأصعدة ليس إلا نتيجة منطقية لمحاولات البناء قبل الهدم، ومحاولات التحرير

قبل التطهير، ومحاولات الترقيع بديلاً للتثوير، ولم يكن هـذا ليحـدث لـو أن المجلـس العسكرى انحاز من البداية لمطالب الثورة وآمن بها، وأدار المرحلـة الانتقاليـة بمنطـق ثورى لا إصلاحى تدريجى يترك مصر المستقبل لنتائج التنافس والصراع الطبيعـى بـين القوى الثورية والقوى المضادة لها دون وضع حد نهـائى أو بـتر نهـائى لجـذور النظـام القديم.

وقد تبنت غالبية بلاد وسط أوروبا التى كانت ذات يـوم ضـمن الكتلـة الـسوفيتية تدابير التطهير على طريق تحولها الديمقراطى، ففى عام ١٩٩٥م صدر القانون الألبـانى القاضى بفحص جميع المرشحين لمنصب الرئيس وأعضاء البرلمان والحكومة والعـاملين فى القضاء وضباط الجيش ومديرى ورؤساء التحرير فى التليفزيون والإذاعة ومـديرى مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية والبنوك الحكومية ورؤسـاء ومـديرى الجامعـات وكليات التعليم العالى، واتجهت بلغاريا وألمانيا والمجـر وبولنـدا الوجهـة ذاتهـا، وتـم التطهير بدافع الخوف من استيلاء النظام القديم على الثورة وإجهاضها وإفساح المجال أمام القوى الثورية الناشئة، وعلى الرغم من اختلاف آليات التطهير من دولة لأخـرى إلا أنه يمثل تدبير إدارى يهدف إلى تقليص نفـوذ رمـوز النظـام الـسابق عـلى الثـورة لإتاحـة الفرصة لانطلاق النظام الجديد، وممارسـة التطهـير ليست بـديلاً عـن المـسئولية الجنائيـة للأشخاص المستهدفين، فالتطهير تدبير عقابى يترتـب عليـه فقـد الوظيفـة العامـة وعـدم الأهلية لشغل وظائف معينة، فضلاً عن الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية لمدد تتراوح بين خمس وعشر سنوات(٤).

والسؤال الأساسى بموجب قانون التطهير ليس هو ما إذا كان الشخص قد شـارك فى قمع حقوق الإنسان أم لا، بل ما إذا كـان عـضوًا أو منتـسبًا فى جهـة يفـترض أنهـا شاركت فى قمع حقوق الإنسان، ولهذا السبب تعرض قانون التطهير للانتقاد لاعتماده على فكرة الذنب الجماعى وليس الذنب الفردى، ونتيجة لهذا الانتقـاد اقـترح الـرئيس التشيكى "هافل" تعديل قانون التطهير بحيث يتم النظر موضوعيًا فى كـل حالـة عـلى حده، واقترح "هافل" التعديل التالى للقانون: إن المـسئولين الـذين صـدرت ضـدهم أحكامًا جائرة، واقتنعوا بوقوع ظلم عليهم من حقهم الطعن أمام القضاء .. يجوز مثلاً التقدم بطعن من قِبَل الأشخاص الذين يعتبرون أن الحكم الذى صدر بشأنهم لا يأخذ

فى الاعتبار الظروف الخاصة بحالتهم، أو لا يعبر عن الحقيقة كلها وبأمانة؛ وأولئك الذين اضطروا للتعاون مع أمن الدولة تحت التهديد بالموت أو بالمحاكمة فى مواجهة أطراف أخرى، فى حين أنهم لم يساعدوا الشرطة السرية فى حقيقة الأمر، وأولئك الذين تعهدوا بالعمل من أجل الديمقراطية وكافحوا انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث أصلحوا عيوب أو أخطاء الماضى، وهكذا، تصوّر الرئيس "هافل" أن قانون التطهير يجب أن يأخذ فى الاعتبار الطابع الفردى وظروف ارتباط كل شخص بالنظام السابق لا أن يفترض الجريمة لمجرد العضوية فى أحد أجهزة النظام السابق، وقالت المحكمة الدستورية فى تبريرها لقانون التطهير إنه يتفق مع القانون الدولى وحق كل دولة فى اتخاذ التدابير التى تعرضت قسرًا لانتهاك الحقوق والحريات الأساسية من جانب السلطة الشمولية بها لمدة تربو على أربعين عامًا من أجل إقامة نظام ديمقراطى يهدف إلى القضاء على خطر التدمير الداخلى أو الارتداد المحتمل للنظام الشمولى.

ويطرح الدكتور شريف بسيونى الفقيه القانونى العالمى وأحد مؤسسى المحكمة الجنائية الدولية فى تقييمه لقوانين التطهير السؤال الآتى: هل يُعَدّ التمييز اللصيق بالتطهير جائزًا بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان؟ ويشير إلى ما انتهت إليه لجنة حقوق الإنسان التى أكدت أن مصطلح التطهير نفسه ليس معرّفًا فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، وأن التمييز بالمعنى المقصود فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية هو: "أى تمييز أو استثناء أو قيد أو تفضيل لأى سبب، بحيث يكون الغرض منه والأثر المترتب عليه إبطال أو إضعاف اعتراف أو تمتع أو ممارسة جميع الأشخاص على قدم المساواة لجميع الحقوق والحريات، ولكن اللجنة أشارت أيضًا إلى أنه: "لا يُعتبر كل اختلاف فى المعاملة تمييزًا، وحكم التفرقة هو ما إذا كانت معايير اختلاف المعاملة معقولة وموضوعية، وما إذا كان الهدف المطلوب تحقيقه من خلال اختلاف المعاملة هدفًا مشروعًا طبقًا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية(٥)".

وفى رأينا أن الهدف المترتب على التطهير يظل نبيلاً ومشروعًا وضروريًا طالما تحقق من ورائه الصالح العام، وطالما كان القصد منه انتصار الثورة وتمكينها من الوصول إلى بر الأمان وبلوغها أهدافها، لتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وطالما كان الوصول إلى هذه الأهداف لا يتم إلا بهذه التدابير الوقائية، وحسب

القاعدة الفقهية الأصيلة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، فالتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان وحريته وعيشه الكريم والآمن هى الأهداف التى تسعى الثورة لإنجازها، ومن الواضح حتى كتابة هذه السطور أن بقاء رموز النظام السابق ولجنة سياساته ورجال أعماله أحرارًا يعبثون فى الثورة ومشروع نهضتها يتيح لهم الفرصة لإعاقتها ووضع العراقيل أمام تقدمها، وإلا كيف نفسر المذابح التى حدثت ـ ولا تزال ـ دون معرفة الجانى، أليسوا هم المستفيدين الوحيدين من انتكاسة الثورة؟ وهذا هو مبرر التطهير ومصدر شرعيته، حتى لو لم توافق عليه لجنة مكتب العمل الدولى، وحتى لو لم توافق عليه لجان ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، فالتمييز القائم على التطهير له ما يبرره من الناحية القانونية، ذلك أنه تمييز ضد أقلية أفسدت الحياة السياسية ولها القدرة على استمرار فسادها ما لم يتم تنحيتها بحكم القانون عن مباشرة الحقوق السياسية، والأمر كذلك ليس أمامنا إلا أحد بديلين: إما التطهير أو العودة مرة أخرى لنظام مبارك، وإن بمسميات غير المسميات ورموز غير الرموز، وفى هذا السياق أود التأكيد أن التطهير يجب أن يكون شاملاً لكافة قطاعات النظام القديم؛ لأن التطهير الانتقائى المنقوص لن يؤتِ ثماره، ويجب عليه:

١- ممارسة تدابير التطهير فى آن واحد فى جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والقضائية والدينية وغيرها على المستويين المركزى والمحلى؛ لأن التطهير الجزئى سوف تنتكس نتائجه، كما أنه لن يجدى تطهير الإعلام إذا كانت المصادر التى يحصل منها الإعلامى على المعلومات فاسدة، وإذا كانت البيئة السياسية والاقتصادية والقضائية والبوليسية من حوله فاسدة.

٢- أن يتم التطهير بقرار سياسى ليشمل الكوادر والرموز التى احتلت المناصب العامة بالدولة والحزب الحاكم، سواء كانت بالتعيين أو الانتخاب خلال فترتى رئاسة مبارك الأخيرة (أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمحليات)، وذلك لاقترافها جرائم مؤكدة لا تحتاج لاستنزاف وقت القضاء لإقامة الحجة عليها، لاضطلاعها على نحو مباشر فى تفصيل السياسات والقوانين الجائرة، والمشاركة فى انتهاك حقوق الإنسان، وتزوير الانتخابات وإفساد الحياة

السياسية، وإهانة الكرامة الإنسانية للقطاع العريض من الشعب المغلوب على أمره، والإشراف على سياسات إعلامية تقوم على التضليل والتزييف ومساندة السلطة فى مسعاها، والسكوت على الفساد والتواطؤ مع المفسدين فى الأرض، وتبرير تصرفاتهم، والعمل فى اتجاه توريث السلطة على نحو شخصى أو مؤسسى، على أن تكون تدابير التطهير لمدة لا تقل عن عشر سنوات يُحرم فيها من تنطبق عليهم هذه الشروط من مباشرة الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة بما فى ذلك الترشح لرئاسة الجمهورية، ولا يغنى ذلك الإجراء عن المساءلة الجنائية إن لزم الأمر، على أن يشمل التطهير كل الضالعين فى الفساد السياسى، متضمنًا الوزراء، وأمن الدولة، والجامعات، والقضاء، والقوات المسلحة، والأجهزة الرقابية، والإعلام، وهيئات الاستثمار وقطاع الأعمال العام، وإدارات الحكم المحلى، والخارجية وغيرها، على أن تنشأ محكمة خاصة تتولى الجانب الجنائى تُسمَّى "محكمة الثورة" لمن يشملهم التطهير، أما التدابير الوقائية الخاصة بإجراءات التطهير وما يترتب عليه من حرمان فتتم بقرار سياسى.

تطهير النظام الإعلامى:

إذا كان التطهير وفقًا للتحليل السابق يمثل ضرورة لا مفر منها فى كل القطاعات الفاعلة فى الدولة، فإن تطبيقه فى مجال الإعلام أوجب؛ لأن فساد الإعلام ذو طبيعة خاصة، فهو فساد يتخطى البيئة المنشئة له إلى البيئات المحيطة به فى السياسة والثقافة والاقتصاد والإدارة والمجتمع، فالإعلام بحكم طبيعته رسالة تترك أثرها فى المديين القصير والطويل على مستوى المعارف والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيات، على الفرد والجماعة والمجتمع، كما أن فساد الإعلام يحول دون مراقبة الحكومة أو الكشف عن أخطائها وخطاياها، وقد ارتبط مؤشر الفساد الدولى صعودًا وهبوطًا بمؤشرات حرية الإعلام، هذا ما أعلنته مؤسسات قياس الفساد، فكلما ارتفع موقع الدولة وفقًا لمؤشرات الفساد انخفض موقعها وفقًا لمؤشرات حرية الإعلام واستقلاله، والأمر نفسه تثبته مؤشرات قياس التنمية، فالعلاقة وثيقة بين انخفاض موقع الدولة وفقًا لمؤشرات قياس حرية الإعلام وانخفاض موقع الدولة وفقًا لمؤشرات التنمية،

خلاصة القول إن فساد الإعلام من نوع خاص، هو فساد مدمر، يتخطى حدوده ليؤثر فى غيره من الأنظمة الفرعية المرتبطة به، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ... إلخ[٦].

وفساد الإعلام بخلاف فساد غيره من قطاعات أو أنظمة المجتمع يرتبط باختلال المعايير فى المجتمع، فالإعلام الفاسد يقلب الحقائق، ويشوه الواقع ويزيف الوعى، ويضلل الرأى العام، ويشيع روح اليأس، ويدعم الاستبداد، ويقاوم النزاهة والاستقلال، والشفافية، ويقلب المعايير رأسًا على عقب، حتى يصل المواطن إلى قرارات غير رشيدة، أساسها معلومات مغلوطة تفتقر إلى التوازن فى العرض والدقة فى التناول والموضوعية فى الطرح، وهكذا إلى ما لا نهاية من المآسى التى تأتى على الأخضر واليابس فى المجتمع، والإعلام الفاسد يعزل الحاكم عن المجتمع بسياج يصعب اختراقه ويحول دون مساءلته أو محاسبته، ويزين له المعارضة باعتبارها عمل من رجس الشيطان، ويؤله الحاكم ويصنع الفرعون، ويعمل فى اتجاه التحالف بين الثروة والسلطة ويحافظ على الأوضاع القائمة والنظم القائمة والنخب المتحكمة دون أن يتيح الفرصة لانتقادها ولو على استحياء.

وتشير دراسات الاقتصاد السياسى للإعلام إلى هذه الحقيقة، فالإعلام صناعة قبل أن يكون مهنة أو رسالة من أجل الاستنارة أو التغيير المجتمعى، فهو صناعة هدفها المال وزيادة المبيعات وتحقيق الربح، مثله فى ذلك مثل صناعة السيارات أو الكمبيوتر أو غيرها من الصناعات هدفه الربح وتعظيم العائد على الاستثمار، وهذا هو شأن القنوات الخاصة والإعلام الخاص فى مصر، والذى يسمونه خطأ الإعلام المستقل، ودليل ذلك أنه مملوك لرأس المال الموالى للنظام، وكأنها صفقة بين طرفين، أحدهما يعظم ثروته عن طريق الاستثمار الاقتصادى والثانى يعظم من ثروته عن طريق الاستثمار السياسى، وكلاهما فى أمس الحاجة إلى الثانى، ولا وجود لأحدهما فى غياب الآخر ... هكذا تقول المدرسة النقدية للإعلام، وهكذا تشير دراسات الاقتصاد السياسى للإعلام، وإجمالاً يمكن القول إن الإعلام له موقع خاص فى التغيير والنهضة، فمنه يبدأ المشروع النهضوى ومنه ينهار؛ ولذا إذا كان التطهير وجوبيًا فى نظم المجتمع المختلفة، فإنه أوجب فى النظام الإعلامى.

الموقف الحالى:

يشير تشخيص واقع النظام الإعلامى الحالى إلى عدد من الإشكاليات فيما يلى أهمها:

١- الإطار الدستورى والقانونى: فالإطار الذى تعمل فى ظله الصحافة الآن لا نظير له فى العالم، حيث تخضع الصحافة لعدة تشريعات مرجعية على التوالى قانون تنظيم الصحافة رقم (١٥٦) الصادر عام ١٩٦٠م، ثم الدستور الحالى فى عام ١٩٧١م، وتعديلاته الصادرة فى عام ١٩٨٠م، والتى تنص المادة (٤٨) منه على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز الاستثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقًا للقانون، ولما كانت مصر تعيش حالة طوارئ مستمرة منذ بداية عهد مبارك ولم ترفع بشكل جزئى إلا قبيل انعقاد مجلس الشعب بيوم واحد، وتحديدًا فى ١٩ من فبراير ٢٠١١م، تأكد لنا أن حرية الصحافة كانت مهددة بقانون الطوارئ طيلة عهد مبارك بأكمله، وقد استخدم القانون بشكل مباشر وغير مباشر عبر الرقابة الذاتية للصحفيين، مما قيد حرية العمل الصحفى وأهدر كرامة الصحفيين، وإلى جانب ذلك عملت ولا تزال الصحافة تعمل فى ظل قانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، ومرسوم بقانون رقم (١١١) لسنة ٢٠١١م المعدل لأحكام قانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، ومرسوم بقانون رقم (١٢٨) لسنة ٢٠١١م المعدل لأحكام قانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، وقانون المطبوعات رقم (٢٠) الصادر عام ١٩٣٦م، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٧٧م، وقانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) الصادر سنة ١٩٨١م، والمعدل بقانون آخر هو رقم (٥) لسنة ١٩٩٨م، وقانون نقابة الصحفيين رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠م، وقانون الجمعيات التعاونية رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦م، وهذه وغيرها ترسانة من القوانين لا توجد فى أعتى الدول ديكتاتورية وأكثرها تخلفًا فى العالم، والقانون الحالى رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م صدر نتيجة للأزمة التى تسبب فيها القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥م، والذى أثار إصداره الشكوك حول الغرض

الذى صدر من أجله، وذلك لتعارضه مع حرية الصحافة، مما أدى إلى الطعن بعدم دستوريته، حيث تضمن موادًا مخالفة للمواد التى شرعها الدستور (م.٤٧، م.٤٨، م.٢٠٦، م.٢٠٧)، وتعدد القوانين ليس له من دلالة سوى تعدد مصادر الحد من الحرية[٧].

٢- نظام إذاعى وتليفزيونى غير عادل ومقيد بترسانة من القوانين والمواثيق، مثل قانون رقم (١) لسنة ١٩٧١م بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩م الذى حل محل القانون السابق، والقانون رقم (١٠) لعام ٢٠٠٣م فى شأن تنظيم الاتصالات، والقانون رقم (٢٢٦) لسنة ١٩٥٥م، والقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٠م فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢م، والقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٦م فى شأن تنظيم الإعلانات، والقانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٦٥م فى شأن الرسوم الجمركية، والقانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥م الخاص بفرض رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية، والقوانين المنظمة لمدينة الإنتاج الإعلامى، ووثيقة تنظيم البث الإعلامى الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العربى فى ٢٠٠٨م، والتى تمثل علامة فارقة لانتهاك حريات الإعلام وحقوق الإنسان فى القرن الواحد والعشرين، وقد صدرت بإيعاز وترتيب من وزير الإعلام المصرى لمواجهة هامش الحرية المحدود لبعض البرامج الحوارية فيما بعد انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥م، هذه الترسانة من القوانين والمواثيق تعمل على إجهاض الفكر الحر، وتعزز من الرقابة الذاتية للإعلامى، وتحيل عمل الصحافة والإعلام إلى أدوات فى يد السلطة لا أجهزة رقابة عليها، كما أن الأجهزة المسيطرة للعمل الصحفى والإعلامية الأساسية مثل المجلس الأعلى للصحافة ومجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون وغيرها، حتى نقابة الصحفيين حتى وقت قريب كانت معينة بالكامل أو منتخبة انتخابًا مزورًا، لا لبس فيه تحت إغراء الرشاوى الحكومية، وبأسلوب يضمن الولاء التام للنظام، والأسوأ من كل هذا احتكار الدولة البث الإذاعى الأرضى، حيث لا توجد محطات إذاعية ذات ملكية خاصة أو حزبية حتى تاريخه[٨].

٣- الافتقار إلى حق الوصول للمعلومات، ما يحرم العمل الصحفى من المادة الخام الأساسية التى تمكنه من الحصول على التقارير والوثائق والقرارات والمعلومات ذات الصلة بكل قطاعات الدولة ونشرها فى التوقيت المناسب، بما يجعل الرأى العام رقيبًا حقيقيًا على أداء مؤسسات الدولة، بدءًا من مؤسسة الرئاسة مرورًا بالوزارات والهيئات المختلفة وانتهاء بالمحليات، بحيث يتحول حق المعرفة إلى واقع، وقد اعتمدت خمسون دولة قوانين شاملة لتيسير الانفتاح الكامل على الوثائق الحكومية باستثناءات قليلة ترتبط بالأمن القومى وأسرار الدولة، كما أن ثلاثين دولة أخرى تعيد النظر فى بنيتها القانونية لتضمن حرية الوصول للمعلومات، ولا خلاف على أن حرية الصحافة فى غياب حرية الوصول للمعلومات ليست إلا حرية صراخ، حرية نشر للشائعات وأنصاف الحقائق، وتزييف الوعى، وتضليل الرأى العام، على هذا النحو فإن حرية الوصول للمعلومات فى رأينا يجب أن تمنح الأولوية على حرية التعبير عن الرأى، وفى ظل هذا التحليل أيضًا من الصعب أن نحاكم الصحفى أو الصحيفة التى تجتهد فى الوصول للحقيقة، فتعز عليها المعلومات، وتصبح شحيحة إلى الحد الذى تصبح فيه الشائعات وأنصاف الحقائق والادعاءات والتكهنات هى البديل الوحيد المتاح أمام الصحيفة للتعبير عن رأيها فى القضايا والأحداث الجارية، وإذا كان ذلك هو موقع المعلومات من حرية الصحافة، فإن هذه الأخيرة هى الأصل فى الديمقراطية، خاصة فى النظم السياسية التى تفتقر إلى بنية سليمة للأحزاب السياسية، وبنية سليمة للمؤسسات التشريعية، وتوازن مفقود بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لصالح الأولى وعلى حساب الأخيرة، ودساتير تكرس هيمنة السلطة على حساب الحريات العامة، ورأى عام مغترب، ما يجعل من حرية الصحافة وقوامها حرية الوصول للمعلومات الركيزة التى يتمكن من خلالها الرأى العام من المشاركة المباشرة فى الحياة العامة، وفى الرقابة على أداء الحكومة وفى صناعة الحياة من حوله[٩].

٤- افتقار الإعلام المصرى، بكل أنواعه مقروءًا ومسموعًا ومرئيًا، للاستقلال وإن بدرجات مختلفة، فهو عرضة للانتهاك والتدخل السافر فى مضمونه من قِبَل

الحاكم والحكومة ومن قِبَل رأس المال ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية أنفسهم، بعبارة أخرى لا توجد سياسات تحريرية مكتوبة ومعلنة للجميع وملزمة لهم، ما يجعل المضمون الإعلامى أبعد ما يكون عن الاستقلال عن الأهواء والميول والاتجاهات والأيديولوجيات ذات الصلة بالدولة أو الأحزاب أو رجال الأعمال أو المحررين أنفسهم، وهناك مئات الأمثلة لتدخل أمن الدولة قبل وبعد الثورة فى توجيه المضمون الإعلامى، وتدخل مالك الصحيفة أو القناة التليفزيونية فى المحتوى المقدم، هذا فضلاً عن تدخل رئيس التحرير والمحررين، فى توجيه الصحيفة بما يتفق مع مواقفهم ورؤاهم الخاصة، وما كان هذا ليحدث لو كانت هناك سياسة تحريرية ترسم التوجهات العامة للصحيفة، وتضمن لها الموضوعية والتوازن والنزاهة يلتزم بها الجميع، حتى لو كان هذا الالتزام ضد المصالح الخاصة للعاملين فى المؤسسة الصحفية بمن فيهم رئيسها، فالسياسة التحريرية مثل القانون لها سيادة فوقية تعلو الأشخاص والمؤسسات، وهى منعزلة عن واضعها تمامًا، مثل الدولة التى تخضع للقانون الذى وضعته، فالقاعدة القانونية مجردة، فالسياسة التحريرية ملك للجميع، على كافة مؤسسات المجتمع المدنى والمجالس المنتخبة على المستوى القومى والمحلى المشاركة فى وضعها، بل المشاركة فى مراقبة الأداء ومساءلة ومحاسبة الصحفيين والإعلاميين حال اختراقهم السياسات والمواثيق التى تم الاتفاق عليها، ولا خلاف على أن غياب الاستقلال مرده إلى نمط الملكية، فوسائل الإعلام المصرية فى مجموعها إما ذات ملكية حكومية يسيطر عليها الحزب الحاكم، حتى وإن نصت القوانين على أنها مملوكة للشعب، يمارس حق الملكية عليها مجلس شورى منتخب من قبله لتحقيق الصالح العام، فالمجلس كان حتى قيام الثورة مجلسًا مزورًا، عين ثلثه من قِبَل رئيس دولة وصل إلى منصبه هو الآخر بالتزوير، وفى ظل هذه البيئة السياسية ليس هناك مجال للحديث عن تبعية الإعلام الحكومى الذى يُسمَّى "خطأ" إعلامًا قوميًا، فجميع قياداته لا يصلون إلى مناصبهم إلا وفقًا لقدراتهم غير المتناهية فى التعبير عن الولاء، ناهيك عن تبعية هذا النظام جملة وتفصيلاً للنظام الحاكم، الذى يميزه عن غيره من نظم

الإعلام الأخرى فى الإعلانات، وفى المقابلات، وفى الزيارات المرافقة للرئيس، وفى الإعفاء من الضرائب والجمارك، وغيرها من أشكال التمييز المعنوى والمادى التى تطوق عنق النظام الإعلامى، وتدفعه دفعًا للارتماء فى أحضان ولى النعمة، من ناحية أخرى لا تقل تبعية الإعلام الخاص الصحفى والتليفزيونى لرجال الأعمال، فرجل الأعمال لا يفكر فى الإعلام كرسالة، بل كآلية لتقديم الدعم السياسى للحاكم الذى يُفسح له المجال فى استثماراته الخاصة، وهذا هو تفسير حصول رجال الأعمال ذوى العلاقة الوثيقة فقط مع النظام على رخص لإنشاء إعلامهم الخاص، ليقدم فروض الطاعة والولاء للنظام مقابل ضمان عدم إعاقة المشاريع الخاصة بهم، وفى هذا السياق لم يكن يمثل تدخل أمن الدولة السابق فى تعيين الإعلاميين وفى اختيار المحتوى أمرًا مستغربًا، فالاتفاق غير المعلن بين الطرفين يضمن ذلك، أما الصحافة الحزبية وإن كان لها الحق فى الدفاع عن الحزب الذى تصدر عنه إلا أنها تفتقر إلى الممارسة المهنية والديمقراطية لافتقار الحزب نفسه إلى الحدود الدنيا لهذه الممارسة، فالأحزاب كانت ولا تزال بعد الثورة مجرد أندية ذات طابع سياسى مكبلة بالقيود السياسية والبيروقراطية والقانونية والتاريخية التى تقف حجر عثرة أمام تحولها على طريق الديمقراطية.

٥- افتقار أداء الإعلام المصرى، مقروءًا ومسموعًا ومرئيًا إلى التنوع، وهذه إشكالية كبرى لا تواجه فقط بقانون، إذ ترتبط بالجانب المهنى للإعلاميين والصحفيين، حيث تشير الملاحظة المتأنية للبرامج الحوارية ــ قبل وبعد الثورة على السواء ــ إلى إصرار مريب من جانب جميع مقدمى البرامج الحوارية بدون استثناء فى القنوات الحكومية والخاصة ممن يدعون الليبرالية أو من ذوى التوجهات غير الليبرالية، وبدرجات مختلفة تتفاوت من فرد لآخر، إصرار يحمل قدرًا من عدم الالتزام بمعايير المهنة وأخلاقياتها، لاستضافة الوجوه نفسها، الضيوف نفسها، التوجهات السياسية نفسها التى تتكرر ربما أكثر من مرة فى الأسبوع الواحد، لدى مقدم البرنامج الواحد، أو لدى مجموعة البرامج الحوارية مجتمعة، وهو ما يكون على حساب التنوع بما يعنيه من ثراء، وقيمة

مضافة، وقدرة على تمثيل أفضل لوجهات النظر المختلفة، وعدالة فى التعبير عن التيارات السياسية، ومقاومة للاحتكار والتركيز الذى هو داء الإعلام الفاشل[١٠]، وقد وصل انتهاك مبدأ التنوع الإعلامى غايته، لدرجة أن بعض مقدمى البرامج الحوارية يستضيفون زملاءهم من مقدمى البرامج الحوارية الأخرى، وقد دفع هذا التحيز لدى قطاع واسع من الإعلاميين الذين لا يرون فى المجتمع سوى معارفهم وأصدقائهم ممن يشاركونهم التوجهات والآراء نفسها، دفع هذا إلى فقدان الإعلام المصرى دوره ومصداقيته وقدرته على التأثير سواء فى الرأى العام أو فى صنع السياسات، وليس أدل على ذلك من غياب دور الإعلام فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث اتجهت معظم البرامج الحوارية إلى التحريض ضد الانتخابات والمشاركة فى يوم الاقتراع، إلا أن غالبية المصريين تحركوا فى الاتجاه المعاكس، ولم يتعلم الإعلاميون الدرس سواء فى الإعلام الحكومى أو الخاص، ولا يزال فقدان التنوع داءً عضالاً لا أجد له علاجًا إلا أن يتم تأهيل هؤلاء الإعلاميين من جديد، فالقطاعات المهمشة والمرأة المصرية الريفية، وذوو الاحتياجات الخاصة، والعلماء، والخبراء، وساكنو المقابر، والفلاحون، والعمال، والأطباء وغيرهم من المهنيين لا أثر لهم فى البرامج الحوارية، وقد ساعد على تكريس هذا الداء العضال وجود فئة من محترفى الشاشة الصغيرة، وهم فى ظنى ـ غالبًا ـ ممن يحتلون المستويات الدنيا فى تخصصاتهم، حيث تجد هناك بعض الأساتذة الجامعيين أو بعض الناشطين السياسيين أو بعض القانونيين أو بعض رجال الدين ممن لا يستحيون ويفتون فيما يعلمون وما لا يعلمون، فى كل شىء حتى انعكست مصداقيتهم المتهالكة على الوسائل الإعلامية التى يظهرون بها، وانعكست المصداقية البالية للقنوات التى يظهرون فيها عليهم، وهو ما أحال هذه البرامج إلى مكلمة بدلاً من أن تكون ساحة ومنتدى للحوار البناء والرأى العقلانى والتنوع الفكرى الراقى، وفضاء عام وسوق حر للأفكار من كل الاتجاهات والقوى السياسية وغير السياسية، وربما ساعد على فقدان التنوع انتشار ظاهرة الصحفى مقدم البرنامج الإذاعى أو التليفزيونى، وهو ما يجعل المضمون المقدم صحفيًّا لا يختلف كثيرًا عنه فى الإذاعة أو الصحافة، وهو ما يؤثر سلبًا فى حجم

التنوع الإعلامى مرة أخرى، فانتشار الصحفيين فى القنوات التليفزيونية والإذاعية يقلل بالضرورة من إمكانية تنوع القضايا والاهتمامات والجماهير المتاحة فى الفضاء العام، فالصحفى قد يكون رئيسًا للتحرير، ومع ذلك لا يكتفى بإطلالته اليومية على قرائه، بل يزيد على ذلك ليخطب فيهم يوميًا عبر حديث مطول فى الإعلام المسموع والمرئى، وقد زاد الطين بله انضمام فريق من الفنانين والراقصين والراقصات والرياضيين الذين لا يعلمون شيئًا عن أبجديات العمل الإعلامى ليصبحوا نجومًا ساطعة فى دنيا التليفزيون ليضيفوا إلى سطحيته المعهوده المزيد.

٦- غياب الحدود الفاصلة بين الإعلان والتحرير[١١]، وبين العمل التحريرى والعمل الإعلانى، وبين جلب الإعلان وجلب الخبر، وبين المادة الدعائية والتحقيق الصحفى، وبين الإعلان التحريرى والعمود الصحفى، وبين الرشاوى والهدايا، وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وأضحى الصحفى النابه هو ذلك الذى يجمع بين عمله الصحفى أو الإذاعى أو التليفزيونى وبين عمله كمستشار لوزير أو رئيس مؤسسة أو هيئة حكومية أو جامعة أو قطاع أعمال أو محافظ، ومن ثم أصبح قلمه عرضه للبيع والشراء، تمامًا مثل بعض رجال القضاء الذين يتحدثون كثيرًا عن استقلال القضاء ثم يتنافسون للعمل كمستشارين لدى الوزراء والمؤسسات الحكومية التى يُفترض أن يخضعوها للرقابة والمحاسبة، وتحول الصحفيين إلى رجال علاقات عامة من الدرجة الثانية يلمعون وجه رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس الشعب ومن دونهم، ولا يراعون الصالح العام الذى أصبح يتحدد فى ضوء من يدفع أكثر، ومن الأسف أن نجد رؤساء التحرير ونقباء الصحفيين وبعض مشاهير الإعلام الذين يدعون الاستقلال هم أنفسهم رجال الدعاية من الطراز الأول، الذين يكتبون الخطب الرسمية والأحاديث الصحفية للرؤساء والوزراء ومن دونهم، وليس من شك فى أن الخلط بين العمل الصحفى والإعلانى أفقد النظام الإعلامى مصداقيته وهيبته.

٧- المركزية، وهى أحد أوجه فقدان التنوع، وسبب له أيضًا، بل وأحد مظاهر

التعبير عن الاحتكار، فالمركز أو العاصمة تحتكر الصحافة والإذاعة والتليفزيون، ما يجعله يحتكر مصادر القوة والثروة فى الدولة والمجتمع، وما يُقال عن الصحافة المحلية أو الإعلام الإقليمى فى مصر ليس إلا هراء، نعم هناك شبكات للإعلام المحلى وقنوات للإعلام المحلى ولكنها تخضع فى سياستها وتمويلها وأدائها، بل أسلوب التعيين بها ومضمونها لتوجيه مركزى[١٢]، وكثيرًا ما تتبارى القنوات المحلية فى مناقشة القضايا القومية تحت زعم أن أجندة القضايا القومية سوف يضفى عليها أهمية أكثر، ما جعل المجتمعات المحلية فى الريف والصعيد وفى سيناء يشعرون بالتهميش ويعانون من الاغتراب والانعزال عن المجتمع، ولم تعد مشكلاتهم تعرض على نحو مسئول، كما أن نظم الحكم والإدارة المحلية وصل بها الفساد إلى الأعناق لغياب الرقابة من قِبَل الصحافة المحلية التى لا تعدو أن تكون نشرات علاقات عامة أو نشرات ترويجية تعرض صور المحافظ ومديرى الهيئات المحلية ومديرى الأمن وغيرهم من الرسميين على حساب مكافحة الفساد ومراقبة أعمال المجالس المحلية وتوعية الفلاحين والفقراء بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة فى تنمية البيئة عبر حملات التسويق الاجتماعى للتوعية بأمراض العصر كإنفلونزا الطيور والخنازير والأوبئة التى يكثر انتشارها مع تلوث البيئة واختلاط مياه المجارى بمياه الشرب واستخدامها فى الزراعة، ومواجهة الأمراض الاجتماعية المستعصية مثل الدروس الخصوصية والرشوة والبطالة، وتظل مركزية الإعلام فى ظنى العائق الأهم أمام التحول الديمقراطى الذى تمثل اللامركزية عموده الفقرى، وهذه الأخيرة ستظل بعيدة المنال ما لم يكن الإعلام لا مركزيًّا، متعدد المصادر والاهتمامات، معبرًا عن هموم وقضايا المجتمعات المحلية، وراصدًا لأوجه الفساد فيها، وباعثًا على الحيوية والمنافسة بين القوى السياسية المحلية، بل منشئًا لها، فالإعلام فى ذاته قوة، إضافة إلى قدرته على أن يعكس مراكز القوة، ومن دون إعلام محلى لن تمثل المحليات مراكز قوة، قادرة على إعادة تخصيص الميزانية القومية بشكل عادل لتلبى احتياجاتها ولتحصل على نصيب عادل من الثروة ومن السلطة فى آن واحد.

٨- تعانى الصحافة المصرية مثل غيرها من محطات وقنوات الإعلام المسموع والمرئى بدرجات مختلفة من تدنى مستوى الاحتراف والمهنية فى الأداء، وأسبابه معروفة ومتنوعة، فهى إما بنيوية تتعلق ببنية الوسائل الصحفية والإعلامية: ملكيتها، وتنظيمها، والأجهزة التى تشرف عليها وأساليب تعيينها أو انتخابها، ونظم تمويلها، ومصادر معلوماتها، وإما أسباب تتعلق بالعمل الروتينى اليومى، ومدى ديمقراطية المؤسسات الصحفية فى ذاتها، والرغبة فى تحقيق السبق الصحفى على حساب المعايير المهنية، أو الذيوع والانتشار على حساب المعايير المهنية، وإما أسباب تتعلق بالقيم الصحفية المؤثرة فى تحديد ما ينبغى نشره أو إذاعته وبثه، وتوقيت النشر والإذاعة والبث، وكيفية التغطية ومداها، ومدى وجود مؤسسات ونظم وآليات للمحاسبة والمراجعة المهنية المستقلة والمحترفة، وذاتية التكوين يعهد إليها بتقييم الأداء وتقويمه، كما قد ترجع المشاكل المهنية إلى الخلفية الأكاديمية للصحفى والإعلامى، ونظم التدريب التى يتعرض لها ونوعيته، وحجمه والجهات القائمة على التدريب ومستواها، ومهارات الصحفى الفنية والتكنولوجية، واللغوية، ووعيه بقوانين الصحافة والإعلام، وإدراكه لمواثيق الشرف، وكيفية تعامله مع قواعد البيانات الإلكترونية وغيرها، ونظام الأجور والحوافز، وملاءمتها لضمان حياة كريمة وآمنة، وقد ترجع إلى البيئة المحلية والدولية وحجم التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها فى التوقيت المناسب، والعوائق التى تدفع إلى التجهيل أو التعمية والتضليل، وأخيرًا يأتى الجمهور المتلقى للمادة الصحفية والإعلامية كأحد أهم العوامل المؤثرة سلبًا فى مستوى الأداء المهنى، فارتفاع معدل الأمية، وانخفاض الذوق العام، وغياب الوعى بحقوق الإنسان، وحق المعرفة، والحق فى الرد والتصحيح، ورغبة القطاع الأكبر من الجمهور فى الارتباط بالصحافة والإعلام كمصدر للترفيه الهابط لا مصدر للتغيير السياسى والاجتماعى الجاد، وعزوفه عن الإعلام الجاد وترحيبه بوعى أو بدون بالإعلام غير المسئول وعدم قدرته على المحاسبة عبر التوقف عن استخدام الوسائل الإعلامية أو التعرض للبرامج التى لا تحترم عقليته، أو شراء الصحف الصفراء، ما يؤثر بقوة فى أرقام التوزيع والانتشار، ومن ثم الإعلان، والذى قد يدفع إلى عدم القدرة على

الوفاء بالالتزامات المادية التى تتفاقم مع إصرار الجمهور على موقفه إلى أن توقف عن الصدور نهائيًا، وقد انعكس تدنى مستوى الاحتراف والمهنية لمعظم الصحفيين والإعلاميين على الأداء الفعلى، فتأثرت النزاهة والموضوعية والدقة والأمانة والتوازن والمسئولية والشفافية، كما تأثر التنوع فى الأداء الصحفى، وغابت الحقائق، وأضحى السب والقذف والتشهير والتجهيل والتضليل والتزييف سمات عامة مألوفة ومنتشرة تقريبًا فى كل الوسائل والبرامج بدرجات مختلفة، وساد النفاق الإعلامى، ولم يعد الصحفى أو الإعلامى يأبه كثيرًا برد الفعل أو ما يمكن أن يُقال عنه أو عنها، وليس هناك من دليل على صحة ذلك من أداء المتحولين الذين انقلبوا (١٨٠) درجة من قمة التأييد والولاء لمبارك ونظامه إلى قمة الهجوم عليه عقب سقوطه، ينطبق ذلك على الصحفى أو الإعلامى الفرد والمؤسسة الصحفية والإعلامية كنظام إعلامى فرعى متكامل، فالمعلومات والحقائق عن فساد النظام وتعفنه لم تكن بخافية على أحد منهم، بل كانوا جزءًا لا يتجزأ منه، ومع ذلك كانوا ضالعين فى تشويه الحقائق وغسل عقول الجماهير، إلا أن انقلابهم كان فاضحًا حينما سقط النظام، ولا يزالون يمارسون المهنة التى يجب أن يتوقفوا عن أدائها أو يوقفهم الجمهور بإرادته الواعية، أو يتم تطهير النظام الصحفى والإعلامى منهم، خاصة إذا كانوا من شاغلى المناصب القيادية لا لشىء إلا لأنهم أخطر على الثورة والنظام الجديد من أى قوى معادية أخرى، بما فيهم آل مبارك أنفسهم[١٣].

مستقبل النظام الإعلامى: اعتبارات أساسية:

١- يستوجب تأسيس النظام الإعلامى لمصر بعد الثورة أن يكون حرًا ومستقلاً، فتبعيته لقوى الداخل سواء تمثلت فى النظام السياسى القائم، أو خضوعه لسيطرة رأس المال والقطاع الخاص، أو تبعية الدولة سياسيًا أو اقتصاديًا للخارج نتيجة دخولها فى تحالفات تفرض قيودًا على حرية حركتها فى المجال الدولى، كل أشكال التبعية لن تسمح بإقامة نظام متحرر من القيود، حتى وإن نص الدستور على ذلك، فالعبرة بالواقع لا بالوثائق، ومن ثم من العبث التفكير فى وطنية وحرية واستقلالية الجزء "الإعلام" بمعزل عن وطنية وحرية

واستقلالية الكل "الدولة المصرية"، ويشمل ذلك قدرتها على تأمين غذاء مواطنيها، وسد احتياجاتهم الوطنية، وتسليح جيشها، وتأمين حدودها، والمحافظة على أمنها القومي وفقًا لقدراتها وعناصر قوتها الإستراتيجية، فمن المستحيل انتزاع النظام الإعلامي كفرع من سياقه المجتمعي والسياسي والاقتصادي الأشمل، فهو أكثر قابلية للتأثر به من التأثير فيه، خاصة في المرحلة الانتقالية للثورة التي تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظم وملكيتها وتوجهاتها والتحالفات والقوى الاجتماعية التي تعمل من أجلها[١٤].

٢- يستوجب تأسيس النظام الإعلامي لمصر الثورة النظر بعين الاعتبار في طبيعة المرحلة الانتقالية، فقد مرّ من الثورة أكثر من عام حتى كتابة هذه الورقة، كلها إخفاقات وانتكاسات، ولن يُكتب لها النجاح ما لم تتفوق القوى الثورية في صراعها مع القوى المحافظة صاحبة المصلحة في بقاء النظام القديم، والمؤكد أن الثورة بدأت أولى خطواتها في الانقضاض على رأس النظام، لكن النظام بقواعده وأركانه لا يزال متعافيًا قادرًا على إعاقة التقدم، من خلال تفجير التناقضات بين القوى الثورية نفسها ممثلة في الإسلام السياسي في مواجهة الليبراليين، وتناقضات المجلس العسكري مع القوى الثورية، وأنصار التغيير الجذري مع الأغلبية الصامتة الراغبة في الإصلاح التدريجي، وبين الأقباط والمسلمين، وبين الثوار ومحدودي الدخل والباعة الجائلين الذين ضاقت بهم السبل، وبين شرعية البرلمان وشرعية الميدان، وبين المنادين بالحرية والراغبين في الأمن، وبين الصحفيين وبعضهم، وبين تحقيق الأهداف الثورية وتلبية الحاجات الاقتصادية، في هذا الظرف المرن أو السائل لا توجد روشتة واضحة محددة للكيفية التي يتأسس عليها النظام الإعلامي حتى لو حاولنا الاقتباس من الدول صاحبة الخبرات السابقة في التحول الديمقراطي في إفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، أو الدول صاحبة الديمقراطيات العريقة في أوروبا والولايات المتحدة لاختلاف الظروف المجتمعية والثورية لكل الخبرات السابقة عن الخبرة المصرية، فالنظام الإعلامي في النظم الديمقراطية المستقرة لا يزال يعاني من الشد والجذب المتواصل بين أطراف مختلفة أهمها الحكومات

والشعوب، والحق فى المعرفة وحماية الخصوصية، والنزاع بين الملكية الخاصة والملكية العامة، والاتجاه نحو التركيز وبناء التكتلات الإعلامية الضخمة من ناحية والرغبة فى التنوع والتنافس الإعلامى من ناحية أخرى، بما يجعلنا فى أمس الحاجة إلى تطوير النموذج المصرى الخالص القائم على مفهوم الاستنبات لا الاستنساخ.

٣- على الرغم من القناعة بوجود هذه العلاقة العضوية بين دمقرطة الإعلام والسياسة إلا أن التساؤل المطروح يتعلق باتجاه التأثير ... هل تقود دمقرطة الإعلام إلى دمقرطة النظام الوطنى؟ أم أن العكس هو الصحيح؟ ولم أجد إجابة شافية فى كل ما اطلعت عليه من دراسات حول اتجاه التأثير، إلا أن قناعتى الشخصية تتأسس على فكرة أن حرية التعبير وديمقراطية الإعلام هى البداية لكل ما يمكن أن نأمله على كافة الأصعدة الأخرى سياسيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا(١٥)، فأصل التغيير هو الحرية، وحرية التعبير والرأى هى أم الحريات، كما عبرت وثيقة الأزهر عن ذلك ببلاغة، إلا أن حالة السيولة والمرونة التى أوجدتها الشرعية الثورية تسمح بأن نسير فى خطين متوازيين فى آن واحد: ديمقراطية النظام الإعلامى وديمقراطية النظام السياسى، وليس هناك ما يحول دون ذلك سوى التخوف من الفوضى، وهو تخوف مبنى على الوهم أقرب منه إلى الواقع، وقد كان التحذير من المجهول والخوف من الفوضى الفزاعة الركيزة التى استخدمها النظام السابق للمحافظة على ديمومته ومقاومته التغيير وإجهاضه الثورة.

٤- الاعتبار الرابع ينطلق من حقيقة أن ديمقراطية النظام الإعلامى ليست غاية فى ذاتها بقدر ما هى وسيلة لبعث الحياة من جديد فى مجتمع فسد سياسيًّا، وانحدر اقتصاديًّا، وتآكل اجتماعيًّا وأخلاقيًّا، وكان الإعلام شريكًا متضامنًا مع النظام السابق، متورطًا معه فيما حدث، لا يمكن تبرئته، ولا يمكن قبول استمرار من كانوا على دين النظام السابق ليغيروا جلدهم وعقيدتهم بين ليلة وضحاها؛ لأن فى ذلك إهانة للثورة ولمصر بأسرها، فضلاً عن عواقبه الوخيمة محسوبة النتائج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعثر المحاكمات ناتج من تجاهلها لحقيقة

الثورة، وتعثر المرحلة الانتقالية وانتكاسها من فترة لأخرى ناتج من الحقيقة ذاتها، وتصاعد الاحتجاجات الفئوية ترجع للسبب نفسه، ومن هنا لا يجب أن يقع تأسيس النظام الإعلامى فى المأزق نفسه، فالتغيير التدريجى سوف يسمح للقوى المضادة للثورة بأن تنتصر على القوى الثورية، سواء كانت كامنة فى عصب النظام الإعلامى وما أكثرها أو كانت تقطن الأدوار العليا فى النظم المجاورة فى الجامعات، وفى البنوك، وفى الداخلية وفى الخارجية، وفى القضاء وفى كافة قطاعات المجتمع، ولذا وجب أن يتأسس النظام الإعلامى الجديد وفق منطق ثورى، فالقديم لم يكن وطنيًا، ولم يكن حرًّا، ولم يكن مستقلاً.

٥- على الرغم من التسليم بتعقد عملية تأسيس نظام جديد للإعلام على النحو السابق، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمة نظامًا قائمًا ومتجذرًا وممتدًا عبر التاريخ المصرى والعالمى ومحاط بترسانة من القوانين وعمالة متضخمة تصل إلى عشرات الآلاف فى كثير من المؤسسات كما هو الحال فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون (أكثر من ٤٣ ألف عامل) ومديونية متضخمة فى كل المؤسسات المسماة بالقومية، وبخاصة اتحاد الإذاعة والتليفزيون (أكثر من ١٦ مليار جنيه)، على الرغم من صعوبة الدمقرطة إلا أن رسم خريطة طريق لهذه العملية يمكن أن تبدأ الآن، ويمكن أن تؤتى أكلها فى غضون بضعة سنوات معدودة، والنتيجة المنطقية لهذا أنه لا يمكن قبول بقاء هذا الإرث الإعلامى فترة زمنية أخرى، كما أن التغيير فى القيادات الإعلامية والصحفية التى حدثت بالأمس القريب لا تعدو أن تكون ترقيعات ديكورية فى الشكل أو إن شئنا الدقة فى الشخوص، لكن الأمر أكبر من ذلك، حيث يتطلب تغييرًا جوهريًا يمس العصب على عدد من المستويات هى المستوى الدستورى والقانونى، والمستوى التنظيمى، ونمط الملكية، والأداء والمضمون والأخلاقيات وقبل هذا وذاك الفلسفة التى توجه عمل النظام برمته[١٦].

٦- أيًا كان شكل النظام الإعلامى ومضمونه، وأيًا كانت درجة ديمقراطيته، وقدرته على الوصول للمعلومات، يظل الإعلام مشدودًا للخلف بحكم السمات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى، الذى ترتفع فيه نسبة

الأمية وتنخفض فيه الثقافة السياسية، وينتشر فيه الفقر والمرض والبطالة بصورة لا تليق بالقرن الحادى والعشرين، وتقدم فيه الجامعات خريجين دون المستوى، هم أقرب لحملة الشهادات منهم إلى الفاعلين والمؤثرين فى حركة المجتمع، فى ظل هذه السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية لا نتوقع أن ينطلق الإعلام فيما بعد الثورة على نحو مختلف جذريًا عما كان عليه قبلها، فالجمهور فى نهاية المطاف لاعب أساسى فى النظام الإعلامى[١٧]، وقد تقف اختياراته ورغباته وأذواقه حائلاً دون التطور الإعلامى، ولذا وجب العمل فيما بعد الثورة ليكون التغيير شاملاً، بحيث يحدث الحراك الاجتماعى والثقافى، فالفقراء من النادر أن ينتبهوا إلى الرسالة الإعلامية الخاصة بالتعديلات الدستورية، ولن يتحمسوا إلى قضايا الحريات العامة ما لم يشعروا بالأمان الاقتصادى، والأمن الوظيفى، وما لم تُتاح لهم الفرصة لإشباع الاحتياجات البيولوجية أولاً، ومن السهل شراء أصواتهم الانتخابية وتوجيههم الوجهة التى يريدها مرشح الرئاسة الذى يدفع أكثر، وقلما يشاركون أو يهتمون بالبرامج الحوارية التى لا تولى قضاياهم الأولوية.

النظام الإعلامى الجديد: المفهوم والمكونات:

يشير النظام الإعلامى المقترح إلى كل العمليات التى من شأنها قيام تفاعل ومشاركة عادلة ومتوازنة ومتحررة ومسئولة بين كافة الأطراف ذات العلاقة بإنتاج وتقديم الرسالة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية عبر الوسائل التقليدية والجديدة فى إطار بيئة إعلامية تسمح قوانينها وأخلاقياتها وآليات العمل بها لتحقيق التحول الديمقراطى فى مصر الثورة والذى يقوم على احترام حق المعرفة والشفافية ومقاومة الفساد، والمحاسبة والمراقبة المجتمعية للسلطة، وتداولها بين القوى السياسية فى ضوء إثراء الفضاء العام بالمعلومات والحقائق ووجهات النظر والرؤى المختلفة لتمكين جميع الأطراف من اتخاذ قرارات عقلانية ورشيدة سواء فى مجالات السياسة أو غيرها، وليكون النظام الإعلامى دافعًا للنهضة والتغيير المجتمعى الشامل، قادرًا على الحفاظ على هوية المجتمع واستقلال الإرادة الوطنية والانفتاح الحضارى المعاصر، وهو ما يتطلب قيام النظام الإعلامى وفقًا لمبادئ التنظيم الذاتى، والتنوع الإعلامى فى الملكية

والمضمون وفرص إتاحة المادة الإعلامية لجميع فئات المجتمع وحقها فى التعبير عن همومها وقضاياها وبخاصة الفئات المهمشة فى الريف والحضر.

المكونات الأساسية للنظام الإعلامى:

أولاً: المواطنون

وهم يمثلون العنصر الأهم فى النظام الإعلامى، وبدونهم لا تقوم له قائمة، سواء أكانوا يقيمون فى داخل مصر أو خارجها، وقد آثرنا الحديث عن المواطن حتى لا يُنظر إليه كمجرد متلقى سلبى أو مستهلك، فالإعلام رسالة قبل أن يكون صناعة، وهو مبدأ أو فكرة قبل أن يكون سلعة، وهو قضية ورؤية لبناء الإنسان والمجتمع والحضارة والدولة قبل أن يكون تجارة هادفة لمجرد الربح والعائد على الإنتاج وتعظيمه، وهو تلبية لاحتياجات أساسية قبل أن يكون استجابة لغرائز، هذا على الرغم من أهمية النظر إليه كصناعة فى ظل المجتمع المعاصر، إلا أن متطلبات التحول الديمقراطى فى المجتمعات التى تمر من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية يجب أن تولى العناية الأكبر فى تأسيس نظمها الإعلامية إلى المكون المعرفى الحضارى الهادف، ولهذا يجب أن يقوم النظام الإعلامى على:

١- تقديم موضوعى أمين ومتوازن ودقيق وآنى وشفاف ومسئول للأخبار والحقائق لضمان حق المعرفة لدى المواطنين، وتمكينهم من متابعة ما يحدث فى الداخل والخارج، ومساعدتهم فى اتخاذ كافة القرارات ذات الصلة بحاضرهم ومستقبلهم.

٢- إتاحة فرص عادلة ومتوازنة وممثلة لكافة فئات المجتمع للتعبير عن ذاتها وعرض مشكلاتها وقضاياها دون تمييز أو تحريف.

٣- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين للمشاركة فى ملكية وسائل الإعلام أيًا كان نوعها، ملكية حقيقية تسمح لهم بالمشاركة فى صنع السياسة التحريرية، وفى تشكيل آليات العمل ونظمه، وفى الرقابة على الأداء، وفى الحصول على العائد المادى.

٤- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين لإنتاج المادة الإعلامية التى تعبر عنهم بدون رقابة من أى جهة أيًا ما كانت، أو على الأقل أن يكون لهم وزن فى اتخاذ قرار

الإنتاج الإعلامى، بحيث لا يكونون مجرد متلقين سلبيين عاجزين، بل مصادر فاعلة لتغذية المجتمع برؤاهم ولعرض قضاياهم[١٨].

٥- تمكين المواطنين من الحق فى الرد والتصحيح والدفاع عن أنفسهم حال وجود ما يمسهم أو يمس كرامتهم أو شئونهم الخاصة التى يجب أن تتمتع بالحماية وفقًا للحق فى الخصوصية.

٦- أن يكون الإعلام فى أهدافه ومضمونه وشكله غير متحيز لفئة أو قوة أو فرد على حساب الآخر، وأن تعرض المادة الإعلامية فى إطار سياق شامل تاريخى وموضوعى يقدم الجزء فى إطار الكل ليمكن المواطنين من الفهم المتكامل للزوايا المختلفة، بحيث تأتى أحكامه صائبة وقراراته عقلانية[١٩].

٧- ألا يسمح النظام الإعلامى بكل مكوناته بتشويه فئة معينة أو التهوين من أهمية وجود أقلية ما أو فئة ما أو تصويرها على نحو سلبى يحط من قدرها فى المجتمع أو يهين كرامتها أو يقلل من شأنها.

٨- ألا يقوم الإعلام على التحريض على العنف أو بث الكراهية أو تهديد قيم المجتمع القائمة على التآلف بين مكونات المجتمع المختلفة، والمحافظة على قيمه وتراثه وتقاليده، وأن يعمل الإعلام على تنشئة الأجيال الجديدة على احترام أصول المجتمع ودينه وأخلاقه.

٩- أن يميز النظام الإعلامى بين الإعلان والمادة التحريرية، وألا يعمل على تضليل المواطن من خلال الفصل بين ما هو مدفوع وما هو غير مدفوع، وألا يسئ الإعلان للمرأة أو أى قطاع فى المجتمع.

١٠- أن يقدم النظام الإعلامى ترفيهًا جذابًا وممتعًا وقادرًا على التخفيف عن المواطن، بأسلوب يرتقى بالذوق العام ويسمو بالروح والمشاعر الإنسانية.

ثانيًا: الصحفيون والإعلاميون

وهم كل المشتغلين فى المجال الصحفى بمفهومه العام، مقروءًا ومسموعًا ومرئيًا، سواء فى الوسائل التقليدية أو الرقمية، وسواء كان العمل يتعلق بالمادة الإعلامية بمفهومها الخبرى الضيق أو الواسع الذى يتضمن الرسالة الإعلامية، سواء كانت رأيًا

يُعرض من خلال المقال، أو العامود الصحفى، أو التحقيق، أو الكاريكاتير، أو البرنامج الحوارى، أو المادة الدرامية، أو الأفلام الوثائقية أو الدرامية، وهذا المكون "الصحفيون" هو حلقة الوصل بين مصدر المادة الإعلامية من السياسيين وغيرهم والرأى العام، وعليهم يقع عبء خلق التفاعل المتوازن والعادل والمسئول بين كافة شرائح المجتمع.

والنظام المقترح يجب أن يلبى للصحفيين احتياجاتهم الآتية:

١- حق إصدار الصحف وغيرها من محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون، بمجرد الإخطار وحق المشاركة فى تملك الصحف والوسائل الإعلامية.

٢- حق الوصول للمعلومات ونشرها بدون أية قيود أو رقابة قبل النشر أو أثنائه أو بعده.

٣- الحصانة الكاملة للصحفى ضد الحبس لأى سبب يتعلق بإبداء الرأى، مثله فى ذلك مثل القاضى أو عضو مجلس الشعب، طالما كان مبتغاه الصالح العام.

٤- الحماية القانونية والإدارية الكاملة التى تضمن بيئة عمل آمنة ومشجعة على الإبداع، دون خوف داخلى يهيمن على العقل البشرى أو يقلل من كفاءته طالما كان ذلك فى إطار المسموح به من قيم ومقدسات المجتمع.

٥- أن يضمن النظام الإعلامى فرصًا متميزة للتعلم والتدريب المتواصل على تكنولوجيا الصحافة المتقدمة ومهارات العمل الصحفى الحديثة، وآليات التواصل مع المؤسسات الأكاديمية فى الداخل والخارج.

٦- التزام الصحفى بالضوابط المهنية وأخلاقيات الشرف ومواثيقه التى تؤكد على النزاهة والحيدة والأمانة والدقة والموضوعية والتوازن والتنوع والمسئولية واحترام الاختلاف والتنوع والتسامح الفكرى والسياسى والدينى.

٧- التزام الصحفى بعدم الجمع بين العمل الإعلامى والإعلانى أو العمل كمستشار فى أية جهة أيًا كانت، واحترامه لحق الجمهور فى المعرفة والاعتذار له عند حدوث خطأ أو ضرر ينتج عن غياب الدقة أو التحريف غير المقصود.

٨- أن يمارس الصحفى دوره بحسبانه رقيبًا على السلطة لصالح المواطن، يعمل

على كشف الفساد، وتعريته ومساءلة المفسدين ومحاسبتهم، وألا يتستر على فساد أو تزوير لإرادة الأمة، وأن يقاوم الاحتكار بكل صوره: احتكار المعلومات، واحتكار الثروة واحتكار السلطة.

٩- ألا يقبل هدايا أو رشاوى تحت أية صورة، وألا يحصل على أية مزايا تفضيلية فى مواجهة زملاء المهنة من المصادر الصحفية، وأن يعمل كوكيل لدى الرأى العام وخادم له، وأن ينظر إلى عمله باعتباره رسالة تقوم على التنوير والإفصاح لا التعتيم والتجهيل.

١٠- أن يقتصر العمل الصحفى والإعلامى على خريجى كليات وأقسام الإعلام دون غيرهم، وهذا هو متطلبات الحد الأدنى لمهنية الإعلام، إذ كيف يمكن أن نتوقع صحفيًا يلتزم بقواعد النشر الصحفى وهو لم يتعلمها ولم يتدرب عليها، ولا يمكن الرد على ذلك بأن العمل الصحفى أو الإعلامى موهبة، وهذا صحيح إلا أن الموهبة بدون تعليم مهنى سلاح مدمر، هذا فضلاً عن حق الموهوبين فى نشر المقالات وفى الكتابة الدرامية أو غيرها من الفنون، لكن العمل القائم على الموهبة شىء والعمل الصحفى المحترف الذى يتصدى فيه المشتغلون بالمهنة للتقديم الموضوعى والمتزن للأخبار والتعليق عليها شىء آخر.

ثالثًا: المؤسسات الإعلامية

وهى كل المؤسسات الصحفية والإذاعية (الراديو والتليفزيون) المعنية بإنتاج الرسالة الإعلامية وتقديمها للمواطنين داخل الوطن وخارجه، أيًا كانت ملكيتها أو حجمها أو تخصصها، وهى المؤسسات التى يتخذ فى إطارها قرارات العمل الإعلامى، وعلى المؤسسات الإعلامية أن تعمل فى ظل النظام الإعلامى لمصر الثورة وفقًا للآتى:

١- ديمقراطية المؤسسات الإعلامية فى ذاتها لتكون حامية لديمقراطية النظام الوطنى الذى تعمل من خلاله ولأجله، ويتطلب ذلك أن تكون جميع المجالس الخاصة بالمؤسسات الإعلامية منتخبة انتخابًا حرًا ونزيهًا وعادلاً، ويشمل ذلك الجمعيات العمومية، ومجالس الإدارة ومجالس التحرير، ومجالس الأمناء وغيرها.

٢- أن يصل رؤساء التحرير ورؤساء المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية بالانتخاب الحر المباشر وفقًا لبرامج انتخابية تعرض فى مناظرات علنية، وألا تزيد رئاسة التحرير عن فترتين كل منها ثلاث سنوات.

٣- أن تعنى كل مؤسسة إعلامية بوضع سياسة تحريرية ترسم الخطوط العريضة لها: رؤيتها ورسالتها، وأهدافها على المديين الطويل والقصير، وأن تقدم قيمها الصحفية، وآليات المحاسبة الداخلية، وجماهيرها المستهدفة، وأولويات العمل لديها، وكيفية تقديم المادة الإعلامية، ومعايير النشر، وأساليب التعامل مع الأزمات الطارئة والقضايا المزمنة، والمعايير الحاكمة للمواقف السياسية للمؤسسة الصحفية، وسياستها فى التطوير والتجديد الصحفى على المستويين المهنى والإصدارات الجديدة، واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وأساليب التعامل مع المنافسين الحاليين والمرتقبين ... إلخ.

٤- اعتماد المؤسسات الإعلامية على مراكز علمية وطنية محايدة ومستقلة لقياس معدلات القراء والاستماع والمشاهدة، وقياس آراء الجمهور وتفضيلاتهم، وتقييمهم للمادة الإعلامية ورؤيتهم لمستقبل المؤسسات الإعلامية، على أن تعلن أرقام التوزيع ونتائج هذه الدراسات على الرأى العام دون تدخل من المؤسسات الإعلامية.

٥- أن تعرض المؤسسات الإعلامية على الرأى العام بشفافية كاملة مصادر تمويلها وحسابها الختامى، ومعدلات أرباحها وكيفية توزيعها على المساهمين فيها والعاملين بها.

٦- أن تقاوم المؤسسات الإعلامية كل صور احتكار المعلومات أو منع وصولها للجمهور فى التوقيت المناسب، وأن تشجع المنافسة الحرة والنزيهة، وأن تساهم فى إثراء التنوع الإعلامى، وأن تقاوم كل صور التدخل الحكومى وغير الحكومى فى المضمون أو أسلوب العمل أو جمع الأخبار وتحريرها أو ماشابه، وأن تحترم دورها فى مرحلة التحول الديمقراطى ومابعده.

٧- أن تتعاون المؤسسات الإعلامية مع السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية فى عمليات التطهير الإعلامى، بحيث لا يتبوأ المناصب القيادية أى

من العناصر التى أفسدت الإعلام وأساءت إلى حق الجمهور فى المعرفة، وتسترت على المنحرفين والمفسدين أو تواطأت معهم وأسهمت على نحو معلوم وممنهج وقابل للقياس الموضوعى فى تزوير إرادة الأمة، وتزييف وعيها لصالح الحكم المستبد لنظام مبارك.

٨- أن تعمل المؤسسات الإعلامية فى تنمية ثقافة تنظيمية تحترم كل الضوابط والمعايير المهنية ومواثيق وأخلاقيات العمل الصحفى، وأن تطور بيئة العمل التى تحقق الرضا الذاتى للصحفيين.

٩- أن تعمل المؤسسات الإعلامية وفقًا لمفهوم نظام الإعلام العام، من حيث المبادئ التى يقوم عليها، حتى وإن تنوعت صور الملكية بين الإعلام العام والخاص وإعلام الدولة والإعلام المجتمعى، إلا أن المبادئ المسيطرة على كافة صور الإعلام بكل أنواعه يجب أن تحترم مبادئ الموضوعية والنزاهة والاحتراف وإعطاء الأولوية للجمهور ومحاربة الفساد أيًا كان مصدره، وأن تعمل على تحييد الأثر السلبى للإعلان فى المضمون، وهذه هى جملة المبادئ التى يقوم عليها الإعلام العام.

رابعًا: المجتمع المدنى

يشير إلى كل المؤسسات الفاعلة والوسيطة فى المجتمع، والتى لا تبغى من نشاطها الوصول إلى السلطة، ولكنها تعمل من أجل تعزيز الحريات العامة فى المجتمع وصيانة الحقوق ومواجهة الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى، والدفاع عن المهمشين وإقرار مبادئ العدالة والمساواة فى المجتمع، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد، ولهذه المؤسسات دور مهم فى تأسيس النظام الإعلامى لمصر الثورة يتمثل فيما يلى:

١- التعاون مع مجلس الشعب والمجالس المنتخبة فى المؤسسات الصحفية والإعلامية لانتخاب المجلس الوطنى للصحافة والإعلام ووضع سياسته ليكون مجلسًا مستقلاً عن الحكومة وعن المؤسسات الإعلامية والصحفية وعن القطاع الخاص، ولتنحصر مهمته فى وضع السياسة الإعلامية للنظام الإعلامى ومراقبة الأداء المهنى والإدارى والمالى، والإشراف على انتخاب رؤساء التحرير ورؤساء القنوات الإعلامية والمحطات الإذاعية، وليحل محل

مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ووزير الإعلام، على ألا تتدخل أية جهة حكومية فى عمله، وأن يضطلع بمراقبة الأداء الإعلامى ومحاسبة الصحفيين، بالتعاون مع نقابة الصحفيين، وتلقى شكاوى المواطنين والتحقيق فيها، وإجراء الرصد الإعلامى المنتظم للكشف عن معدلات الأخطاء ومجالاتها، والبحث فى تفعيل نظم المحاسبة الشفافة ضمانًا لتطبيق صارم للضوابط والمعايير المهنية ومواثيق العمل الصحفى وأخلاقياته.

٢- تمكين المواطنين من حق الرد والتصحيح وعمل كل ما من شأنه أن يلزم المؤسسات الإعلامية والصحفيين بالاعتذار، إن لزم الأمر، وفضح الممارسات غير الأخلاقية، ونشر التربية الإعلامية وأسس النقد الإعلامى لحماية المواطنين من التضليل أو التزييف أو التشويه، ومساعدتهم فى اختيار المواد والبرامج الإعلامية التى تحترم الحق فى المعرفة.

٣- تمكين المؤسسات الإعلامية من إقرار مبدأ العدالة المفتوحة والقاضى بحق الإعلام فى متابعة وقائع المحاكمات، سواء كانت مدنية أو جنائية، وإطلاع الرأى العام على تفاصيل القضايا أيًا كانت درجة حساسيتها بما يحمى دور الصحافة والإعلام كرقيب على السلطة القضائية.

٤- مواجهة أية محاولة للاحتكار أو التركيز الإعلامى من خلال فضح الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية الرامية لمنع النشر، سواء من قبل المؤسسات السياسية أو الإعلامية أو تلك التى تنتهك حق الصحفى فى الوصول للمعلومات، أو دمج المؤسسات الإعلامية بأسلوب رأسى (الاندماج بين المؤسسة الصحفية أو الإعلامية وغيرها من المؤسسات المساعدة أو المكملة للإنتاج الصحفى والإعلامى) أو أفقى (الاندماج بين المؤسسات الصحفية وبعضها أو الاندماج بين المؤسسات الإذاعية وبعضها)، أو الاندماج عبر الوسائل (القائم على الاندماج بين الوسائل الصحفية والإعلامية فى مؤسسة ضخمة واحدة) اندماجًا يكون على حساب التنوع الإعلامى وحق المنافسة بين المنافذ الإعلامية لصالح الجمهور، وربما تطلب الأمر هنا دراسة كل حالة على حدة للوقوف على إيجابيات وسلبيات كل عملية دمج منفردة قبل اتخاذ القرار بشأنها[٢٠].

خامسًا: كليات الإعلام

لا بد من الاعتراف بوقوف كليات الإعلام بوضعها الحالى عقبة أمام النظام الإعلامى الجديد الذى يتطلب أن تكون الأجيال الجديدة من خريجى الإعلام أكثر وعيًا بمتطلبات المرحلة الثورية، فالمناهج الدراسية فى أمسّ الحاجة إلى تغييرات جذرية، وطرق التدريس لا تزال بمنأى عن روح العصر، وتكنولوجيا التعليم والاتصال ونظم التدريب فى كليات وأقسام الإعلام فى مختلف ربوع مصر لا تسمح بتأهيل الصحفى المعاصر، وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم فى حاجة لتواصل مع المجتمع المعاصر، فالنظريات العلمية فى تغير مستمر والفجوة تتزايد بين بحوث الإعلام فى مصر والعالم، والدراسات ذات الطابع التطبيقى التى تعنى بدراسة الواقع الإعلامى تكاد تكون غير موجودة، والفجوة بين ما يتعلمه الطالب واحتياجات العمل اليومى تتسع، ومع استمرار هذا الوضع يصعب التعويل على كليات الإعلام القائمة لمد سوق العمل باحتياجاته، ولذا فإن النظام الجديد يحتم تطوير كليات الإعلام للوفاء بما يلى:

١- تأهيل الكوادر الإعلامية وتزويدهم بقدرات فكرية وفلسفية قادرة على فهم التحولات المعاصرة فى مصر والعالم، وإدراك الدور المحورى للإعلام فى إحداث التغييرات الثورية من أجل إقرار الحق والعدل، وتمكين الفقراء ومكافحة الفساد والنهوض بالمجتمع.

٢- تزويد خريجى الإعلام بمهارات الاتصال المختلفة، بما يجعلهم أقدر على إجراء الحوارات البناءة بين شرائح المجتمع ومد الجسور، وتأسيس التوافق بين المختلفين فكريًا وسياسيًا وعقائديًا، وهو ما تتطلبه ظروف التحولات المستمرة التى يشهدها المجتمع.

٣- تمكين خريجى الإعلام من التعامل مع أحدث تكنولوجيا الصحافة، بحيث لا يكونون عبئًا على سوق العمل من ناحية، وليقودوا التطور الإعلامى من ناحية أخرى.

٤- تزويد خريجى الإعلام بأخلاقيات العمل الصحفى بمفهومه الشامل، بحيث يدرك الخريج المعايير الدولية للعمل الإعلامى، ويحترم أخلاقيات وقيم

وتراث المجتمع، وليكون قادرًا على التصدى لكل صور الفساد والانحراف، وسيفًا مسلطًا على رقاب المفسدين لصالح المجتمع، وإعلاء لقيم الحرية والعدالة والمساواة.

النظام الإعلامى الجديد: الملامح العامة

المجلس الوطنى للصحافة والإعلام

يقترح تأسيس المجلس الوطنى للصحافة والإعلام عقب الانتهاء من دراسة الأوضاع الراهنة ليكون قائمًا على تنظيم المؤسسات الصحفية والإعلامية تنظيميًا ذاتيًّا، على أن يتشكل بطريقة ديمقراطية قائمة على مفهوم التنظيم الذاتى فى الإدارة والمحاسبة والتصحيح، وأهم آلياته الانتخاب الحر المباشر من جانب جميع الصحفيين والإعلاميين العاملين لاختيار أعضائه من بين الصحفيين والإعلاميين وأساتذة الصحافة والإعلام والقانون، والمجلس ليس بديلاً لنقابة الصحفيين أو مجلس أمناء الإذاعة والتليفزيون، ولكنه معاون لهما، شريك لهما فى إدارة العمل الصحفى، وفى التمكين لدور الصحافة وحريتها، وصون حقوق المجتمع فى مواجهة السلطة، وتنحصر مهامه فى:

١- وضع السياسة الإعلامية، واقتراح مشروعات القوانين، والسهر على ضمان حرية الصحافة والإعلام، وعمل كل ما من شأنه منع أية محاولة لانتهاك الحريات الصحفية والإعلامية أو التأثير السلبى على عمل الصحفى.

٢- الإشراف المهنى على أداء النظام الصحفى والإعلامى، وتقييم أدائه، ورصد الصعوبات التى تواجهه، والعمل على تذليلها.

٣- الإشراف على انتخابات المجالس التحريرية ورؤساء التحرير وغيرها من القيادات الإعلامية، ووضع القواعد المنظمة للانتخابات الديمقراطية.

٤- تمكين الصحفيين من الوصول للمعلومات ونشرها، وضمان معاملة عادلة من المسئولين إزاء كل الصحفيين بما يمنع التميز فى المعاملة.

٥- إجراء التصحيح الذاتى ومساءلة الصحفيين والإعلاميين مساءلة مهنية عن أخطاء الانحراف عن الأداء المهنى، وتمكين الصحفيين من قيامهم بدور

الرقيب على الأداء الحكومى، وبدور ممثل الرأى العام فى مواجهة السلطات الثلاث.

٦- تلقى الشكاوى من المواطنين والجهات المختلفة والخاصة بالأداء الصحفى وما يترتب عليه من أضرار محتملة تسئ للأشخاص والجماعات والمؤسسات والتحقيق فيها.

٧- الإشراف على إجراء الدراسات الدورية لمعدلات القراءة والاستماع والمشاهدة، والكشف عن مصداقية وسائل الإعلام ودرجة الثقة فيها وأسباب عزوف المواطنين عنها أو تفضيل الوسائل الأجنبية.

٨- اتخاذ كل ما من شأنه الفصل التام بين العمل الإعلانى والإعلامى، ومحاسبة من ينتهكون مبدأ الفصل بين المهنتين.

ويقتضى إنشاء المجلس الوطنى للصحافة والإعلام وقيامه بدوره الوطنى على النحو المشار إليه القيام بالتطهير الشامل للنظام الإعلامى الحالى وفقًا للتصور المطروح سابقًا، وإلغاء جميع الهيئات الإعلامية الحالية القائمة على إدارة النظام الإعلامى مثل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون والمجلس الأعلى للصحافة وما يرتبط بهما من هيئات ولجان، بالإضافة إلى منصب وزير الإعلام، وإلغاء تبعية الصحافة لمجلس الشورى.

الملامح الرئيسية

أولاً: النظام الصحفى

١- وضع قانون جديد لتأسيس الصحافة الوطنية الحرة والمستقلة، يهدف إلى تحديد صور الملكية الجديدة، وليحل محل القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته الصادره فى ٢٠١١م، وترسانة القوانين المقيدة للحريات والمعطلة للإبداع والداعمة للاحتكار والفساد التى سبق طرحها فى هذه الورقة، على أن يتم توحيد جميع قوانين الصحافة فى قانون واحد يضمن الآتى:

أ) التنظيم الذاتى للصحافة على نحو يضمن أن يكون القانون وأخلاقيات العمل وقواعد المهنة والجهات المشرفة والمنظمة للعمل الصحفى جميعها من إنتاج الصحفيين أنفسهم دون وصاية من أحد أو رقابة من جهة خارج المهنة ذاتها.

ب) الاستقلال الصحفى ومنع التدخل من أية جهة من خارج المهنة.

ج) الحصانة الصحفية ومنع السجن أو الحبس لأسباب تتعلق بإبداء الرأى والاكتفاء بالغرامة.

د) حرية إصدار الصحف والمجلات بمجرد الإخطار، على أن تشمل صور الملكية إلى جانب الصحف القومية وفقًا للتصور الجديد الصحف الحزبية والصحف الخاصة.

هـ) الحق فى الحصول على المعلومات وتداولها بدون قيود إلا ما تتطلبه ضرورات الأمن القومى والحق فى الخصوصية.

و) التأكيد على حق المواطنين فى الرد والتصحيح والتعبير وتحويل الصحافة لمنتدى مفتوح لتمثل كافة القوى والحركات السياسية تمثيلاً عادلاً ومتكافئًا.

ز) حماية مجالس التحرير فى الصحف الحزبية والخاصة من تدخل الأحزاب أو الملاك بما يحقق الاستقلال الحقيقى للصحفى.

ح) إلغاء النص على كون الصحافة سلطة رابعة، فهى سلطة معنوية غير مؤهلة لأن تُدرج ضمن السلطات الثلاث للدولة، لكنها تفوق هذه السلطات معًا، بحسبانها رقيب عليها جميعًا، فهى تعبر عن إرادة الشعب صاحب السلطة الحقيقية ومصدر السيادة.

٢- إعادة النظر فى الملكية الحالية لما يُسمَّى بالمؤسسات الصحفية المسماة بالقومية وتحويل الملكية إلى الشعب بصورة حقيقية بدلاً من الملكية الصورية التى كان يمارسها مجلس الشورى، على أن تتوزع ملكية هذه المؤسسات بين ثلاث جهات هى الصحفيون والجمهور العام والدولة، على ألا يكون للحكومة أو الحزب الحاكم أية سلطة فى إدارة أو توجيه العمل الصحفى، ضمانًا لمنع تبعية الصحافة للنظام القائم من ناحية، ومحافظةً على طبيعة الإعلام العام من ناحية أخرى.

٣- إقرار مبدأ العدالة المفتوحة، والتى تعطى الصحافة الحق فى متابعة جميع جلسات المحاكم دون استثناء، ليتمكن الشعب الذى تصدر الأحكام جميعها باسمه أن يضطلع على ما يدور فيها، وليكون أيضًا رقيبًا على أداء السلطة

القضائية بما يعزز من الثقة فى القضاء، ويقاوم أية مشاكل تترتب على السرية فى الجلسات، وهى علانية تتيح للرأى العام صاحب السيادة ومصدر السلطة متابعة ما يجرى متعلقًا بقضايا ومحاكمات الرأى العام.

٤- إقرار مبدأ المحاسبة المجتمعية لأداء جميع الصحفيين من خلال لجنة الشفافية والمساءلة والمحاسبة تتبع المجلس الوطنى للإعلام، يخضع لها جميع من يخل بواجبات المهنة وأخلاقياتها، على أن تعلن نتائج جلسات الاستماع والمحاسبة ونتائجها فى الوسائل نفسها التى وقع فيها الخطأ المهنى، وعلى أن يعتذر الصحفيون ومؤسساتهم بحيث يكتشف الرأى العام ويراقب ويصحح أخطاء الصحافة والصحفيين، وبحيث يكون أكثر أنواع العقاب هو ما يتخذه الرأى العام من مواقف تجاه الصحفى أو مؤسسته.

ثانيًا : الإذاعة والتليفزيون

يُقترح أن يكون الإعلام العام هو العمود الفقرى للإذاعة والتليفزيون، وهو يختلف شكلاً ومضمونًا عن إعلام الدولة والإعلام الخاص، ولكن عادة ما يحدث التداخل بينه وبين إعلام الدولة، وذلك لوجود بعض التشابه بينهما فى الوظائف، أما الاختلاف الجذرى فيرجع إلى أن إعلام الدولة يخضع لسيطرة كاملة من الدولة، أيًّا كانت الجهة التى تباشر السيطرة نيابة عنها، ونتيجة لهذه السيطرة فإن الدولة هى التى تمول، وهى التى تفرض القوانين والتشريعات، وتعين القيادات الإعلامية، مما يجعله يفقد شرعيته ومصداقيته، كما هو حال إعلامنا الآن، ويحدث التداخل أيضًا بين الإعلام العام والإعلام المجتمعى، فالأول ذو طبيعة قومية يغطى المجتمع بأسره، فى حين يقتصر الثانى على منطقة جغرافية بعينها أو مدينة محددة، والإعلام العام عادة ما يتم تقييمه فى ضوء عدد من المعايير أهمها:

١- أن يكون متاحًا لجميع المواطنين، معبرًا عنهم جميعًا، يعكس قضاياهم بالدرجة نفسها دون تمييز، بغض النظر عن لونهم أو وضعهم الاجتماعى أو عقيدتهم أو موقعهم الجغرافى، فالكل متساوون من حيث الاهتمام، بعبارة أوضح لن يكون الإعلام العام كذلك ما لم يُصبح بالفعل عامًّا (universal).

٢- أن يكون متنوعًا فى أهدافه وبرامجه، ليستجيب للاحتياجات المتنوعة

للجمهور، فالشباب والأطفال والمرأة والأغنياء والفقراء، وأهل الريف والحضر، يجدون ما يشبع احتياجاتهم، فالإعلام العام يصل للجميع، أيًا كانت انتماءاتهم، وهو يقدم المادة الخبرية والثقافية والمادة الخفيفة ذات الطابع الترفيهي والمادة ذات المستوى الرفيع، ذلك أن التنوع (diversity) هو الأصل في الإعلام العام.

٣- الاستقلال (independence)، فالإعلام العام لا يجب أن يكون مملوكًا للحكومة ولا القطاع الخاص، وهو ما يعطيه الحرية كاملة في تناول القضايا الإشكالية بنزاهة وتجرد، ويدفع إلى ثقة الجمهور فيما يقدمه الإعلاميون، ولن يسمح المواطن بتمويل الإعلام العام إذا وجده يتحيز للحكومة أو إذا عبّر عن وجهة نظر رجال الأعمال أو المعلنين.

٤- التميز (distinctiveness) في نوعية البرامج، وهو ما يحتم على الإعلاميين البحث بأسلوب إبداعي في تقديم برامج تختلف عن الإعلام الخاص أو الإعلام المملوك للدولة، فالأول يموله رأس المال والثاني تموله الحكومات، ولذا فإن برامجهما غالبًا ما تتجه نحو تعظيم العائد المالي أو السياسي والدعائي، أما الإعلام العام فلا يجب أن يتجه هذه الوجهة أو تلك، ولذا فإن برامجه تتميز في أهدافها ومضامينها والجماهير التي تستهدفها.

ولقد كان الدافع خلف دعم الإعلام العام في كل المؤتمرات التي أشرف عليها "اليونسكو" هو انحسار الفضاء العام، فالإعلام التجاري لا يعنيه تنمية الوعي العام أو تقديم الحقائق أو التعليق على الأحداث بقدر ما يعنيه السعي نحو هدف واحد ومحدد وهو الربح وتعظيم العائد على الاستثمار، فالإعلام التجاري صناعة تحكمها آليات المكسب والخسارة، وهو لن يدافع عن قضايا الرأي العام ما لم تكن النتيجة في صالحه في النهاية، وصالحه هو العائد المالي، وفي ظل الإعلام التجاري سوف تنحسر قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة وحقوق الإنسان وكل ما يهم الشأن العام، أما الإعلام الحكومي فهو أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام، وله الأجندة الخاصة به، ولا يستطيع أن يوجه الانتقاد إلى النظم السياسية التي يخدمها أو يعمل من أجلها، وهذا ما جعل الإعلام المصري قبل الثورة وأثناءها وبعدها أبعد ما يكون عن

الحقيقة، إذ ليس له من هدف سوى مساندة الحاكم، وتبرير سياساته، وترسيخ صورة ذهنية جيدة حتى ولو كانت مضللة[٢١].

وتشهد دول العالم المعاصر تطبيقات مختلفة للإعلام العام فى العديد من دول العالم، لكن النموذج الأمثل تمثله المملكة المتحدة حيث تتنوع مصادر الدخل من الإعلان والاشتراكات والدعم العام من الجمهور، كما تتنوع البرامج التى تنتجها أكثر من جهة منها المحطات والقنوات التليفزيونية ذاتها أو منتجون مستقلون، وهو ما يسمح بوجود منافسة حقيقية، ويتنوع الموزعون كذلك، فهناك الإعلام العام التقليدى، والإلكترونى، والتليفزيون الكابلى وغيرهم، وينتشر الإعلام العام فى معظم دول أوروبا وآسيا وكندا وإفريقيا وغيرها.

ويتطلب التحول إلى نمط الإعلام العام وضع قانون جديد للإعلام الإذاعى والتليفزيونى يحل محل القوانين القائمة، وليحيل الإذاعة والتليفزيون إلى نظام الخدمة العامة بمقتضاه يُعاد النظر فى ملكية وإدارة الإذاعة والتليفزيون، بحيث تنفصل الملكية والإدارة تمامًا عن الدولة، وتتوزع الملكية بين الإعلاميين والجمهور العام والدولة، أى تصبح الدولة أحد الشركاء، لكن دون أن يكون لها الغلبة فى اتخاذ القرار أو رسم السياسة التى يجب أن يعهد بها للمواطن، سواء كان إعلاميًا أو غير إعلامى، ويشرف المجلس الوطنى للإعلام على كل ما يتعلق بإعلام الخدمة العامة، ويأتى اقتراح تحويل اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى نظام الخدمة العامة بعد استقراء تجارب الدول التى انتقلت من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية عقب التحولات الثورية التى مرت بها، وبعد استقراء تجارب الدول العريقة فى الديمقراطية، حيث ينتشر نظام الخدمة العامة فى أكثر من ٩٠٪ من نظم الإعلام فى العالم المتقدم، بما فى ذلك الولايات المتحدة ذاتها صاحبة التجربة الليبرالية فى الإعلام، ولذلك تتبنى هذه الورقة هذا النظام، والذى أوصت به أربع مؤتمرات دولية أشرف على تنظيمها مؤلف الورقة، عقدت بالقاهرة بالمشاركة مع "اليونسكو" وجامعة "ويسمنستر" ومعهد التنوع الإعلامى فى لندن، وذلك خلال الفترة من ٣٠ مارس ٢٠١١م حتى ٢٣ من يناير ٢٠١٢م، استهدفت جميعها إعادة بناء النظام الإعلامى المصرى من أجل مستقبل الديمقراطية، وانتهت جميعها إلى التركيز ضمن توصياتها على تبنى نظام الخدمة العامة،

بحسبانه الأمثل والأكثر واقعية والقادر على دعم الاستقلال الإعلامى، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والتغيير والنهضة المجتمعية الشاملة، مع إتاحة الفرصة كاملة للأحزاب والأفراد للحصول على الترددات الإذاعية وتملك محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون أسوة بالصحافة، والتأكيد على حرية الإعلاميين فى الحصول على المعلومات من مصادرها، وضمان كافة حقوقهم وحصانتهم ضد السجن أو الحبس بسبب ما يبدونه من آراء، وكذلك التزامهم بالضوابط الإعلامية ومواثيق الشرف أسوة بالصحفيين.

وإعادة هيكلة القنوات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، لضمان تحقيق المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا، ودمج عشرات البرامج والقنوات والمحطات الإذاعية والتليفزيونية التى أُنشأت لسد الفراغ أو لإيجاد وظيفة لمن لا وظيفة له، أو للبحث عن حوافز ومكتسبات مالية دون النظر للتأثير السياسى والثقافى، وتشكيل الفضاء العام الحر، بحيث لا يوجد سوى مجموعة من القنوات والبرامج الهادفة للتقديم الموضوعى والمتوازن للأخبار والبرامج الإخبارية والحوارية التى تنافس مثيلاتها على مستوى دولى مهنيًا وحرفيًا وفكريًا وأخلاقيًا من أجل البناء والتنوير، والدفاع عن مكتسبات ثورة الخامس والعشرين من يناير، وترشيد اتخاذ القرارات التى يتخذها الأفراد على كافة الأصعدة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والتعبير عن صوت مصر الثورة فى الداخل والخارج، وتعزيز قيم الحضارة الإسلامية كنموذج حضارى ديمقراطى تعددى معاصر منفتح مع متطلبات العولمة من منظور خاص يحمى القيم والتراث الإسلامى والإنسانى عامة، ويتعامل بندية مع الحضارات الأخرى، ويحترم الاختلاف والتنوع ويقدسه، بحسبانه قيمة إسلامية حضارية كانت ولا تزال علة خلق الكون، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (سورة هود الآيتان: ١١٨، ١١٩).

التأكيد على مصادر تمويل الإذاعة والتليفزيون، وفقًا للنظام الجديد "الخدمة العامة"، بحيث تكون مصادر التمويل بمنأى عن الدعم الحكومى، إلا فى شكل إعفاء تكنولوجيا الإعلام والاتصال من الجمارك والضرائب، وباستثناء ذلك لا يجب أن يكون هناك دعم مالى مباشر يمكن أن تتخذه الحكومة أو الحزب الحاكم أو أية جهة أيًا

ما كانت كذريعة للتدخل فى الشأن الإعلامى أو انتهاك الحرية الإعلامية، على أن تكون مصادر التمويل الأساسية هى الرسوم التى يدفعها المواطنون لدعم الخدمة الإعلامية العامة، وقد تكون فى شكل رسم على فاتوة الكهرباء أو الماء، أو جهاز التليفزيون أو التليفون الأرضى أو المحمول، على أن يتم تحصيلها وتوريدها مباشرة إلى المجلس الوطنى للإعلام دون تدخل حكومى، بالإضافة إلى العائد من دخل الإعلان وفقًا لشروط معينة، والعائد من الإنتاج الإذاعى والتليفزيونى والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى التبرعات والمنح المالية من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، بشرط عدم تأثيرها فى المضمون أو حرية الإعلام، وفقًا لنظام الخدمة العامة يتم تقييم الأداء من منظور غير تجارى، وتُنتج البرامج وتُقدم لأهداف غير تجارية، ولا يمثل الإعلان أحد مصادر الدخل الرئيسية، بل مصدر ثانوى؛ لأنه يُقدم بشروط عدم التأثير فى رسالة الإعلام، وهو ما يتطلب عدم وجود علاقة بين المعلن ومعدى ومقدمى البرامج، بحيث لا يتسرب الفكر والتأثير التجارى إلى المضمون التحريرى، على هذا النحو نضمن أن يتخلص النظام الحالى من المشكلات المزمنة الكامنة فى بنيته وأدائه وقوانينه وممارساته، والتى كانت سببًا جوهريًّا فى فساده وإفساده لنظام مبارك، ليحل محله نظام إعلامى جديد وطنى حر ومستقل، يرتقى لطموحات مصر الثورة.

المراجع والهوامش

(1) قرار تنحى الرئيس مبارك عن السلطة منشور فى جميع الصحف المصرية فى ١٢ فبراير ٢٠١١م.

(2) شعارات الثورة عبّر عنها الثوار خلال ١٨ يومًا هـى فـترة الثـورة، وتـم نقلهـا عـبر كـل الوسـائط الإعلامية.

(3) تشير عشرات الدلائل والقرائن وممارسات المجلس العسكرى والكتابات الصحفية على وجـود الثورة المضادة وتجذرها يومًا بعد يوم، فالمحاكمات الثورية غير قائمة، والبنى القانونية لا تزال جميعها قائمة بدون تغيير، والفجوات الاجتماعية تتزايد، وقانون الحد الأدنـى والأقصى للأجـور لم يـدخل حيز التنفيذ على الرغم من أنه لا يحتاج لوقت يُذكر، والأموال المهربة لم يصل منها مليم واحد، وتأتى أغلب المحاكمات بنتائج لصالح العهد البائد ... ولا يزال مبارك يقيم خـارج السجون المصرية، ولم يُعترف به حتى الآن كمتهم، حسب تصريح رئيس مصلحة السجون المصرية ... ولا يمر يـوم إلا وتظهر مشاكل ذات طبيعة خاصة تتعلق بالسولار وأنابيب البوتجاز والحمى القلاعية .. وغيرهـا مـا يشير بأصابع الاتهام إلى القوى المضادة للثورة.

(4) رومان بود، تقييم لشرعية وفعالية التطهير كأداة مـن أدوات العدالـة الانتقاليـة، فى محمـود شريـف بسيونى، عدالة ما بعد النزاعات المسلحة، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤.

(5) المرجع السابق.

(6) Biswasi, Masudual, Media freedom, good governance and civil society, allacademic.com

James, Barry, Media and Good Governance, UNESCO, 2005.

The Role of the Media in Democracy, a Strategic Approach, Center for Democracy and Governance, Washington, D.C, 2005.

(7) صلاح الدين حافظ، (٢٠٠٨م)، تحريم السياسة وتجريم الصحافة، القاهرة، دار الشروق.

Hamada, Basyouni I, Historical and political analysis of mass media in Egypt, The Egyptian Journal for Communication Research, Volume 9, Number 2, 1-31, 2002.

The enabling environment for free and independent media, contribution to transparent and accountable governance, Office of Democracy and Governance, Bureau for Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance, U.S. Agency for International Development, allacademic.com

Norris, Pippa, The role of the free press in promoting, democratization, good governance, and human development, allacademic.com

(8) تونى مندل، تقييم تطوير وسائل الإعلام فى مصر، (٢٠١١م) مكتب اليونسكو بالقاهرة،

(9) لم يصدر قانون الحق فى الوصول للمعلومات فى مصر حتى الآن، وهناك كثير من المشاريع الخاصة بهذا القانون حبيسة الأدراج.

(10) Arendt, Hannah, The clash of rationalists, media pluralism in European regulatory politics, allacademic.com

Umida Niyazova, The absence of free and independent mass media and the total destruction of freedom of speech in Uzbekistan, report submitted by the Uzbek branch of the Centre of Extreme Journalism under the UPR procedure for the December session of the UN Council on Human Rights. allacademic.com

(11) محرز حسين غالى، نحو رؤية بديلة لأنماط ملكية الصحف القومية فى مصر، ورقة بحثية مقدمة فى المؤتمر الدولى للمجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع جامعة (Westminster UK)، بعنوان: إعادة بناء النظام الإعلامى ومستقبل الديمقراطية فى مصر، ٣٠-٣١ مارس ٢٠١١م.

(12) Hamada, Basyouni I., Media Reform and Credibility in Egypt: An Applied Research, IAMCR, Paris, 2007.

(13) خالد السرجانى، (٢٠١١م)، أداء المؤسسات الإعلامية، فى د. عمرو هشام ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(14)Habermas, J.(1995), The Structural Transformation of the Public Sphere. An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, Cambridge, Mass: The MIT Press.

Steve Buckley, Promoting plural and independent broadcasting, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

Zankova، Bissera, The media in Bulgaria during communism and their transformation into democratic institutions, all academic.com

(15) Hamada, Basyouni I., Good Governance, Transparency, Accountability and Development Communication: Are Decentralization and Democratic Participation the Same?, UNESCO International Experts Brainstorming Meeting on Development Communication, New Delhi, 1-3 September, 74 – 76, 2003.

Mihai Coman, When Saying Means Not Doing: Journalists Fight for Imposing Their Power on Media and Politics, Paper Presented at the International Conference Held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

(16) Marius Lukosiunas, UNESCO's Media Development Indicators Framework, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

. Naomi Sakr, (2011), Democratization of Egyptian State - Owned Media, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 13-15, 2011.

(17) عواطف عبد الرحمن، مداخلة في الملتقى الإعلامي لأقسام الإعلام بجنوب الصعيد، ٢٤-٢٥ مارس، ٢٠١٢م.

بسيوني إبراهيم حمادة، (٢٠١١م)، الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب.

(18) Steven Barnett, Broadcasting in the Public Interest: From State Control to Public Service, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

(19) Hallien, Daniel, Paolo Mancini, Comparing Media Systems, the Models of Media and Politics, Cambridge University Press, 2004.

(20) Hamada, Basyouni I., Internet Potentials for Democratization: Challenges in the Arab World, The Journal of Development Communication, Volume 14, Number 2, 12 – 31, 2003.

Thomas Hanitzsch, Hamada, Basyouni I. et al, Mapping journalism culture across nations, Journalism Studies, 15, November, 2010.

(21) Indrajit Banerjee and Kalinga Seneviratne, Eds, (2005) Public service broadcasting, a best practices sourcebook, UNESCO.
www.unesco.org/images/0014/001415/141584e.pdf

Raboy, Raboy, Padovani, Claudia, Mapping Global Media Policy, Concepts, Framework and Methods, www.globalmediapolicy.net - June 2010.

Hamada, Basyouni I., Satellite Broadcasting Regulation and Cultural Exception: An Arab Islamic View, The Egyptian Journal for Communication Research, Volume 22, Number 1, 2004.

سيناريوهات النقاش
حول مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

د. صابر حارص محمد
أستاذ الإعلام المساعد بجامعة سوهاج

يقتصر اهتمام هذه الورقة فى المرحلة الحالية على استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصحافة والصحفيين فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتعتمد فى ذلك على مسح أطروحات ورؤى وأفكار ومواقف أبداها صحفيون ونخب صحفية ومنظمات حقوقية وخبراء وأكاديميون إعلاميون عبر صحف مصرية وأجنبية وندوات ومؤتمرات ومواقع إلكترونية، وتكشف الورقة من البداية عن وجود مسارين لهذه السيناريوهات تربطهما علاقة وثيقة:

- مسار المرحلة الانتقالية التى بدأت بتولى المجلس العسكرى إدارة شئون البلاد فى الحادى عشر من فبراير ٢٠١١م وتستمر حتى الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتشكيل جمعية لتأسيس الدستور.

- مسار بعيد المدى يتلو المرحلة الانتقالية ويشهد تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية.

ونظرًا لتعدد أبعاد مستقبل الصحافة والصحفيين التى لا تتسع هذه الورقة لاستيعابها جميعًا، فستقتصر على أجندة المرحلة الانتقالية، مع الإشارة إلى عناوين سيناريوهات المرحلة بعيدة المدى التى يقوم الباحث بتحويلها إلى دراسة إمبريقية بالقريب العاجل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المرحلة الانتقالية بالنسبة لصياغة مستقبل الصحافة المصرية وإعادة بناء النظام الإعلامى برمته، وذلك لعدة اعتبارات:

- أنها الأرضية التى يتم التأسيس عليها فيما بعد، ولذلك يجب أن تكون البداية صحيحة، حتى نضمن اختفاء الظلم وتحقيق العدالة مع الصحفيين على أسس مهنية فقط.

- ما تشهده المرحلة الانتقالية من حالات احتقان وغليان واحتجاجات ومطالبات واعتصامات وانتقادات لإدارة الملف الصحفى والمسئول عنه وصلت إلى مرحلة الشك وتوجيه الاتهام بالتواطؤ بسبب التلكؤ والتباطؤ فى تغيير القيادات المتورطة مع النظام السابق، مما يتطلب اتخاذ التدابير السليمة لكافة الإصلاحات المطلوبة فى هذه المرحلة.

- أن إجراء إصلاحات المرحلة الانتقالية على أسس مدروسة يؤدى إلى استقرار الأوضاع بالمؤسسات الصحفية، وتهيئة الصحفيين للأوضاع الجديدة والمشاركة فى بناء النظام الصحفى المرتقب وإعادة الثقة فى علاقة الصحافة بالسلطة والمجتمع وبعلاقة الصحفيين برؤسائهم ومؤسساتهم ونقابتهم.

وترصد الورقة سيناريوهات الإصلاح والتغيير التى يدور حولها النقاش بهدف تقديمها للصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة وسائر المهتمين كورقة عمل يتم على أساسها التوصل إلى أفضل سيناريوهات الإصلاح للمرحلة الانتقالية.

وتحدد الورقة تسعة موضوعات تدور حولها هذه السيناريوهات:

أولاً: الخطوة الأولى فى الإصلاح تبدأ باعتذار أم محاسبة أم الدخول مباشرة فى تغيير القيادات.

١- ثمة سيناريو يرى أن الخطوة الأولى يمكن أن تبدأ باعتذار كل من أخطأ من الصحف والصحفيين بحق الثورة وشبابها، سواء أكان ذلك عن جهل أو سوء تقدير لحالة جديدة تشهدها البلاد لأول مرة أو كان ذلك إذعانًا للتوجهات السياسية والدعائية لنظام مبارك وعدم احترام القيم المهنية فى المعالجة والنشر، والتى تضمن حقوق المواطنين فى معرفة الحقائق والاطلاع على جميع وجهات النظر. والاعتذار ليس ضعفًا بل هو نوع من المراجعة النقدية للأداء الصحفى، ووقفة جادة مع النفس

للتعرف على الأخطاء ومحاولة الإصلاح والتطوير، وهو أيضًا احترام مستحق للجمهور، وتقدير لعقليته وقدراته على التمييز بين الأداء المهنى والأداء الدعائى، الأمر الذى يساعد على احترام الذات وبناء الثقة من جديد، خاصة وأن كثيرًا ممن عملوا ضمن منظومة النظام السابق كان لضغوط لقمة العيش وليس اقتناعًا بسياسة التحرير[١].

٢- بينما يرى سيناريو آخر ضرورة محاسبة الذين قاموا بتضليل الرأى العام والتشهير بشباب الثورة وتحريض الأمن عليهم ووصفهم بأنهم مجموعة من مثيرى الفتنة، مما تسبب فى أحداث الأربعاء الأسود، وكذلك التحقيق العاجل مع رؤساء تحرير الصحف القومية، والتقدم ببلاغ منذ ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير يضم جميع المقالات التى قام بتحريرها رؤساء تحرير ومجالس إدارات روز اليوسف، والجمهورية، والأخبار والأهرام بنشر أخبار كاذبة، وذرع الفتنه بين أبناء الوطن الواحد، والتى تم استخدامها لتأليب الرأى العام على المتظاهرين، وقد ذهب البعض إلى اعتبار أن التغطية الصحفية لأحداث الثورة كانت جريمة يجب أن يُعاقب عليها المسئولون بتهمة التحريض على قتل شباب مصر، بادعاء أنهم مدربون من إيران وحزب الله، ويحصلون على وجبات وأموال مقابل التظاهر[٢].

٣- ويتفق السيناريوهان على سرعة إصلاح المؤسسات الصحفية القومية المتورطة فى منظومة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية بدعمها لهذه السياسات والدفاع عنها وتضليل القراء بجدواها، ويبرز سيناريو ثالث يحظى بشبه إجماع، ويرى أن أية محاولة لإنقاذه المؤسسات القومية وإصلاحها تتطلب أولاً تغيير القيادات التى تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية، بل إن الاختيار فى الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة، ودون التشكيك فى قيادة بعينها، فإن قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسمًا وشكلاً بواسطة مجلس الشورى ولجنته العامة، وكلاهما يسيطر على أغلبيته الكاسحة الحزب الحاكم، ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه، وفعليًا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم، الذى يصدر أيضًا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شئونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة، وإلى جانب سلطة رئيس

الجمهورية فى اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى فى السنوات الأخيرة، فضلاً عن أجهزة الأمن التى تلعب تقاريرها دورًا مؤثرًا فى دولة لا تحترم القانون، سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التى وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون فى شرعيتها شعبيًا، وتأخذ فى انتهاك نصوصها واحدًا تلو آخر، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية بواسطة آليات تخالف نص المادة (٥٥) من القانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م الذى يقضى بأن الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية، بل إن إدارة هذه المؤسسات التى تعود إلى الشعب كله، كما تقول فلسفة انتقال كبريات الصحف فى عام ١٩٦٠م من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة، جرت بالمخالفة لنصوص عديدة فى هذا القانون، وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه فى ملكية هذه المؤسسات إلى "الاتحاد القومى" فى عام ١٩٦٠م ثم "الاتحاد الاشتراكى" بحلول عام ١٩٦٢ ثم "مجلس الشورى" بحلول عام١٩٨٠م[٣].

وبدأت ردود الأفعال على هذه السيناريوهات باستقالة مكرم محمد أحمد من منصب نقيب الصحفيين[٤]، نتيجة للمظاهرات التى خرجت من مبنى نقابة الصحفيين للتنديد بموقفه فى التعامل مع ثورة الشباب وموالاته الكاملة للرئيس مبارك، والانحياز لموقف الحكومة، وتبنى خطابها، والإساءة فى ذلك إلى جموع الصحفيين ونقابتهم، واستقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية هم: الأستاذ عبدالقادر شهيب رئيس مجلس إدارة "دار الهلال"، والأستاذ على هاشم رئيس مجلس إدارة "دار التحرير"، والأستاذ محمد على إبراهيم رئيس تحرير صحيفة الجمهورية"[٥]، وأعلن الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء والمشرف على المجلس الأعلى للصحافة بأن هناك مراجعة للأوضاع فى الصحف القومية، وأنه سيتم الالتزام عند اختيار قيادات الصحف بالكفاءة المهنية والقبول[٦]، وعمت بعدها الوقفات الاحتجاجية فى كل المؤسسات القومية للضغط على المجلس العسكرى لإقالة بقية رموز مبارك من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير لكافة الإصدارات من جرائد ومجلات[٧]، وقام الصحفيون العاملون فى هذه المؤسسات بحملة توقيعات لسحب الثقة من رؤساء

تحرير تلك الصحف، على خلفية "انحيازها الكامل لموقف الدولة"، وتحويل العاملين فيها إلى "موظفين لدى النظام"[٨]، ونظرًا لعدم الاستجابة لهذه التوقيعات والاحتجاجات واستمرار معظم القيادات فى مواقعها، فقد اتجهت سيناريوهات النقاش إلى:

ثانيًا: آلية اختيار القيادات وإدارة المؤسسة خلال المرحلة الانتقالية:

ويضم هذا السيناريو عدة بدائل:

- تشكيل لجان تسيير أعمال لإدارة المؤسسة تحريريًا وإداريًا وماليًا لحين إجراء انتخابات حرة لتعيين مجالس إدارة وتحرير جديدة، ويتبنى ذلك صحفيو دار التحرير[٩].

- إلغاء التعيينات لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات للصحف، وأن يكون ذلك بالانتخاب من أعضاء الأسرة الصحفية وبقية العاملين بالمؤسسة ويتبنى ذلك صحفيو الأهرام[١٠].

- إجراء انتخابات استرشادية فى المؤسسات الصحفية لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارة، تحت إشراف المجلس الأعلى للصحافة، بمعاونة لجنة من داخل كل مؤسسة على حدة، بحيث يتم اختيار خمسة أشخاص لاختيار واحد من بينهم ليكون رئيسًا للتحرير[١١].

- تشكيل مجلس من الحكماء على مستوى المؤسسة لاختيار القيادات الجديدة.

- يمكن أن يكون لدينا أكثر من رئيس تحرير للمجلة أو الجريدة الواحدة، ويتبنى الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى للصحافة البدائل الثلاثة الأخيرة[١٢].

ثالثًا: معايير اختيار القيادات والنقد الموجه لها وللمسئول عن الملف:

ويتجه هذا السيناريو إلى أن معايير اختيار القيادات فى العهد السابق كانت تضحى بمعايير الكفاءة المهنية والخبرة والنزاهة والاستقلالية وتخضع لمعايير أمنية وسياسية وشخصية وغير أخلاقية وغير قانونية، مما أدى بعد الثورة إلى تزايد حالات الاحتقان بين الصحفيين المصريين، وطرح الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى

للصحافة بعد مقابلة الصحفيين بنقابتهم ثلاثة معايير لاختيار القيادات بالمرحلة الانتقالية: أن يكون من داخل المؤسسة، ويتمتع بالكفاءة المهنية والقبول من زملائه والرأى العام، وقد واجه هذا السيناريو عدة انتقادات يمكن بلورتها فى النقاط التالية[١٣]:

- أن مستقبل الصحافة القومية المصرية ومصيرها أجلّ وأخطر من أن يُترك لإنسان وحيد، مهما كانت قدراته الفردية، كما أن الصحافة أخطر من أن يُترك أمرها للصحفيين وحدهم، أو القانونيين دون سواهم، فالصحافة صناعة كبرى شديدة التداخل والتركيب والتعقيد، ابتداء من لحظة الكتابة وحتى وصول الجريدة أو المجلة ليد القارئ فى النهاية، ثم إن الصحافة جزء من ثقافة العمران، ووطن بلا صحافة مستقلة قد لا يُعَدّ وطنًا فى الأصل والأساس.
- أنه بمجرد أن بدأ يحيى الجمل فى الكلام عن تغيير قيادات الصحف نسف شرعية القيادات الموجودة ووضعها فى مهب الريح، ونسى أن التلكؤ فى تحقيق ذلك يحول الأمر كالشوارع التى أصبحت بلا شرطة، أو الميادين التى لا توجد فيها أية قواعد للمرور.
- أن معيار القبول للقيادة الصحفية يعنى الشعبوية بمعناها القديم وكيف يمكن التوصل لمقياس نحدد من خلاله الحب والكراهية، مع أنهما من شئون القلب والوجدان والضمير، ونحن قد نظهر عكس ما نبطن، وقد نخفى أدق خلجات نفوسنا أمام الآخرين.
- أن النقابة تنظيم نقابى هدفه رعاية الأعضاء والدفاع عن حقهم المشروع فى القيام بالمهنة وتطوير الأداء المهنى، ولم نعرف من قبل أن النقابة يمكن أن تلعب أى دور فى اختيار قيادات صحفية، وهذا العمل كانت منوطة به اللجنة العامة لمجلس الشورى المنحل.
- أن فكرة مجلس الحكماء أو اختيار أكثر من رئيس تحرير، أو انتقاء بعض الأشخاص واستشارتهم كلها أمور لا تستند لدراسات علمية، ولا معرفة عملية بقوانين الواقع الراهن فى الصحافة القومية الآن، ولا تصلح لاتخاذ

إجـراءات مؤسـسية، ولا تـصح أن تـصدر عـن رجـل وصـف نفـسه بالفقيـه الدستورى وسارت الناس وراءه.

رابعًا: تغيير القيادات لا يحتمل التاجيل، والحاجة لشخصية جديدة لإدارة الملف:

ونتيجة لما تقدم ظهر سيناريو جديد يطالـب بشخـصية مـستقلة بـدلاً مـن الجمـل لإدارة ملف الصحافة، ويُعتبر تغيير القيادات أمرًا لا يحتمـل التأجيـل؛ حيـث طالـب مراقبون بلا حدود وشبكة المدافعين عـن حقـوق الإنـسان وتحـالف المجتمـع المـدنى للحرية والعدالة والديمقراطية ومؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان فى بيـان لهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بضرورة اختيار شخصية مـستقلة لإدارة ملف الصحافة بدلاً من الدكتور يحيى الجمل، نائب رئـيس الـوزراء والمـشرف على المجلس الأعلى للصحافة بـسبب تـأخره فى إصـدار التعيينـات الجديـدة لرؤسـاء التحرير ومجـالس إدارات الـصحف القوميـة بـالأهرام والجمهوريـة والأخبـار وروز اليوسف ودار الهلال ودار المعارف ووكالة أنباء الشرق الأوسط المملوكة للدولة، التى تتعرض حاليًّا لنزيف من الخسائر المالية يوميًّا بـسبب تراجـع إقبـال الـشعب المـصرى عليها، نتيجة مواقفها المنحازة للنظام السياسى الفاسد، وعملها بتعليمات من الـرئيس الـسابق حـسنى مبـارك ورئـيس مجلـس الـشورى الـسابق صـفوت الـشريف ولجنـة السياسات بالحزب الوطنى، التى يرأسها جمال مبارك وأمانة الإعلام برئاسة على الدين هلال طوال السنوات الماضية، مما أفقدها مصداقية وثقة الشعب المصرى فيهـا لقيامهـا بأنشطة الدعاية الـسياسية والإعلاميـة، وإهمالهـا للعمـل الـصحفى المهنـى والقـضايا الرئيسية للمجتمع.

كما طالب البيان بضرورة الاهتمام بتحديد شخصية جديدة لإدارة ملف الـصحافة، لحاجة الصحافة المصرية إلى نظرة متعمقة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلـس الوزراء وعدم الانتظار حتى انتهاء الفترة الانتقالية الممتدة لأكثر من ٦ شـهور أو نهايـة العام الحالى، لأنها تضر بمكانة الصحافة القومية أمام الـشعب المـصرى بعـد ثـورة ٢٥ يناير، فضلاً عن رفض الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء عقد اجتماعات داخل المؤسسات الصحفية للتعرف على أوضاعها ومـشاكلها الحقيقيـة ورفـضه الاسـتجابة لدعوات الجمعيـات العموميـة والـصحفيين بهـا لمناقشة حالـة الاحتقـان الـصحفى

والغليان بها، رغم الوقفات الاحتجاجية التى قام بها الصحفيون أمام المؤسسات الصحفية، وتراخيه فى تغيير رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة للصحف القومية، رغم تضليلهم المتعمد للرأى العام المصرى وترويجهم لاتهامات باطلة طوال فترة النظام السياسى السابق ضد أحزاب المعارضة والحركات الاحتجاجية، وحجبهم للمعلومات الصحيحة عن المواطنين طوال فترة ٢٥ يناير، وسعيهم للتحريض الإعلامى ضدها، ووجود قضايا لاستغلال السلطة والنفوذ داخلها مع رموز النظام السابق، ووقائع محددة للفساد المالى والإدارى داخل المؤسسات الصحفية، واستغلالهم لمواردها المالية. وأكد البيان أن ملف الصحافة يحتاج إلى مزيد من اهتمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بدور الصحافة فى تشكيل وعى المواطنين تجاه القضايا المهمة التى تواجه مصر حاليًا بعد الثورة، ومن الصعب أن يقوم بذلك القيادات الصحفية نفسها التى انحازت طوال عملها للنظام السابق(١٤).

وفى إطار المبررات والأوضاع التى تدعو إلى أهمية سرعة تغيير القيادات والبدء بإصلاحات المرحلة الانتقالية بأسرع ما يمكن هو ضرورة إنقاذ هذه المؤسسات العملاقة والأسماء التاريخية لصحفها، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها وشاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام، وخصوصًا بعد أدائها التحريرى غير المقبول شعبيًا ومهنيًا فى تغطية ثورة ٢٥ يناير، ولم يعد خافيًا على الرأى العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار، وقد اختلط فى هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية ومهنية، بل وشخصية أيضًا، وهى صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محورى ونبيل فيها، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة فى رحم هذه المؤسسات ضمير مهنى وطنى إنسانى يكتسب يومًا بعد يوم، أنصارًا وكتلاً مؤثرة، وتتشكل جماعات من عمال وإداريين وصحفيين تبلور أفكارًا خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والشفافية، وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل(١٥).

خامسًا: تغيير القيادات الآن يخلق فراغًا وفوضى أم تهيئة واستقرار:

١- ويرى هذا السيناريو أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءًا بتغيير القيادات الآن

تخلف فراغًا وفوضى، وينطلق هذا السيناريو من أن الصحفيين "يركبون الموجة بدرجات متفاوتة "فى ظل الأحداث الجارية الآن، ومعظم المؤسسات قد تفككت، وأصبح الآن كل صحفى لا يضع لنفسه حدودًا فى التفكير والتعبير عن الآراء والمطالب والرغبات، ويمارس الحرية بأقصى حدود ما دام "يركب موجة تعرية النظام السابق وأعوانه، ويقدس الثورة وشبابها والمجلس العسكرى" دون مراعاة لأصول وقواعد المهنة، إلى درجة أن صحيفة قومية مثل المساء الصادرة عن دار التحرير للطبع والنشر وفى المانشيت الرئيسى بالصفحة الأولى لها تحمل عنوان يقول «الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاحة»، رغم أنه من الطبيعى أن ينفى كل متهم أى اتهام يوجه إليه، كما أن هناك بعض الصحفيين لم ينتظروا موافقة رئيسهم المباشر، وعملوا بحكم الأمر الواقع[١٦].

٢- أما البديل لهذا السيناريو فيرى أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءًا من تغيير القيادات الآن لم تخلف فراغًا وفوضى؛ ويعتمد هذا السيناريو على وجود بوصلة ورؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدًا ما هو الطريق، ويشير إلى أن الاستطلاع الذى أشرف عليه الراحل الدكتور "محمد سيد سعيد"، وقامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وجرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين، وانتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من (٧٥٪) طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين وبقية العاملين بهذه المؤسسات، إما انتخابًا غير مشروط (٦٠٪) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية، كما أسفرت الحركة الجارية بين العاملين فى "الأهرام" عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية، وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلاً فى مشروع دليل يجرى عرضه على قانونيين محترمين[١٧]، كما أن هناك حركة داخل المؤسسات، وبتأثير رياح الثورة أخذت فى غضون أقل من شهر واحد فى بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية، وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة فى مؤسسة "الأهرام" إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندًا، يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين، وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاثة مكونات هى:

الشرعية الثورية .. والشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة ... وتراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية، إذ إنه ليس دقيقًا القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحًا فى يوم أو عهد ما، بما فى ذلك عقد الستينيات من القرن الماضى، فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانونًا وتطبيقًا منذ ولدت، وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح، وتراث جماعى صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع فى عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٤م، فضلاً عن التراث الفردى لكتاب وصحفيين عرفوا بانشغالهم بالمهنة وأخلاقياتها وقيمها(١٨).

سادسًا : أداء الصحافة المصرية بعد الثورة (سيء أم إيجابى)

١- يتجه السيناريو الأول إلى إدانة الصحافة القومية رغم تحولها بعد الثورة إلى صحافة تأييد مطلق للثورة وشبابها؛ لأنه تحول من الشيء لضده فى أقل من يوم واحد؛ فقد تحول صناع الثورة من بلطجية وقلة منحرفة مرتبطين بأجندة خارجية إلى أبطال حققوا أعظم ثورة سلمية فى تاريخ البشرية، كما تحول مبارك ونظامه من قوة اقتصادية وديمقراطية مستقرة تنحاز للفقراء وتجنب البلاد ويلات الحرب، بزعامة صاحب الضربة الجوية إلى نظام فاسد مستبد أهدر ثروات مصر وتراجع بمكانتها ودورها العربى والإقليمى، وقد وصف رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائى هذا السلوك الصحفى بأنه ليس إعلاما حرًا، ولكنه إعلام سريع التغير ويعكس تطرفًا حادًا يتأرجح بين وجهتى نظر مختلفتين(١٩)، وأكد خبراء الإعلام خلال مؤتمر مستقبل الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير الذى نظمته مؤسسة "أنترنيوز" أن الإعلام الحكومى لم يغير من منهجه الذى اتبعه قبل الثورة، وكل ما فى الأمر أنه أصبح ينافق الحكومة الحالية والمجلس العسكرى بدلاً من نفاق الرئيس مبارك ونظامه(٢٠)، وأوضح الدكتور إسماعيل إبراهيم أن رؤساء تحرير الصحف القومية، وتجار الشهرة والعاملين دومًا من أجل مصالحهم، والذين شاركوا فى نهب ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية، وحتى الصحف المستقلة، والذين لم يقدموا شيئًا لصحفهم، وتفرغوا لجنى أموال وشهرة الفضائيات، أصبحوا الآن هم المدافعين عن الصحافة القومية، والمنددين بالفساد فيها!! وتناسوا أنهم كانوا من نسيج الفساد الذى يتحدثون عنه

الآن، ووقفوا ضد كل محاولة للإصلاح أو التطوير؛ لأن ذلك كان يعنى تقليص نفوذهم، وحرمانهم من أموال الفضائيات، وأن هذه القدرة على العيش فى كل البيئات والتلون كالحرباء تشكل خطرًا على وعى الأمة ومستقبلها، وينبغى ألاّ نترك هؤلاء المدعين يسرقون الأهرام أو الأخبار أو الجمهورية أو وكالة أنباء الشرق الأوسط، فقد مضى عهد الخداع[٢١]، ويرى الدكتور محمد شومان أن هذا التحول المفاجئ غير مقنع ويثير الشفقة، ويقضى على ما تبقى للإعلام المصرى من مصداقية واحترام بين الجمهور، كما يشوه صورة الإعلاميين لدى الجمهور، فالوجوه والأقلام نفسها التى كانت تدافع باستماتة وحماس عن النظام السابق تحولت للدفاع عن الثورة بالحماس نفسه، بل إن بعض الصحف تهاجم النظام السابق بدرجة تفوق هجوم صحف المعارضة!![٢٢].

٢- بينما يتجه السيناريو الثانى إلى اعتبار هذا التحول فى أداء الصحافة القومية تطورًا إيجابيًا، ويرى هذا السيناريو أن مصر على رأس الدول التى تحول فيها الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير بشكل جذرى باتجاه شفافية ومصداقية أكبر، وأصبحت وسائل الإعلام تتناول الأحداث بشكل مختلف، والصحف الحكومية باتت أكثر صراحة وجرأة، وهذا شيء مهم يعطى الأمل للشعوب والمجتمعات، وأن هذا تطور تاريخى غير مسبوق، خاصة عندما تطالع صفحات الأهرام والأخبار الآن لترى أنها باتت تعكس الواقع بشفافية، وهذا التغيير المهم جدًا سيكون عنصرًا أساسيًا فى التطوير، وستصبح الصحافة بالفعل السلطة الرابعة، سلطة رقابية، تطرح كل شيء للمناقشة بلا حدود، ومن هنا يأتى تطوير المجتمعات فى حرية التعبير وحرية الرأى، وأن هذا التطوير سيكون له انعكاسات على دول أخرى لمصلحة الشعوب العربية، وربما لمصلحة الأنظمة الحاكمة أيضًا[٢٣].

سابعًا: تشويه صورة الصحافة والصحفيين أم أنه تعميم لا يميز بين الشرفاء والفاسدين

حيث يرى هذا السيناريو أن هناك صورًا سلبية عن الإعلام والإعلاميين تتشكل لدى الجمهور بعد الثورة؛ فالإعلام تابع للسلطة ومنافق لها، والإعلاميون منافقون ويعملون بدون مبادئ أو أخلاق، ومثل هذه الصورة غير صحيحة وتنطوى على تعميم، وتتعامل مع الإعلاميين ككتلة واحدة، ولا تميز بين الصالح والطالح، خاصة

أن أية مهنة لا تخلو من الفاسدين أو المنافقين، وإذا كان هناك إعلاميون غير ملتزمين بقواعد العمل المهنى وأخلاقيات الإعلام فإنهم أقلية محدودة، لكنها كانت تتصدر المشهد؛ لأن النظام السابق أتاح لها حرية النشر ومنحها أجورًا ومكافآت ومزايا ضخمة، بينما رفض أغلبية الإعلاميين بيع ضمائرهم وتمسكوا بشرف المهنة وأخلاقياتها، وقد عانوا من المطاردة والتضييق والحرمان من النشر أو الظهور على الشاشة، وكثير من هؤلاء الإعلاميين عارضوا النظام وشاركوا فى ثورة ٢٥ يناير[٢٤]، كما أن المؤسسات القومية العملاقة ذات التاريخ الصحفى الكبير ينبغى ألاّ يخضع الصحفيون فيها أيضًا للتعميم فى الحكم عليهم؛ لأنها مؤسسات غنية بالمهارات والصحفيين المهنيين الأكفاء، الذين لم يتلونوا، ولم يشاركوا فى الفساد والإفساد، وظلوا على قيمهم ومبادئهم، برغم ما كانوا ولا يزالون يحصلون عليه من ملاليم، ولكنهم شرفاء، لم يهبطوا على صحفهم "بباراشوت" الأمن أو الحزب الوطنى[٢٥]، ومن ثم يطالب هذا السيناريو بأهمية تصحيح صورة الصحفيين المصريين عامة وبالمؤسسات القومية خاصة.

ثامنًا: رد الاعتبار للشرفاء المظلومين أم دعوة للتسامح:

ويدعو أصحاب هذا السيناريو إلى تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر فى كافة المظالم التى وقعت فى حق العاملين الشرفاء بكل مؤسسة خلال العهد السابق[٢٦]، خاصة فى الحالات التى وقع عليها الظلم نتيجة تمسك أصحابها بمبادئ المهنة وأخلاقياتها فى مواجهة اختطاف صحيفته لصالح النظام والحزب والوطنى وجهاز أمن الدولة السابق أو مصالح وأجندة خاصة لرئيس التحرير ورؤسائه المباشرين، وتتنوع مظالم الصحفيين فى العهد السابق من عمليات الإقصاء عن الكتابة وتهميش الكفاءات واختيار الأسوأ للمناصب والترقيات، والحرمان من الترقيات والسفريات والمكافآت المادية وغيرها من المزايا، وثمة بديل لهذا السيناريو يرى صعوبة تحقيق ذلك، تخوفًا من انحراف المسار إلى تصفية الحسابات، وخلط الشخصى بالموضوعى، ويتبنى الدعوة إلى التسامح والصفح عما مضى، والانشغال بالبناء والإصلاح.

تاسعًا: تحقيق العدالة فى الأجور أم إصلاح شامل للأوضاع المادية:

ويتجه هذا السيناريو إلى مراجعة أجور الصحفيين بعمل جدول للأجور يضمن

تحقيق المساواة فى الدخول ومراعاة تفاوت الأجور بسنوات الخبرة[٢٧]، أو وضع لائحة أجور جديدة تضمن العدالة فى دخول الصحفيين وتمحو الفوارق الكبيرة بين دخول القيادات وباقى الصحفيين[٢٨]، خاصة وأن هناك تفاوتًا رهيبًا فى الأجور داخل المؤسسات، فمثلاً رئيس تحرير الأهرام مرتبه ما بين مليون ونصف ومليونين جنيه ما بين مرتب وعمولات ونسب مطبوعات، بينما يمكن أن يكون هناك صحفى فى الأهرام لديه الخبرة نفسها، لكن مرتبه لا يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه، فضلاً عن أن القيادة الصحفية تعطى المكافآت فقط لدائرة المحيطين بها وهو ما يعزز حالة الاحتقان والنقمة فى الوسط الصحفى[٢٩].

أما سيناريو الإصلاح الشامل للأوضاع المادية فيتبناه نشطاء من داخل مؤسسة الأهرام على رأسهم الأستاذ كارم يحيى المعروف بإسهاماته المتميزة فى خدمة المهنة والارتقاء بها، ويرى السيناريو إمكانية تحقيق إصلاح شامل للجوانب المادية خلال المرحلة الانتقالية عبر عدة نقاط:

- ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل فى المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة.
- الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز.
- توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة، وألّا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها.
- إلغاء النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة، علما بأن المادة ٧٠ فى قانون الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.
- إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفى، وحظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات وتقاضى عمولاتها.
- إنهاء المكافآت السرية الخاصة التى تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والمتميزة وفق أسس موضوعية وبشفافية.
- إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية ومكاتب قيادات المؤسسة والتى تنطوى على تمييز غير مبرر بين العاملين، بما فى ذلك السيارات.

- الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل فى مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

- لقطع الطريق على الشائعات والأقاويل، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة، وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها، على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التى حصلت عليها هذه القيادات.

- اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات فى مختلف مبانى المؤسسة، ومنع تهريبها أو التخلص منها.

المراجع والهوامش

(١) - محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصرى، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١م.

- كريمة إدريسي، مصر... صحافة ما بعد ٢٥ يناير، متاح على:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/128539-2011-02-08-15-34-20.html

(٢) أحمد عبد المقصود، وقت الحساب لوزير الإعلام، الأهرام، ١٣/ ٢/ ٢٠١١م.

سمر مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥يناير" الوفد، ٦ مارس ٢٠١١.

(٣) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

(٤) صفية حمدى ورنا ممدوح منة شرف الدين وربا نور الدين الدستور، ٢٢ فبراير ٢٠١١م.

(٥) الأهرام، استقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية، ٢٣ فبراير ٢٠١١م.

(٦) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، ٢٥ فبراير ٢٠١١م.

(٧) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١م.

- أخبار اليوم، احتجاجات لعزل بركات والقط ٥ مارس ٢٠١١م.

(٨) أصداء الثورة .. انتفاضة ضد قادة الإعلام الحكومى المصرى، موقع مصراوى على الإنترنت:

http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=90529&ref=hp

(٩) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١م.

(١٠) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

(١١) عبدالمحسن سلامة، الجمل: التغييرات الصحفية خلال أيام وندرس اختيار القيادات بالانتخاب، الأهرام، ١٣ مارس.

(١٢) يوسف القعيد، محنة الصحافة القومية، الأهرام، قضايا وأراء، ١٦/ ٣/ ٢٠١١م.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) منظمات حقوقية تطالب بشخصية مستقلة بدلاً من الجمل لإدارة ملف الصحافة، متاح على بوابة الأهرام.

http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/55/52416/%D8

(١٥) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

(١٦) عماد الدين حسين، الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاحة، الشروق، ٢١ فبراير ٢٠١١م.

(١٧) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:

http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtoday

(٢٠) شيماء سمير أبوعميرة، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الأخبار، ٦ مارس ٢٠١١م.

سمر مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الوفد ٦ مارس ٢٠١١م.

(٢١) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.

(٢٢) محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصرى، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١م.

(٢٣) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:

http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtod

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.

(٢٦) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

(٢٧) د. منى الحديدى، فى تحقيق صحفى" تغيير شامل فى الإعلام" لنادية منصور، الأهرام، ١٥ فبراير ٢٠١١م.

(٢٨) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، الأهرام، ١٣ مارس ٢٠١١م.

(٢٩) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل فى ٢-٣-٢٠١١م.

التحول الديموقراطى لوسائل الإعلام المصرية المملوكة للدولة

Professor Dr. Naomi Sakr

ترجمة أ. د. ياسين لاشين
وأ. أحمد صقر وأ. آية مدحت عاصم

منذ عشر سنوات بالضبط تم نشر مقالة لى فى مجلة الإعلام الدولى بعنوان "تصورات متصارعة للقنوات الفضائية فى مصر"، ولم يخطر ببالى حينئذٍ أننى سأقف هنا بعد عشر سنوات ويكون كل ما فى مصر قابلاً للمراجعة وإعادة النظر بها فى ذلك وسائل الإعلام، ويمثل هذا تحديًا لهذا العرض، فلا يمكن إجراء أية مناقشة حول دمقرطة وسائل الإعلام بمعزل عما حولها، فوسائل الإعلام تحتاج إلى التفاعل مع جوانب الإصلاح فى الكثير من المجالات الأخرى، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وبدلاً من التركيز على القضايا الداخلية لوسائل الإعلام المملوكة للدولة أو مزايا الإعلام لخدمة المواطن والتى تناولها مشاركون آخرون، فإننى سأتناول خلال الوقت المسموح لى بالتحليل العلاقة بين التحول الديمقراطى لوسائل الإعلام والجهود التى يتم بذلها للتحول الديمقراطى فى المجالات القانونية والسياسية، ويعقب ذلك بيان للصلة بين هذه الجوانب والقانون الدولى.

عندما حدثت ثورة الخامس والعشرين من يناير كان عدد العاملين فى الإعلام المملوك للدولة؛ أى فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد بلغ ٤٦ ألف موظف، وهذا حسب تقرير "رويترز" بتاريخ فبراير ٢٠١١م، وبمقارنة هذا على مدار السنوات القليلة الماضية نجد أن هذا العدد ازداد باطراد، ففى عام ٢٠٠٧م كان عدد العاملين

٤٠ ألفا حسب تصريحات عضو مجلس شعب معارض لـ"ديلى نيوز إيجيبت"، وعندما كتبت مقالتى السابق ذكرها أعلاه منذ عشر سنوات لم يكن العدد يتجاوز ٣٥٠٠٠، وكان مصدرى فى هذه المعلومة أحد أعضاء مجلس الأمناء باتحاد الإذاعة والتليفزيون، ما يعنى أن ثمة زيادة تُقدر بحوالى ألف شخص سنويًا تم توظيف معظمهم بشكل مؤقت، وإن دلّ هذا على شىء فإنما يدل على دأب النظام السابق على إخفاء تجاهله للاقتصاد بخلق فرص عمل زائفة، وهذا لا شك يتسبب فى إيجاد تحديات هائلة أمام أية محاولة لأية حكومة جديدة تستهدف إعادة هيكلة الجهاز أو خلق فرص عمل جديدة.

كما يعنى هذا أيضًا أن أرزاق العاملين فى الاتحاد ستكون فى خطر عند إعادة هيكلة الإعلام، فهل سيكون لهؤلاء العاملين رأى فى كيفية إعادة الهيكلة بما يحقق الإصلاحات المرجوة، هل ستضمن هذه الإصلاحات مصالح هؤلاء العاملين فى المستقبل؟ وهل يمكن تطبيق هذه الإصلاحات بشكل مجدى؟ وربما تثير هذه الأسئلة المزيد من الإشكاليات حول الإطار القانونى لتنفيذ مثل هذه الإصلاحات.

وإلى جانب قضية العمالة تتفاقم ظاهرة العجز المالى للاتحاد، والتى ترتبط بتضخم العمالة الزائدة عن الحاجة، حيث وصل إلى ٤ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٠٤م وفقًا لما نشرته مجلة الإذاعة والتليفزيون، واستمر العجز فى الازدياد بمعدل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى سنويًا، وقد حاولت تتبع هذا العجز فوجدت أنه وصل ٦ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٧م، وهذا حسب تصريح عضو مجلس الشعب ــ محسن راضى ــ لمجلة "ديلى نيوز إيجبت"، وعلى هذا فإن العجز يمكن أن يكون بين ٨ و٩ مليار جنيه مصرى، وقد اكتشفت أن هناك تقديرًا أكثر من ذلك، ولكن دعنا نفترض أن العجز يصل الآن إلى ما يوازى ١،٥ مليار دولار أمريكى، وتشير آخر التصريحات فى هذا الصدد إلى بلوغ العجز إلى ١٦ مليار جنيه مصرى.

وإذا اعتُمدت إعادة هيكلة الاتحاد فى تمويلها على المال العام؛ أى على ما يتم تحصيله من دافعى الضرائب فإن هذا يعنى أن إعادة الهيكلة ترتبط بمجال الأعمال ككل وبطريقة تنظيم هذه الأعمال، فمثلاً كيف يمكن وضع ضمانات ضد تركيز الملكية؟ ولا شك أن قوانين العمالة وقوانين اتحادات العمال سيكون لها دور رئيسى، وسيكون لهما

أثر فى كيفية تصرف الصحفيين والعاملين فى الإعلام إزاء حماية حقوقهم، وهل سيختار هؤلاء أن يكون لهم اتحاد واحد أو أكثر من اتحاد، وأثر ذلك فى كيفية حمايتهم لحقوقهم، وكيفية صياغة قواعد السلوك المهنى دون أن ينفرد بصياغتها الرؤساء أو السياسيين؟ وسيكون لقانون الاحتكار دور فى هذا، وحسب معلوماتى فإن التشريع الحالى الذى تم تطبيقه عام ٢٠٠٥م يستهدف الممارسات الاحتكارية المقصودة، ولكنه لا يهدف إلى منع الاحتكارات فى حد ذاتها.

وقد استغلت الحكومة قوانين الضرائب للحصول على مزايا غير عادلة بالنسبة للإعلانات، فقد فرض النظام السابق الضريبة على وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة، بينما أعفى وسائل الإعلام الخاصة به من مطبوعات وبث من هذه الضريبة، ثم هناك حقوق النشر التى تؤثر فى الجدوى الاقتصادية للإعلام، فهل يمكن للمنتجين المحليين المبدعين أن يحققوا أرباحًا من أعمالهم كافية لاستمرار الإنتاج؟ أم ستستمر أعمال القرصنة الفنية المنتشرة، والتى كانت سببًا فى استمرار فقرهم المالى وعدم استمرار الإبداع الفنى؟

وعلى جانب ذلك هناك قانون الانتخابات بكافة جوانبه، فكيف سيتم تنظيم الدعاية الانتخابية؟ هل سيطلق العنان للجميع فى وسائل الإعلام؟ أم سيكون هناك ضوابط تضمن المساواة فى فرص الدعاية بين المرشحين؟ وكيف سيتم تطبيق هذه الضوابط ؟ وليس هذا بالمجال الجديد بالنسبة للهيئات غير الحكومية فى مصر، فقد رصد معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أداء وسائل الإعلام فى الانتخابات السابقة، كما أن هناك شبكة لكافة البلاد العربية تُسمَّى مجموعة عمل الدول العربية، والتى تعنى برصد أداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات والرصد أساسى، إلا أن قواعد التغطية مهمة أيضًا، ولم نتحدث حتى الآن عن التغطية الإعلامية قبل وأثناء استفتاء ١٩ مارس، فقد نمى إلى علمى أنه كان من المفروض أن يكون هناك تعتيم إعلامى لمدة يومين، فإلى أى مدى تم توضيح وجهات النظر المتعارضة خلال وسائل الإعلام فى فترة ما قبل التعتيم؟

والحديث عن معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمجموعة العربية لرصد الإعلام يجعلنا نتطرق إلى قضية القانون الذى يحكم المنظمات غير الحكومية وأهميته فى

دمقرطة وسائل الإعلام، فتغيير صيغ هذا القانون بشكل مستمر أعاق بشكل كبير تنوع وتعميق نشاط المجتمع المدنى، ونأمل فى أن نرى فيها بعد الثورة وفى هذا العهد الجديد من الديمقراطية مجموعات مستقلة تشكلت، ليس فقط للدفاع عن وسائل الإعلام من حيث المبدأ، ولكن أيضًا للتعبير عن المشاعر والقضايا الجماعية لمستخدمى وسائل الإعلام، مما قد يكون مشابهًا إلى حد ما لصوت المستمع والمشاهد فى المملكة المتحدة.

وبعد هذا يجىء دور الحديث عن القوانين الواضح اتصالها بالإعلام كقانون التشهير مثلاً، وقد ترددت فى تناول هذا، مع وجود مندوب عن المادة (١٩) معنا الآن، ولكن إصلاح قانون التشهير سيكون بمثابة خطوة كبيرة نحو دمقرطة الإعلام فى مصر، ويقرّ القانون الدولى بأن حرية التعبير يجب أن يُصاحبها احترام سمعة الآخرين، ومن هنا نرى أنه يوجد مبررات للتشريع ضد التشهير، ولكن لا يعنى ذلك اعتبار كل أشكال التشهير جريمة جنائية تستوجب وجود قيود شاملة لحماية المجتمع ككل، فحق الشخص فى حماية سمعته غالبًا ما تكون مسألة نزاع بين المسئ والمُساء إليه، ومعنى ذلك أن البت فى مثل هذا النزاع يمكن أن يتم عن طريق القانون المدنى، وليس عن طريق القانون الجنائى، بالإضافة إلى أهمية مراعاة القوانين للمسئولية العامة، ولا يعنى ذلك حماية المسئولين العموميين من النقد، وأخيرًا لا يجب الخلط بين التشهير والإهانة.

وبهذا نصل إلى قانون حرية المعلومات الذى يضمن الشفافية فى الهيئات العامة، وقد سنت العديد من الدول قوانين خاصة بحماية حرية المعلومات، وحققت السويد هذا منذ القرن الثامن عشر، ومن الواضح أن مثل هذه القوانين تكون بمثابة حلقة الوصل بين المؤسسات العامة والإعلام والجمهور بشكل عام، وأخيرًا هناك قانون البث ومدينة الإنتاج الإعلامى، وفى هذا الخصوص يكون السؤال: ما السرعة التى سيتم بها إتاحة البث الأرضى للقنوات المصرية التى تهم الجماهير والتى نشاهدها جميعًا؟ إن القانون الذى يفرض على هذه القنوات البث الفضائى فقط هو قانون بالٍ ينتمى إلى العهد البائد.

وقد تبدو قائمة ما تحدثت عنه أعلاه كجبل قانونى، ولكنى أريد أن أنهى حديثى بالقول بأن معظم الأعمال فى هذه القائمة تم إنجازها بالفعل، هذا لأن مصر وقعت

على عدد من القوانين الدولية التى أرست أسس مبادئ حماية حقوق الإنسان وكرامته، وعلى هذا فإن الطريق السريع إلى ترقية النظام القانونى يكون عن طريق إزالة التناقض بين القانون المحلى والقانون الدولى، وأنا على يقين بأن بعض أعضاء السلطة القضائية اشتركوا فى السنوات الأخيرة مع اتحاد القانونيين الدولى لدراسة هذا الموضوع بالذات.

وكنت قد أشرت فى بداية حديثى إلى قانون العمل، وفى إمكاننا أن نأخذ ما نوقش مؤخرًا بخصوص هذا القانون كمؤشر إلى أن بعض الوزراء فى مصر يفكرون فى إطار الربط بين القانون المحلى والقانون الدولى، فمنذ أسبوعين أعلنت الحكومة أنه سيكون هناك إصلاحات فى قانون حقوق العمال ومعالجة الشكاوى الرئيسية من البطالة وانخفاض الأجور إلى أدنى مستوى مطلوب للمعيشة، وفى هذا صرح وزير القوى العاملة بأن حق تأسيس اتحادات العمال سيكون متاحًا للجميع، والسر فى التفاؤل هو فى قوله "بأننا لا نحتاج إلى قانون وطنى لهذا؛ لأننا اعتمدنا قانونًا دوليًّا للعمالة والذى يمنح هذا الحق"، وهذا بالضبط ما أودّ أن أقوله بالنسبة للقوانين الدولية الأخرى.

وفيما يلى بعض الأمثلة الواضحة ذات الصلة المباشرة بالإعلام:

- المواد (١٧ – ٢٠) من الميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد المتعلقة بالحق فى الخصوصية والحق فى حرية الدين والضمير والمعتقد والحق فى حرية التعبير والحق فى الحماية ضد التحريض على الكراهية أو التمييز).

- المواد (٨ ـ ١٣ ـ ١٥) من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (حق اتحادات العمال فى تأدية وظيفتها بحرية والعلاقة بين التعليم والمشاركة الفعالة فى المجتمع؛ وحق المشاركة فى الحياة الثقافية، والحاجة إلى الحرية فى البحث العلمى والنشاط الثقافى).

وهناك بنود أخرى فى الميثاق تتناول القضاء على كافة أشكال التحيز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وما إلى ذلك، ثم هناك ميثاق اليونيسكو لعام ٢٠٠٥م بشأن التنوع الثقافى، والتى اعتمدته مصر فى عام ٢٠٠٧م، وهذا هو الأساس فى التعزيز العام للتعبير الثقافى – لو اعتبرنا أن الإعلام يتضمن صناعة الأفلام، ومن المعلوم أن صناعة الأفلام الأمريكية تعارض أى دعم تقدمه أى دولة، فيما عدا الحكومة الأمريكية لصناعة الأفلام الوطنية، كما يوجد فى مصر قوانين لدعم الصناعة الوطنية

للأفلام، عن طريق فرض حصة على الاستيراد وفرض الضرائب على مبيعات تذاكر السينما، ولكن ما كشفت عنه الأبحاث هو أن هذه القوانين لم يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الصحيحة، وقد حان الوقت لتصحيح هذا الوضع وإعادة الفيلم المصرى لمكانته فى المنطقة وبقية أنحاء العالم، وفى الإمكان تحقيق ذلك فى الوقت نفسه الذى يتم فيه التوفيق بين التشريع المصرى الخاص بالإعلام والتزامات القانون الدولى الموجودة بالفعل.

نحو رؤية بديلة لأنماط ملكية الصحف القومية فى مصر

د/ محرز حسين غالى

مدرس الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة

سعت الكثير من الدراسات والكتابات الممتدة عبر العقدين الأخيرين إلى تحليل أوضاع الصحف القومية ومشكلاتها على الصعيد الإدارى والاقتصادى والمهنى، وقد اتفقت معظمها فى أن نمط ملكية الدولة لهذه الصحف يُعَدّ السبب الرئيسى فى تفاقم مشكلاتها وأوضاعها المختلفة والتى نجملها على النحو التالى:

١- الأوضاع الإدارية والتنظيمية:

وقد بدأت هذه الكتابات بنقد مفهوم "الصحف القومية" نفسه، معتبرة أن استمرار التشريع الحالى المطبق بشأن تنظيم الصحافة فى مصر (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م) فى إقرار حق الدولة فى تملك هذه الصحف والسيطرة عليها وفقًا لأحكام المادة (٥٥) من الباب الثالث المسمى "الصحف القومية"، يمثل إشكالية قانونية تتجلى ملامحها فى:

- التمسك والإصرار على استخدام مصطلح غامض وغير محدد، لم يُتفق على دلالته فى أية مرحلة زمنية: "القومية" منذ صدور قانون تنظيم الصحافة رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٠م، وهو الأمر الذى تزامن معه استمرارية التساؤل؛ وما المقصود بالقومية؟

- وإذا حاول البعض أن يجيب بأنها "قومية" بحكم القانون؛ لأنها تعبر عن الشعب، وتعرض آراء وأفكار كل القوى الفعلية فى المجتمع بصرف النظر عن توجهاتهم وآرائهم، فلنا أن نتساءل – أنه حتى بافتراض حدوث ذلك – ألا تتناقض

هذه الصياغة سياسيًا وصحفيًا اليوم مع التوجه الأيدلوجى السياسى والاقتصادى للدولة القائم على التعددية السياسية والحرية الاقتصادية؟!

- ولنا أن نتساءل أيضًا: وهل لا يكفى لدحض هذا المعنى وعدم تحققه، ما اتفقت عليه نتائج العديد من الدراسات التى اهتمت بتحليل مضمون هذه الصحف فى فترات تاريخية مختلفة، وتوصلت إلى أن الأمر لم يتجاوز مجرد الصياغة التى لا يدعمها واقع الممارسة الصحفية فى معظم هذه الفترات؟!(1).

- التمسك والإصرار على تأكيد فكرة تأسيس "علاقة تبعية" بين الدولة والمؤسسات الصحفية "القومية" وأنها علاقة عضوية وممتدة لها متطلباتها وضروراتها، وتأثيراتها الفكرية والعلمية المقصودة ... ولعل التأكيد القانونى على ديمومة هذه العلاقة طوال فترات تاريخية مختلفة قد صبغ هذه المؤسسات والصحف الصادرة عنها بصبغة "الحكومية" أو "شبه الرسمية"، وأوجد من لا يزال ينظر إلى محررى هذه الصحف على أنهم أتباع السلطة الذين يجب عليهم مناصرتها ظالمًا أو مظلومًا(2).

- التمسك والإصرار على عدم الرغبة فى التخلص من الفجوة القائمة بين (المالك القانونى) و (المالك الفعلى) للمؤسسات الصحفية القومية، خاصة وأن الممارسات العملية لهذا الأخير، قد ساهمت ــ إلى حد بعيد ــ فى تحجيم وإضعاف دور هذا المالك الأصلى فى المتابعة والرقابة وغيرها، مما خلق معه مشكلات إدارية ضخمة نرصدها فيما يلى:

- تصاعد نفوذ نمط الإدارة "المركزية الفردية" وسيادته على غيره من أنماط الإدارة الحديثة، حيث توجه كثير من هذه المؤسسات، وتدار من خلال الرئيس الفرد، سواء كان رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أو هما معًا، إذا كان شخصًا واحدًا (كحال معظم المؤسسات الصحفية القومية وصحفها قبل صدور القرار الأخير لمجلس الشورى بشأن إجراء بعض التعديلات على المواقع القيادية للصحف، بإقصاء عدد من رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية واستبدالهم بقيادات جديدة، حيث روعى فى التشكيل الجديد الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير فى عدد من المؤسسات الصحفية القومية مثل الأهرام، ودار التحرير، ودار أخبار اليوم،

ودار روز اليوسف)، فمع تخلى المالك القانونى (مجلس الشورى) عن ممارسة سلطاته الإدارية قبل هذه المؤسسات، والاكتفاء بتعيين قياداتها، تحولت هذه القيادات إلى "ملاك فعليين" أو فى أحسن الأحوال يقومون بدور المالك، فأطلق لهم هذا الوضع حرية التصرف وفق رؤاهم الشخصية، وأصبحت سلطاتهم مطلقة لا معقب عليها، الأمر الذى أدى إلى شيوع مصطلحات ومقولات ترددها جماعات التنظيم غير الرسمى فى بعض هذه المؤسسات مثل "التكايا"، و"المقاطعات الخاصة"، و"العزب الصحفية"[٣].

- غلبة الاهتمام بمدى توافر المعايير السياسية والأمنية والثقة والولاء للسلطة السياسية فى مواجهة اعتبارات الكفاءة والخبرة المهنية والمهارات القيادية فيمن يتولى منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أو رئيس التحرير، فى كثير من الفترات والتجارب، وهو التوجه الذى أفرز مشكلة إدارية مركبة: فمرة يصعد أنصاف الموهوبين صحفيًا وإداريًا، ومرة أخرى أصحاب الحظوة لدى السلطة، لتبوأ هذين المنصبين، وفى المقابل تحرم هذه المؤسسات من عدد من الطاقات والكفاءات التى ربما كانت تصلح أكثر لهذا الموقع لو أتيحت لها الفرصة، وتبدلت معايير الاختيار، كذلك تتراجع فرص الأجيال الجديدة ــ التى تمثل دماء جديدة أيضًا ــ فى العمل الصحفى فى هذه المؤسسات.
- غلبه التوجه نحو تبنى صيغة الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير ــ لفترات زمنية طويلة قبل صدور التعديلات الأخيرة ــ وهو ما يتنافى مع أبسط قواعد الإدارة الحديثة التى تؤكد على ما يُسمَّى "نطاق القدرة" أو "التمكن للفرد المدير" (Span of Management) من ناحية، والتوجه العالمى نحو الفصل بين الإدارة والتحرير فى مؤسسات الصحافة الكبرى من ناحية ثانية، الأمر الذى أفرز تأثيرات سلبية كثيرة عانت منها علاقات العمل داخل هذه المؤسسات[٤].
- عدم وجود آليات فعلية محددة وواضحة لمحاسبة القيادات الإدارية للمؤسسات الصحفية القومية تتيح إمكانية عزلهم فى حالة فشلهم أو عدم صلاحيتهم، خلافًا للمبدأ الإدارى المعروف "تلازم السلطة والمسئولية"، حيث

لم يسجل الواقع المهنى خلال العقود الماضية حالة واحدة تم خلالها عزل رئيس مجلس الإدارة أو رئيس تحرير فى إحدى المؤسسات الصحفية القومية لأسباب إدارية أو اقتصادية، بالرغم من أن كثيرًا منها تواجه خسائر لا تخفى على أحد[٥].

- غياب ممارسة الديمقراطية الداخلية فى معظم المؤسسات الصحفية القومية، وغياب مظاهر "الإدارة الجماعية" التى استهدفها القانون من خلال التشكيلات الإدارية الثلاث المسئولة عن تسيير شئون المؤسسة الصحفية القومية إداريًا وماليًا وتحريريًا، وهى: مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، ومجلس التحرير، نتيجة غلبة أسلوب التعيين على أسلوب الانتخاب فى تشكيل هذه الهيئات، مما أضفى عليها الطابع الحكومى أو شبه الرسمى، كذلك قصور هذه التشكيلات الإدارية وعدم فاعليتها فى ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها المهمة والواسعة، التى أقرها القانون، أو الاكتفاء بممارستها بشكل شكلى فقط، مما أفسح المجال للمركزية الإدارية على حساب الإدارة الجماعية[٦].

وقد رصدت "أميرة العباسى" مجموعة من التأثيرات السلبية التى أفرزتها الأوضاع السابقة على بيئة العمل الصحفى وعلاقاته فى المؤسسات الصحفية القومية نجملها فيما يلى[٧]:

- فى ظل غياب الديمقراطية الداخلية فى إدارة العمل التحريرى ــ كما أشرنا ــ تتعدد الآليات الإدارية السلبية التى تستخدمها جهات الإدارة فى بعض هذه المؤسسات للسيطرة على المحررين الذين يعبرون عن تحفظهم أو رفضهم الصريح لبعض الممارسات الإدارية أو التحريرية فى مؤسساتهم منها:
  - الحد أولاً بأول من أية جماعة تبدى استعدادها للتكتل أو المعارضة أو دعم الانحراف عن خط الجريدة أو المؤسسة أو توجهات الرؤساء، بخلق مجموعة ولاء بديلة، أو ما يُسمَّى (الشللية) أو (أهل الحظوة)، بما يصيب فكرة "فريق العمل" فى مقتل.
  - تتيح السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لقيادات المؤسسة القومية الإدارية والتحريرية تبنى منظومة للثواب والعقاب ماديًا ومعنويًا، تضمن لها السيطرة

والضبط الاجتماعى والمهنى، فأحيانًا تتعدد الترقيات والعلاوات والمزايا لأحد العاملين أو فئة نوعية منهم، أكثر من غيرهم دون مبرر موضوعى واضح فى بعض الأحيان، والعكس صحيح أيضًا.

- تبنى آلية سلبية "لتطبيع" المحررين داخل عدد من المؤسسات الصحفية القومية، تقوم على ضرورة أن يفهم المحرر الجديد ـ والقديم أيضًا ـ أن تجنب العقاب أو الخوف من وقوعه، يتحقق بالخضوع لمعايير سياسة الجريدة وتوجهات الرؤساء فى العمل، أكثر من التزامه بمعتقداته الشخصية التى قد يحملها عند بدء العمل فيها، كذلك فاستغلال رغبة المحرر فى الاستمرار فى عمله الصحفى، ورغبته فى الترقى فى ظل ظروف وضغوط كسب لقمة العيش الموجودة فى الذهن الجمعى للمحررين، ورضاه الاجتماعى المتحقق بانتمائه للجماعة الصحفية، تمثل دوائر ضغط تستخدمها الإدارة بشكل سلبى لتحقيق هذا الهدف.

وقد ساهمت هذه الآليات فى خلق بيئة عمل يمارس فيها الصحفى فى هذه المؤسسات قدرًا واسعًا من الرقابة الذاتية على عمله، ربما يصل به إلى أن يكون "ملكيًّا" أكثر من "الملك"، مما أثر فى مستوى الكفاءة والأداء المهنى.

- وجود تمايزات واسعة بين المؤسسات الصحفية القومية، فيما يتعلق باللوائح المنظمة للعمل داخل هذه المؤسسات، أما لغيابها أو لعدم تفعيلها، الأمر الذى تسبب فى وقوع خلافات حادة بين الإدارة والعاملين فى بعض هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأجور والترقيات والعلاوات والمكافآت والجزاءات.. حيث تغيب الجداول الخاصة بتوصيف الوظائف لكل فئة من الفئات العاملة بالمؤسسة ـ خاصة فئة الصحفيين ـ والتى تشمل تحديدًا للمهام والاختصاصات لكل عمل، وهيكلاً تنظيميًّا محددًا ومكتوبًا يشير إلى خطوط السلطة والمسئولية، الأمر الذى ترتب عليه اختلاف مسميات العمل الواحد فى المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات المختلفة، وتباين الأجور بين الشاغلين لوظيفة واحدة، وهو ما أشاع درجات من الإحساس بفقدان العدالة وعدم الطمأنينة، وأحيانًا الحقد والسخط تجاه هذه الممارسات.

- تزايد حدة ظاهرة البطالة المقنعة بين الصحفيين فى كثير من المؤسسات الصحفية القومية، خاصة مع عجز إدارات هذه المؤسسات عن توظيف العمالة الزائدة، وعجز إصداراتها الجديدة عن استيعابها، الأمر الذى يلقى على عاتق إدارات هذه المؤسسات بأعباء مالية تفوق طاقاتها لتغطية بند الأجور والتأمينات فقط لهذه العمالة، التى لا تقدم قيمة مضافة حقيقية، إلى جانب ما تسببه من آثار نفسية سيئة فى نفوس المحررين "العاطلين" عن العمل.

٢- على صعيد الأداء الاقتصادى ومشكلات التمويل:

أكدت العديد من الدراسات والكتابات أن الصحف القومية والمؤسسات الصادرة عنها تعانى من الكثير من المشكلات المتصلة بقوائمها المالية وأدائها الاقتصادى كان أبرزها:

- اختلال الهياكل التمويلية والاقتصادية للعديد من المؤسسات الصحفية القومية، بالرغم من محاولات الإدارة المستمرة فى التعتيم عليه وعدم إثارته، والمشكلة الأكثر خطرًا هى تعويل إدارات هذه المؤسسات الخاسرة على الدولة لسد العجز فى ميزانياتها، دون بذل محاولات جادة وملموسة لتغيير هذه الأوضاع، ولعل ما فجرته قضية إشهار "إفلاس مؤسسة دار التعاون" - المملوكة للدولة - كأول سابقة فى تاريخ المؤسسات الصحفية القومية فى مارس ٢٠٠٤م ما يدلل على ذلك، إضافة لمؤشرات أخرى كثيرة تؤكد تزايد خسائر مؤسسات أخرى كبيرة، وتراجع معدلات ربحيات مؤسسات أخرى(٨).

- عدم قيام المؤسسات الصحفية القومية بنشر ميزانياتها التقديرية والسنوية وحساباتها الختامية فى كل عام، كما ينص القانون فى مادته (٣٣)، وغياب دور الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة هذه الميزانيات وإعداد التقارير الخاصة بنتائج الفحص، وإخطار الجهات المسئولة عنها(٩).

- استمرارية جمود الفكر الإدارى الصحفى فى تعامله مع سياسات التوزيع أو التسويق الصحفى، الذى من المفترض أن تشكل عائداته مصدرًا مهمًّا وأوليًّا من مصادر التمويل فى المؤسسات الصحفية القومية، التى تسيطر مطبوعاتها على حصة كبيرة من السوق القرائية الصحفية عمومًا، بحكم تعدد الإصدارات واتساع نطاق

توزيعها، فعلى صعيد السياسات التوزيعية، وبرامج تنشيط المبيعات، وعلى صعيد السياسات التوزيعية، خاصة المستحدثة منها، وعلى صعيد علاقة المؤسسة بالموزعين أو الوكلاء المتعهدين، لم نلمس تطبيقات عملية مؤثرة للنظريات الحديثة فى مجال التسويق الصحفى.. الأمر الذى أدى إلى تراجع توزيع إصدارات المؤسسات الصحفية القومية، وبالتالى ضآلة ومحدودية عائداته، فمن غير المعقول أن يصل عدد سكان مصر إلى ما يقارب السبعين مليونًا، ولا يتعدى توزيع الصحف فيها الثلاثة ملايين على الأكثر ... فصحافة محدودة التوزيع هى صحافة محدودة التأثير، وتتفاقم حدة هذه المشكلة إذا أدركنا إن إدارة هذه المؤسسات لا تبذل جهودًا حقيقية لرفع معدلات هذا التوزيع المحدد بإهمالها إجراء البحوث الميدانية، للتعرف على خصائص القراء واحتياجاتهم[١٠].

- تزايد النفوذ الإعلانى فى كثير من المؤسسات الصحفية القومية، نتيجة تراجع عائدات التوزيع، والاعتماد على إيرادات الإعلانات كمصدر رئيسى فى تمويل الأنشطة المختلفة، الأمر الذى أفرز معه الكثير من المظاهر السلبية مثل: تدخل كبار المعلنين فى توجيه السياسات التحريرية للصحف بما يتفق مع مصالحهم، وتشجيع المندوبين الصحفيين لدى الهيئات والوزارات على جلب الإعلانات منها، وتزايد المخالفات القانونية لمبدأ الفصل بين الإعلان والتحرير، وتطبيق صيغة الصفحات الإعلانية المتخصصة ذات الدورية المنتظمة، مع نهاية الثمانينيات، والتى تحمل أسماء القطاع الإعلانى أو المجال الإعلانى، الذى تغطى نشاطه، وتروج لمنتجاته أو خدماته، فى قوالب تحريرية دون الإشارة إلى القارئ ــ صراحة ــ أنها صفحات إعلانية أو تسجيلية مدفوعة الأجر، مما يُعَدّ خداعًا للقارئ وتضليلاً له[١١].

- الافتقاد إلى آليات وقواعد محددة وواضحة تنظم مسألة دعم الدولة للصحافة القومية، الذى قرره القانون فى مادته (٧٠)، بدءً من وضوح فلسفة هذا الدعم ومبرراته، ومرورًا بما هى الصحف التى تستحقه، والجهة التى تقرره من عدمه ونسبته، وصولاً إلى آليات توزيعه بشكل عادل ودون تمييز، بحيث يحقق هذا الدعم هدفه الأساسى فى مواجهة ما يُسمَّى بظاهرة "وفيات الصحف"، أى توقفها عن الصدور، ومن ثم تناقص عددها، بهدف حماية التعددية والتنوع فى المجتمع[١٢].

والحقيقة التى لا جدال فيها، أن النقد الذاتى لأوضاع المهنة ومشكلاتها إداريًا

واقتصاديًا ومهنيًا، لم يتخلف عن النقد الأكاديمى لها، بل إن الاثنين ـ غالبًا ـ قد سارا فى خطين متوازيين (شكلاً) متقاطعين (موضوعًا)، فى مختلف المراحل التاريخية، حيث يعترف أبناء الجماعة المهنية ورموزها، بما فيهم قيادات المؤسسات الصحفية القومية ذاتها بمظاهر الخلل والقصور التى تعانيها هذه المؤسسات، ولا يكفى التدليل على ذلك بما طرحته مؤتمرات الصحفيين المصريين الأربع حول قضايا المهنة ومشكلاتها، وإلا كان ذلك جورًا وانتقاصًا من دور أبناء هذه الجماعة المهنية فى نقدهم الذاتى لأوضاعها، فهناك العشرات، بل وربما المئات، من المقالات والأوراق التى أعدها صحفيون مخضرمون لمناقشة هذه الأوضاع والتحديات وسبل الخروج منها، بعضها لا يقل علمية وموضوعية عن الدراسات الأكاديمية التى قدمت فى هذا الصدد.

مستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر خلال العقد القادم:

هناك ثلاثة سيناريوهات معيارية (استهدافية) مرغوبة لمستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر، تنطلق من فرضية رئيسية مؤداها إصلاح النظام السياسى الحالى على المستويين الاقتصادى والسياسى خلال العقد القادم، تتمثل فيما يلى:

- السيناريو الأول: تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة، تطرح اسمها فى البورصة للاكتتاب العام فى مقابل التخلى عن فكرة أو مفهوم ملكية الدولة أو مجلس الشورى للصحف، على أن يتم تحديد نسبة من أسهم المشروع للصحفيين، تصل إلى (٣٠٪) لضمان مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والمهنية.
- منطلقات السيناريو الأول ودوافع التحول:

استند الباحث فى بناء هذا السيناريو إلى مجموعة من المنطلقات الفكرية التى طرحتها بعض الدراسات والأوراق العملية[١٣] التى تناولت قضية ملكية الصحف فى مصر وسيناريوهاتها المستقبلية يتمثل أهمها فى:

١- زيادة توجه الدولة نحو تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى، وفى مقدمتها سياسة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دورًا متزايدًا داخل المنظومة الاقتصادية.

٢- تحديث منظومة القوانين والتشريعات السائدة المتعلقة بتنظيم العمل الإعلامى عمومًا والصحفى، خاصة وتطويرها نسبيًّا لمواكبة التحولات السياسية والاقتصادية القائمة، للدرجة التى سمحت فيها الدولة للقطاع الخاص بتملك المشروعات الفردية الخاصة فى مجالات البث الإذاعى والتليفزيونى، وتملك خدمات الاتصالات الخلوية والإنترنت.

إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على إصدار الصحف، والسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة ـ فى ظل القانون الحالى لتنظيم الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م ـ بتملك الصحف وإصدارها، حتى لو جاء هذا لتخفيف مقيدًا فى صور محددة للملكية هى ملكية الشركات المساهمة والتعاونيات، مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة.

٣- نجاح تجارب كثير من الاستثمارات الخاصة القائمة، الدخول بقوة فى مجال صناعة الإعلام، خاصة فى شقيه المطبوع والمرئى، وظهور وسائل إعلام خاصة تعبر عن توجهات قوى اقتصادية وسياسية وفكرية سائدة فى المجتمع، بالشكل الذى باتت فيه هذه الوسائل تمثل قوة تهديد لوسائل الإعلام التى تسيطر عليها الدولة.

٤- أن الأصل فى الملكية الصحفية هو الملكية الخاصة، ولا بد من عودة هذه الصحف المملوكة للدولة مرة أخرى لتصبح ملكية خاصة، باعتبار أن هذا النمط من الملكية هو الطريق الوحيد الذى يؤدى إلى إقالتها من عثرتها وتطوير أوضاعها، بعد تجربة قاربت على نصف قرن كانت إفسادًا لهذه الصحف على صعيد الإدارة والاقتصاديات والأداء المهنى والمصداقية لدى الرأى العام، بعد أن وصلت الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصحفية القومية حدًّا لا يُجدى فيه التطوير، بل يستلزم التغيير الجذرى لإصلاحها.

التغييرات المستهدفة لتشغيل السيناريو الأول على المدى القريب:

انتهت نتائج الدراسة إلى أن النخب الصحفية المدروسة ـ من الأكاديميين والممارسين ـ قد اتفقوا على ضرورة إحداث بعض التغييرات الجوهرية على منظومة الأداء الاقتصادى والإدارى والمهنى للمؤسسات القومية، كمرحلة انتقالية لطرحها كأسهم فى البورصة، يأتى فى مقدمتها تسوية ديون المؤسسات الصحفية القومية وتحمل الدولة لخسائرها أسوة بالبنوك وبعض شركات قطاع الأعمال العام، يليه تحرير المؤسسات الصحفية القومية من سيطرة الدولة وهيمنتها على سياسات تحرير الصحف الصادرة عنها، ثم تفعيل دور مجالس الإدارة والتحرير والجمعيات العمومية للصحف لضمان قيامها بالمسئوليات المنوطة بها فى تسيير كافة شئون العمل إداريًا وماليًا ومهنيًا، يليه ضرورة العودة إلى صيغة العضو المنتدب فى تشكيل مجالس الإدارة، وتشكيل أغلبية المجلس والجمعيات العمومية بالاقتراع السرى المباشر، بدلاً من التعيين، تلاه اختيار القيادات الإدارية والتحريرية المسئولة عن إدارة الصحف من الكفاءات من أهل الخبرة، لضمان تطوير أوضاع هذه المؤسسات قبل طرحها كشركات مساهمة، وتوسيع هامش التعددية والتنوع فى المضمون الصحفى المقدم فى هذه الصحف لضمان تعبيره عن كافة القوى السياسية والفكرية السائدة فى المجتمع.

٣- التغيرات المستهدفة لتشغيل السيناريو الأول خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٧م):

كشفت نتائج المقابلات المتعمقة التى أجراها الباحث مع عدد من القيادات الصحفية[١٤]، إضافة إلى نتائج بعض الدراسات السابقة[١٥] عن أن النخب الصحفية المصرية ترى أن نجاح تشغيل هذا السيناريو فى نهاية المدى الزمنى المستهدف، مرهون بعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها التقييم الواضح والمحدد لأصول المؤسسات الصحفية واستثماراتها ووضع قوائم مالية جديدة لها، والبدء فى تحويل الكيانات الاقتصادية الرابحة أو القادرة على تحقيق أرباح سريعة، مثل المؤسسات الصحفية الكبرى إلى شركات مساهمة مغلقة على الصحفيين فى البداية، ثم طرحها فى البورصة تدريجيًا، بحصص محدودة

للاكتتاب العام، شريطة أن يتم تحرير هذه الأسهم وإطلاقها مع نهاية المدى الزمنى المحدد، يُضاف إلى ذلك ضرورة تحويل وحدات الإنتاج الاقتصادية مثل: وكالات الإعلانات ووكالات التوزيع والمطابع ووحدات التجهيز الفنى إلى شركات مساهمة مستقلة تطرح أسهمها فى البورصة مثلها مثل شركات الصحافة لضمان تحقيق التوازن بين عرض الأسهم سريعة الربحية والأسهم بطيئة الربحية، والربط بين شراء الأسهم فى كلا النمطين من الشركات ــ شركات الصحافة والشركات التجارية ــ الأخرى لضمان إقبال الأفراد والمستثمرين على المساهمة فى المشروعات الصحفية المطروحة، وبالتالى ضمان بقائها واستمرارها، وهى فى الحقيقة متطلبات تمثل ركائز أساسية لضمان تشغيل هذا السيناريو بدونها يتوقف عند مرحلة قيام الدولة بتطوير منظومة المؤسسات القومية من داخلها مع استمرارية أحكام قبضتها عليها، وهو ما لا نستهدفه فى هذا السيناريو، نتيجة عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها إمكانية الارتداد عن سياسات الإصلاح وبرامجه، فيما يتعلق بتطوير أوضاع المؤسسات الصحفية القومية من الداخل، واستلهام نماذج الفساد وتجاربه السابقة، فى ظل سيطرة المالك نفسه، مادامت جميع المؤشرات تؤكد أنه لم يتخذ موقفًا جديًّا إزاء ما يحدث من مخالفات وفساد.

- **السيناريو الثانى لمستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر:**

وينص هذا السيناريو المستهدف على تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة من نمط الملكية القومية إلى نمط ملكية العاملين أو ما يُعرف فى الواقع والأدبيات بنمط "اللوموند" الفرنسية، حيث يتيح هذا السيناريو ــ وفقًا لهذا النمط ــ للعاملين فى الصحف القومية تملك النسبة الغالبة من أسهمها دون التخلص نهائيًّا من المالك الأصلى (الدولة)، بحيث تكون للأخير نسبة فى رأسمال المشروع لا تمكنه من السيطرة على صناعة القرارين الإدارى والتحريرى، وفى إطار هذا النمط، ووفقًا للسيناريو المستهدف المطروح، يتم اختيار القيادات الإدارية والتحريرية بأسلوب الاقتراع الحر المباشر بين العاملين لاختيار من يمثلهم فى تولى مهام المسئولية لمدة زمنية محددة، يُعاد

بعدها اختيارهم أنفسهم أو اختيار غيرهم وفقًا لمدى التزامهم/ عدم التزامهم بسياسات العمل التى تتبناها المؤسسة.

• منطلقات السيناريو الثانى:

استند الباحث فى بناء هذا السيناريو على مجموعة من المنطلقات الفكرية التى طرحتها نتائج بعض البحوث والدراسات(١٦) تتمثل فى:

- إقرار الدولة بحق العاملين فى مؤسسات قطاع الأعمال العام فى تملك نسبة محددة من أسهم هذه المؤسسات والمشروعات عند طرحها للبيع أو الخصخصة كضمانة رئيسية لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى إمكانية تطبيق هذا المبدأ، وإقراره، على المؤسسات الصحفية، مع التوسع فى تحديد حصة العاملين بهذه المؤسسات، نتيجة لخصوصية المنتج الثقافى الذى تقدمه.
- وجود مصلحة مشتركة بين الدولة ـ المالك الأصلى ـ وبين مجموعة الصحفيين والعاملين بهذه المؤسسات (المالك المستهدف) فى الأخذ بهذا النمط من أنماط الملكية؛ لأنه يساهم فى تحقيق التوازن المنشود بين اعتبارات المصلحة القومية، واعتبارات المصلحة الخاصة لأبناء الجماعة المهنية، فى وضع سياسات هذه المؤسسات وتوجهاتها السياسية والفكرية والاقتصادية.
- وجود حالة من القلق والتخوف من إمكانية اختراق رأس المال الأجنبى للمؤسسات الصحفية القومية والسيطرة عليها، فى حالة خصخصتها بالكامل أو طرح أسهمها فى البورصة للاكتتاب العام، وإمكانية التلاعب فى سياسات هذه المؤسسات وأهدافها، مثلما حدث فى بعض القطاعات الأخرى، سواء الإنتاجية أو الخدمية.
- أن العاملين فى أى مشروع إنتاجى أو خدمى هم أكثر الناس دراية بأوضاع هذا المشروع ومناطق القوة والضعف به، وبالتالى كيفية تنظيمه وإدارته ووضع خطط تطويره وتحديثه والنهوض به حينما تُتاح لهم الفرصة لتحقيق ذلك.

• وقد انتهت نتائج التحليل إلى أن النخب الصحفية المصرية المدروسة من الأكاديميين والممارسين قد ارتأت فى تطبيق هذا السيناريو والأخذ به حدوث مجموعة من التطورات والتغييرات الإيجابية التى اعتبروها من أهم المقومات الإيجابية لنمط ملكية العاملين، يأتى فى مقدمتها تمثيل العاملين فى المؤسسات الصحفية فى مجالس الإدارة ومجالس التحرير والجمعيات العمومية، باعتبارهم ملاكًا لها، لا باعتبارهم عاملين فيها، بما يؤدى إلى تفعيل هذه الهيئات والتنظيمات الداخلية فى إقرار السياسات الإدارية والاقتصادية والمهنية لهذه المؤسسات، تلاه الإعلاء من شأن معايير وأسس الخبرة والكفاءة فى اختيار القيادات الإدارية والتحريرية المسئولة عن تسيير كافة جوانب العمل مهنيًّا وإداريًّا وماليًّا، واتباع الأساليب الديمقراطية فى اختيار هذه القيادات بما يصب فى النهاية فى المصلحة العامة للمؤسسة ثم الاستقلال عن تبعية السلطة السياسية، أو أية قوى سياسية وفكرية سائدة بها يسمح بالتعبير عن الرأى العام والاستجابة لاحتياجاته ورغباته، يليه إمكانية التطوير الاقتصادى والتحديث التكنولوجى المستمر من خلال حسن التخطيط ورشد الإدارة وكفاءة توجيه الموارد الاقتصادية، كنتيجة مباشرة للشعور بزيادة الولاء والانتماء لهذه الصحف التى يشاركون فى ملكيتها، ثم لأن هذا النمط من الملكية يساهم فى الارتقاء بالمستوى المهنى للصحف نتيجة وجود مجموعة متباينة من الملاك، تختلف فى توجهاتها ورؤاها السياسية والفكرية، تفرض تحقيق درجة من التعددية والتنوع فى المضامين الصحفية المطروحة، بعيدًا عن احتكار قوى بذاتها، والتحرر من سيطرة رأس المال الخاص ونفوذه الاحتكارى، وحرصه على تحقيق المكاسب والأرباح، حتى لو تعارضت مع القيم والتقاليد المهنية الحاكمة للعمل، وأخيرًا التحرر من سيطرة ونفوذ مالك وحيد أو مجموعة محدودة من الملاك توجه العمل الصحفى وفقًا لرؤاهم وتصوراتهم الخاصة بالشكل الذى يؤدى إلى حماية المنظومة الصحفية من تكريس الاحتكار.

– التغييرات المستهدفة لتشغيل السيناريو خلال الفترة الانتقالية (المدى القريب):

كشفت نتائج المقابلات المفتوحة التى أجراها الباحث مع عدد من رموز العمل الصحفى وقياداته عن أن ثمة متطلبات ضرورية لا بد من توافرها فى المرحلة الانتقالية الأولى، لبدء تشغيل السيناريو الثانى، تمهيدًا لإمكانية تشغيله بنجاح فى المرحلة الثانية تتمثل فى:

- تعديل منظومة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفى وتحديثها وتطويرها وإقرار حق الصحفيين المصريين فى تملك الصحف، دون وجود حائل يمنعهم من الانضمام للتنظيم النقابى الذى يعبر عنهم ويدافع عن مصالحهم أو تعديل قانون نقابة الصحفيين وتطويره للأخذ بفكرة إمكانية قيام نقابة موازية لملاك الصحف جنبًا إلى جنب مع نقابة الصحفيين، تعبر عنهم وتدافع عن مصالحهم، وبالتالى تشجيع الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية على تملك أسهمها، دون وجود قيود قانونية أو حائل يعوق دون تمثيلهم فى تنظيم نقابى يدافع عنهم.

- تشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية وجمعياتها العمومية بالكامل عن طريق الانتخاب أو الاقتراع السرى المباشر، وتفويض أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية المنتخبين فى اختيار رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير هذه الصحف لفترة زمنية محددة، بعدها يُعاد الاقتراع عليهم أو غيرهم مرة أخرى، وهكذا لتدريب العاملين فى المؤسسات الصحفية على ديمقراطية الإدارة وعلى تحمل مسئوليتها تدريجيًّا خلال السنوات الخمس الأولى.

- تقييم أصول المؤسسات الصحفية القومية واستثماراتها وإعادة هيكلة قوائمها المالية من خلال مكاتب مراجعة حسابات معتمدة وموثوق بها، وتحميل الدولة محفظة ديونها، خاصة ديون الجمارك والضرائب والتأمينات الاجتماعية لضمان بدء مرحلة جدية فى حياة هذه المؤسسات، وإقبال الصحفيين والعاملين بها على تملك أسهمها عند بدء تشغيل السيناريو فى نهاية المرحلة الثانية.

- تطوير الأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية القومية من خلال

تطوير إدارتى الإعلانات والتوزيع بها، وتطبيق الأساليب الحديثة والمتطورة فى تسويق المنتج الصحفى وتسويق المساحات الإعلانية به.

- تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية الراهنة فى إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وفى مختلف جوانب الإنتاج الصحفى ومجالاته لضمان مواكبة التطورات التى تشهدها وسائل الإعلام المنافسة.

التغييرات المستهدفة خلال المرحلة الثانية (٢٠١٣- ٢٠١٧م):

تشير نتائج تحليل نتائج الدراسات والبحوث العلمية المنشورة والمقابلات المفتوحة مع عدد من القيادات الصحفية إلى أن ثمة متطلبات أساسية تقتضيها ظروف الانتقال إلى المرحلة الثانية فى المدى الزمنى المستهدف، وشروط نجاح عملية تشغيل هذا السيناريو فى نهاية هذا المدى الزمنى، حددتها نتائج الدراسات والمقابلات واجتهاد الباحث فيما يلى:

- ضرورة البدء الفورى فى اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير القانونية التى تسمح بانتقال ملكية نسبة محددة من أسهم المؤسسات الصحفية إلى العاملين بها، بعد تقييم أصول هذه المؤسسات وتحويلها إلى أسهم قابلة للبيع والتداول، ولتكن نسبة (٤٠٪) من إجمالى الأسهم خلال العامين الأولين من المرحلة الزمنية الثانية، واحتفاظ الدولة نسبة (٦٠٪) الباقية لضمان السيطرة على عملية انتقال الملكية ونجاحها.

- طرح نسبة (٥٠٪) من الأسهم التى تمتلكها الدولة للاكتتاب العام فى بورصة الأوراق المالية بواقع (٣٠٪) من إجمالى أسهم هذه المؤسسات لضمان جذب الاستثمارات المالية والتدفقات النقدية الجديدة، وتوسيع قاعدة ملاك هذه المؤسسات، خلال العامين التاليين، مع الإبقاء على حصة (٣٠٪) الخاصة بالدولة خلال هذه المرحلة.

- نقل ملكية وحصة الدولة فى أسهم المؤسسات الصحفية (نسبة ٣٠٪ المتبقية) بالكامل للصحفيين والعاملين فى هذه المؤسسات لضمان سيطرتهم بالكامل على صناعة القرار الإدارى والتحريرى، دون وجود أدنى مخاوف من اختراق رأس المال الخاص أو الأجنبى لهذه المؤسسات أو السيطرة على صناعة

القرار بها، وبالتالى بدء عملية تشغيل السيناريو المستهدف مع نهاية المدى الزمنى المرغوب.

– قيام المؤسسات الصحفية القومية بإنشاء هيئة مستقلة عن إداراتها، يُناط بها تقويم أداء هذه المؤسسات والرقابة عليها بشكل مستمر لضمان كفاءة الأداء الاقتصادى والإدارى والمهنى لهذه المؤسسات، وضمان تحقيق الرقابة الذاتية على علاقتها بالجمهور والرأى العام وتحقيق التوازن بين مصلحة الملاك من أبناء الجماعة المهنية ـــ الملاك الجدد ـــ وبين المصالح العامة للدولة والمواطنين، على أن تُشكل هذه الهيئة من شخصيات عامة مستقلة معنية بشئون الصحافة والفكر والثقافة، ويُمثل فيها الجمهور العام بنسبة محددة تضمن مشاركته فى إبداء الرأى حول أداء هذه المؤسسات.

– **السيناريو المعيارى الثالث لمستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر:**

وينص هذا السيناريو على تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة إلى نمط ملكية "الشركات القابضة" (Holding Companies).

ويُقصد بهذا النمط الإدارى من الشركات ـــ وفقًا للتطبيق الغربى فى مجال صناعة الصحافة ـــ تأسيس كيان إدارى واقتصادى عملاق يدير المؤسسات الصحفية القومية من خلال ما يُطلق عليه مجلس المديرين (Board of Directors)، تكون مهمته الرئيسية إدارة المشروعات الصحفية القائمة، أو على الأقل الخاسرة منها، من منظور اقتصادى جديد يسمح لهذا الكيان بالتخطيط للمشروعات والرقابة عليها، وتقويم أدائها بشكل مستمر، على أن يكون لهذا الكيان استقلالية إدارية عن الدولة أو مجلس الشورى، تسمح له بحرية التصرف فى المشروعات، ويجوز لهذا الكيان أن يتخذ قرارات من شأنها تطوير صناعة الصحافة وفقًا لمتطلبات العصر واحتياجات السوق، فمن الممكن له أن يتخذ قرارات بإدماج المشروعات الصحفية معًا، أو توقيف بعض المشروعات الخاسرة وتحويل نشاطها، أو قرارات أخرى تستهدف تطبيق مبدأ التخصصية فى الإنتاج الصحفى، كأن تخصص شركات أو مؤسسات بكاملها لعمليات التسويق الصحفى، وينحصر نشاطها فى "توزيع الصحف"، وأخرى "للطباعة

الصحف"، وأخرى "للطباعة التجارية"، وأخرى "لجلب الإعلانات وتسويق المساحات الإعلانية ... وهكذا، بحيث يحدث نوع من التكامل بين هذه المشروعات على المستويين الرأسي والأفقي، بناء على دراسات جدوى اقتصادية للسوق وللمشروعات القائمة التي تُدار بواسطة هذا الكيان، ومن الممكن نظريًا أن يتبع هذا الكيان "مجلس الشعب" أو "الجهاز المركزي للمحاسبات" للتحقق من أن مجلس المديرين يقوم بأداء مهامه من منظور الصالح القومي العام.

• المنطلقات الفكرية للسيناريو:

استند الباحث في رسم هذا السيناريو إلى نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية[١٧] التي ساهمت في طرح بعض المنطلقات النظرية والفكرية السائدة حول زيادة التوجه الكوني "العولمي" للأخذ بنمط الشركات القابضة في مجال صناعة الصحافة وأسباب هذا التوجه وملامحه وتجلياته على المستوى الدولي، وتتمثل أهم هذه المنطلقات في:

- زيادة توجه الدولة نحو تطبيق برامج الخصخصة وسياسات التكيف الهيكلي، من خلال الأخذ بالصيغ والأساليب الحديثة في إدارة المشروعات الاقتصادية، وفي مقدمتها الأخذ بنمط الشركات القابضة وتطبيقه في عدد كبير من مشروعات قطاع الأعمال العام، الأمر الذي يشير إلى إمكانية قبول الدولة لهذه الصيغة من الملكية أسوة بالمؤسسات والمشروعات الأخرى، خاصة في ظل الخسائر الفادحة التي تعاني منها هذه المؤسسات، وعدم قدرة الدولة على تحمل أعبائها.

- زيادة التوجه الكوني نحو عولمة وسائل الإنتاج كأحد أبرز تجليات العولمة في شقها الاقتصادي، والتي تستهدف دمج كافة المجتمعات والمؤسسات والأفراد في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي الحر ونمط الديمقراطيات الغربية.

- تصاعد معدلات ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وبروز الشركات العالمية العملاقة باستخدام إستراتيجيات التحالف أو الدمج

وانتشار معايير الجودة العالمية والمواصفات القياسية، خاصة بعد الإعلان عن الاتفاقية الدولية للتعرفة والتجارة (GATT) أبريل عام ١٩٩٤م وبداية تنفيذها اعتبارًا من ١٩٩٥م، وتحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات وضمان حماية الملكية الفكرية لها.

- زيادة التوجه الكونى نحو عولمة ملكية وسائل الإعلام، وبروز ظاهرة السلاسل والاحتكارات الكبرى التى تعمل جاهدة على ابتلاع المؤسسات الصحفية الصغيرة والمستقلة، الأمر الذى ترتب عليه توجه متواز نحو سياسات الدمج والتكتلات الكبرى لضمان مواجهة هذه الاحتكارات والتحديات الناشئة عن ظروف سوق المنافسة وتهديدات وسائل الإعلام المستحدثة وفى مقدمتها الإنترنت.

التغييرات المستهدفة لتشغيل السيناريو خلال الفترة الزمنية الانتقالية (المدى القريب):

قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات المفتوحة مع عدد من القيادات الصحفية التى وافقت على الأخذ بهذا السيناريو[١٨] للتعرف على تصوراتهم حول كيفية تفعيل هذا السيناريو تدريجيًّا خلال العقد القادم، والتعرف على رؤيتهم لمتطلبات كل مرحلة من المرحلتين اللتين حددهما الباحث، وانتهت هذه المقابلات إلى عدد من المتطلبات تتمثل فى:

- دمج الصحف المتشابه فى مضامينها وتخصصها وسياساتها التحريرية، بغض النظر عن المؤسسة الصحفية القومية التى تصدرها، والإبقاء على مطبوعة واحدة قوية ــ أو اثنتين على الأكثر ــ تعبر عن كل تخصص من التخصصات المختلفة، على أن تتحمل المؤسسة الأقوى تبعات هذا الدمج المرحلى، خاصة تكاليف العمالة وعمليات توطينها فى مقابل استئثارها بحصة هذه الصحف المدمجة فى سوق التوزيع والإعلانات.

- البدء فى تأسيس شركات صحفية تُدار وفق أسس اقتصادية متباينة فى نشاطها وأهدافها، وتوزيع الأصول والاستثمارات والقوى البشرية العاملة فى وحدات الإنتاج الطباعى والتسويقى والإعلانى على هذه الشركات

وفقًا لطبيعة تخصصها، لضمان إدارة هذه الأصول إدارة اقتصادية سليمة، واستغلال جزء من هامش ربحيتها في الإنفاق على المشروعات الصحفية وتطويرها.

- تحديث المؤسسات الصحفية القومية ـ خاصة الفقيرة منها ـ على صعيد تقنيات الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة والمعلومات والاتصالات لضمان انتقالها في المرحلة التالية في حالة جيدة، تسمح بالاستفادة منها ودفعها في سوق المنافسة.

- اتخاذ التدابير القانونية والتشريعية التي تضمن انتقال الملكية من مجلس الشورى الممثل القانوني للدولة ـ مالك هذه المؤسسات ـ إلى مجلس الشعب، والشركة القابضة المستهدفة ـ الممثل القانوني له.

- تقييم الأصول الاستثمارية للمؤسسات الصحفية القومية ووضع قوائم مالية جديدة لها، بعد قيام الدولة بتحمل محفظة ديونها وخسائرها.

التغيرات المستهدفة في المرحلة الزمنية الثانية (٢٠١٣- ٢٠١٧م):

اتفق مجموعة الخبراء السابق الإشارة إليهم على أن ثمة متطلبات رئيسة يجب على الدولة البدء في تنفيذها وإقرار الإجراءات والتدابير اللازمة لها، وتجمع على النحو التالي:

١- دمج المؤسسات الصحفية القومية الخاسرة مع المؤسسات الصحفية الكبرى على مستوى الأصول الإنتاجية والاستثمارات والقوى البشرية العاملة بها خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة.

٢- إنشاء مجلس مديرين منتخب من عدد من رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحريرها ورؤساء القطاعات الاستثمارية والفنية والإنتاجية بها يتولى مسئولية إعادة هيكلة هذه المؤسسات، واتخاذ قرارات الدمج أو توقيف المشروعات الخاسرة، تمهيدًا لنقلها إلى الشركة القابضة، أو المالك الجديد، وضمان مشاركة الصحفيين في الإدارة من خلال هذا المجلس المنتخب، والذي يُعَدّ بمثابة الحلقة الوسيطة بين الشركات القابضة وبين وحدات الإنتاج الصحفية المختلفة، حيث يكون له صلاحية اختيار القيادات

المسئولة عن إدارة هذه المؤسسات، بالتنسيق مع الشركة القابضة، إضافة إلى ممارسة الدور الرقابى عليها.

٣- تخصيص نسبة (٢٠٪) من رأسمال المؤسسات الصحفية القومية والمشروعات الإنتاجية التجارية المستهدفة للصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية لضمان الحفاظ على مكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضمان عدم معارضتهم لهذا التحول واستمرارية العمل فى المشروع الصحفى باعتباره يمزج بين الطابعين القومى وملكية العاملين.

٤- نقل أصول واستثمارات المؤسسات الصحفية والوحدات الإنتاجية التابعة لها إلى الشركة القابضة المستهدفة فى نهاية المدى الزمنى المحدد، واستمرار مجلس المديرين المنتخب، كجزء من الكيان التنظيمى للشركة القابضة لضمان تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمهنية فى إدارة المشروع الصحفى.

ونستخلص مما سبق أن تطوير صناعة الصحافة فى مصر خلال العقد القادم يستلزم ضرورة إعادة النظر فى أنماط ملكيتها السائدة، خاصة نمط الملكية القومية، والتوجه نحو الأخذ بأحد الصيغ الجديدة، سواء شكل الشركات المساهمة المفتوحة التى تطرح أسهمها فى البورصة، أو نمط ملكية العاملين، أو حتى نمط الشركات القابضة، باعتبار أن التحرر من النمط التقليدى السائد، سوف يستتبعه بالضرورة التحرر من سيطرة الدولة على السياسات التحريرية للصحف، وإيجاد مالك بديل من مصلحته ممارسة دوره فى الرقابة على الأداء الاقتصادى والإدارى لهذه المؤسسات، ولضمان قدرتها على المنافسة والاستمرار.

تحويل الإعلام المملوك للدولة إلى إعلام ديمقراطى فى مصر
"خارطة طريق لتحويل الإعلام الرسمى إلى خدمة بث عامة"
Elizabeth Smith

ترجمة: أ.د، ياسين لاشين

وأ. سارة محمود خاطر

لقد حان الوقت الآن فى مصر للتحرك من أجل التغيير الذى يضمن إعلامًا عالى الجودة حرًّا ومستقلاً عن الحزب الحاكم، ولذا سوف تتجه هذه الورقة المختصرة لعرض الموضوع بشكل عملى على النحو التالى:

- تعريف إطار تنظيمى جديد للبث الإذاعى.
- تحديد أهداف محتوى الخدمة العامة للبث.
- إنشاء التنظيم الذى من شأنه الوصول لأهداف الخدمة العامة.
- تحديد مصادر الدخل لمحتوى الخدمة العامة للبث (PSB).
- إجراء مشاورات وحوارات مجتمعية واسعة النطاق بشأن العناصر السابقة لكسب تأييد الرأى العام.

ومن المعروف أن البث الأرضى فى مصر الآن يخضع لسيطرة الدولة عن طريق تنظيم قومى هو اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى، الذى يخضع بدوره إلى النفوذ الحكومى بشكل كامل، وقد ضاعف من سيطرة الحكومة مشروع القانون الجديد للبث الإذاعى الصادر فى عام ٢٠٠٨م؛ لأنه منح الحكومة سلطات أوسع لرقابة وتنظيم بث المصنفات السمعية والبصرية، فضلاً عن رؤيته لتوزيع التراخيص لمن يدفع أكثر، على

حساب مصلحة المجتمع، وهذه كلها أمور تدفع فى اتجاه واحد هو محاولة وضع مشروع قانون جديد ينص على تنظيم البث الإذاعى والتليفزيونى على نحو مستقل عن سيطرة الحكومة تمامًا لضمان تحقيق المصلحة العامة.

دعونا نلقى نظرة الآن على وضع خطة عملية لإقامة خدمة عامة كاملة للبث فى مصر، فليس هناك حاجة لوجود مؤسسة إعلامية واحدة فقط تطبق الخدمة العامة للبث، فيمكن أن يكون هناك متطلب لهذا النوع من المحتوى من بعض أو كل المؤسسات، ومن الممكن وضعه كشرط للترخيص.

ويتميز هذا النوع من البث بأن مصدر الدخل يأتى من المرخص لهم وليس من الجمهور، ولكن هذا الأسلوب للتمويل ليس هو الأكثر شيوعًا فى إعلام الخدمة العامة، وفى بعض الأحيان يتم التمويل من المال العام فى شكل منح وتبرعات، ولكن هذا الأسلوب ليس كافيًا أيضًا، خاصة أنه يتطلب عقودًا بين الجهة الإذاعية والجمهور الممول قد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، الأمر الذى لا يعمل على استقرار الخدمة الإذاعية.

وقد أجرت الباحثة عددًا من المقابلات مع قادة الرأى فى مصر فى هذا الخصوص، اتضح منها وجود قدر من الاتفاق العام على أهمية إنشاء خدمة بث عامة واحدة وكاملة، ولذلك يُقترح أن تكون هذه الخدمة جديدة ومنفصلة عما هو قائم الآن، تفاديًا للصور النمطية السيئة المرتبطة بالنظام الإذاعى المملوك للدولة، ففى بعض الدول ــ مثل لاتفيا ــ تم تحويل المؤسسة الإعلامية القديمة المملوكة للدولة إلى خدمة بث عامة، وعلى الرغم من ذلك فإن صورتها القديمة لم تتغير وجمهورها لا يزال منخفض، وهى تكافح لنيل احترام وثقة العامة.

على صعيد آخر حدث التغيير بنجاح فى جنوب إفريقيا، فنرى أن هيئة إذاعة جنوب إفريقيا تحولت من قلعة هيمن عليها أصحاب البشرة البيضاء إلى أخرى تُدار من قِبَل الأمة الجديدة لخدمة متطلباتها، وعرضت الاستقالة على الكثير من الموظفين غير الراضين عن النظام الجديد، وقُبلت استقالتهم، واتُيحت الفرصة لتوظيف الشباب الأكثر تمثيلاً للأمة الجديدة، وقد تصاعدت الخلافات فى السنوات الأخيرة حول

تعيينات أعضاء مجلس الإدارة واستبعاد بعض الإعلاميين، وأُثيرت مشاكل أخرى بشأن قرب الكثير من أعضاء مجلس الإدارة من الحزب الحاكم.

وتأتى خطوة تحديد الأهداف بعد اتخاذ القرار بشأن إعادة البناء أو البناء من جديد، ويجب أن تعكس الأهداف الثقافة المحلية، ولكن هناك بعض القيم العالمية التى ينبغى التقيد بها:

- تقديم خدمة البث الإذاعى والتليفزيونى المجانية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحديثة لجميع المواطنين فى مصر تقريبًا.
- ضمان محتوى يجذب جميع شرائح الجمهور.
- توفير مصدر موثوق للأخبار الموضوعية والدقيقة.
- يجب أن يعكس المحتوى الإعلامى ثقافة المواطنين وقيمهم.
- ضمان أن الناتج الإعلامى مستقل عن الرقابة الحكومية ونفوذ المعلنين.

أما الخطوة الثالثة بعد تحديد الأهداف فهى الإطار الحكومى الذى يمكن أن يحقق هذه الأهداف، وكما سبقت الإشارة من الأفضل أن تقوم هيئة إذاعية مستقلة، بدلاً من وزارة الإعلام، بالإشراف على إعلام الخدمة العامة.

ويتولى رئاسة الهيئة العامة للبث مجلس إدارة تشمل واجباته جميع الإجراءات المحاسبية لمعرفة تحقيق الأهداف من عدمها، وما إذا كانت الأموال تُنفق بحكمة لخدمة الجمهور.

وتقوم الحكومة فى العادة بتعيين مثل هذا المجلس، ولكن فى هذا مخاطره، ولذلك فإن أفضل طريقة هى انتخاب مجلس مستقل وبعض الأعضاء الذين هم بحكم مناصبهم غير معينيين من الحكومة.

ويمثل التفكير فى مصدر الدخل لخدمة البث العامة الجديدة الخطوة الرابعة على أن يكون الهدف هو مصدر مخصص من الدخل بدلاً من الضرائب، فلا يمكن ضمان الاستقلال إن كانت الخدمة تشكل جزءًا من ميزانية الحكومة أو نظام المحاسبة الخاص بها، بالإضافة إلى موظفين يعملون لخدمة الحكومة، ولكن من الممكن أن يأتى الدخل فى صورة منحة حكومية أو ضريبة مخصصة مثل ضريبة تايلاند (Sin Tax)، التى

تخصص على الدخل من التبغ والكحول وغيرها من السلع المشابهة لخدمة البث العامة، كما يمكن تحديد رسوم يدفعها مستقبلو البرامج التليفزيونية، (ولكن مشكلة هذا الأسلوب التمويلى تكمن فى ارتفاع نسبة المشاهدة على شاشة الكمبيوتر ما يشكل تهديدًا لهذه الرسوم)، وفى بعض الدول يتم إضافة قيمة هذه الرسوم على فاتورة الكهرباء على سبيل المثال لتسهيل جمعها.

وإذا أخذنا نموذج الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ نرى أن خدمة البث العامة تعتمد على منحة حكومية صغيرة، بينما يأتى الجزء الأكبر من الدخل عن طريق أموال الرعاية والتبرعات، ويُعتبر هذا النموذج هو الأفضل فى الدول الغنية، ولكن بمجرد وصول المال للهيئة يُترَك لها الأمر فى تحديد كيفية الإنفاق، ونشر حسابات وتقارير مفصلة لشرح ما يحدث.

وفى كل الأحوال فإن كان مصدر الدخل ضريبة حكومية أو رسوم ترخيص أو ضريبة مخصصة فستظل هناك ثغرة تسمح بالتأثير الحكومى، وعلى الرغم من هذا فقد تم التعايش مع هذا الأمر من قِبَل الكثير من الهيئات المستقلة مثل: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)، شريطة أن يكون هناك دعم جماهيرى ـ عن طريق أعضاء البرلمان ـ لاستقلالية الخدمة.

ولنيل هذا الدعم لا بد أن يكون المحتوى الإعلامى جاذبًا لكل قطاعات المجتمع، بما فى ذلك القطاعات المثقفة وغير المثقفة حتى تكون الهيئة فى قلوب الجماهير.

وفى ظل إعلام الخدمة العامة قد يُسمح بالتمويل التجارى بنسب معينة، على أن تكون هناك قوانين واضحة تفصل بين المعلنين ومحتوى البرامج، فلا يمكن السماح لشركة صناعة سيارات ـ على سبيل المثال ـ برعاية برنامج عن السيارات أو لشركة لصناعة الدواء برعاية برنامج عن الصحة، وهذا يعنى أن الدخل الإعلانى يدخل فى منطقة مركزية، ويكون الاتصال بين المعلن وقسم المبيعات الإعلانية بدلاً من المعلن وصناع البرامج.

وتأتى الخطوة الأخيرة، وهى نشر مسودات الخطة ـ عبر الإنترنت للسهولة وقلة التكلفة ـ ووضع آليات لتلقى ردود الأفعال من الأطراف المهتمة، والتى من الممكن أن تشمل دعوات لتقديم الآراء والمشاركات على الويب، بالإضافة إلى الاجتماعات

العامة واجتماعات أخرى مخصصة لجماعات الضغط، كما أنه من الممكن نشر هذه التقديمات على الموقع الإلكترونى وفى التقارير المرحلية المطبوعة، ويجب أن تكون هذه العملية مفتوحة حتى تكون فرصة جيدة للتعبير عن ثقافة الشعب الذى تمثله.

وفى النهاية أودّ الإشارة إلى التقرير المتميز المنشور على موقع المادة (١٩) عام ٢٠٠٨م عن مستقبل سياسة البث فى مصر بعنوان "تقرير حول مشروع قانون البث المصرى"، والكثير مما جاء فيه لا يزال مهمًّا فى التحول الإعلامى فى مصر، وهناك إرشادات "إيف سالومن" لتنظيم البث فى الموقع الإلكترونى التالى:

www.transformingbroadcasting.org.uk

وفيه معلومات متخصصة غاية فى الأهمية لعمليات نقل وسائل الإعلام من ملكية الدولة إلى الخدمة العامة، مثل رؤية وإرشادات "مارى راين"، هذا بالإضافة إلى أن أهداف جميع نظم الخدمة العامة معلنة على مواقعها الإلكترونية.

كما يقدم موقع "اليونسكو" معلومات عامة عن هذا النوع، حيث نشر الكثير من الأوراق البحثية والكتيبات فى هذا الموضوع على مر السنين، ودعمت "اليونسكو" خدمات البث العامة، ووضعت الأطر الفكرية، وأقامت المؤتمرات لدعم مشاركة المواطنين فى البث، وقدمت منحًا صغيرة لمشروعات البث العام حول العالم.

ومن المواقع المفيدة موقع رابطة الكومنولث الإذاعية (Commonwealth Broadcasting Association)، وموقع الاتحاد الأوروبى الذى يحتوى على الكثير من المعلومات عن خدمة البث العامة، كما أن هناك نموذجًا لهذه الخدمة قام بتطويره الدكتور "ويرنر رامفورست" (Dr. Werner Rumphorst)، وتم نشره فى عام ٢٠٠٧م، وهو متوافر على الرابط التالى: www.transformingbroadcasting.org.uk

إصلاح الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير (*)

د. أمانى فهمى وأ. أية مدحت

إن إعادة هيكلة وسائل الإعلام المصرية ـ بعد ثورة ٢٥ يناير ـ أمر حتمى، خاصة بعد فقدان الوسائل الرسمية التى تديرها الدولة "مصداقيتها" فى تغطية أحداث الثورة؛ فوسائل الإعلام المصرية تخضع فى تنظيمها إلى مجموعة من الهياكل الإدارية المختلفة، وعادة ما تحتكر الحكومة كل من الصحافة والإذاعة بشقيها (راديو وتليفزيون)، وكثيرًا ما تمنع بعض الضوابط المنظمة لتلك الهياكل الإعلاميين من تغطية القضايا المحلية بحرية مطلقة، كما تمنعهم من اختراق السياسة الخارجية الرسمية عند تغطية الشئون الدولية؛ ومن ثم يحد التدخل الحكومى الحاد من استقلال نشطاء المجتمع المدنى، بما فى ذلك العاملين فى المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والمثقفين (إبراهيم، ٢٠٠٣م).

ويتطلب الإصلاح فهم الخصائص الرئيسية لوسائل الإعلام المصرية والتى تتمثل فيما يلى:

الاستقلال المحدود: يوجد فى مصر ثلاثة أشكال أساسية لملكية وسائل الإعلام:

(١) الحكومى، (٢) الخاص الموجه سياسيًا وتجاريًا، وأخيرًا (٣) المستقل، وعلى الرغم من وجود الأشكال الثلاثة فإن الشكلين الأول والثانى هما الأكثر شيوعًا على المشهد الإعلامى.

(*) أ. د. إبتسام الجندى، أ.د. وليد فتح الله، د. أمانى فهمى، د. خالد صلاح الدين الأساتذة بقسم الإعلام- كلية الإعلام.

– وسائل الإعلام الحكومية: وهى الأكثر هيمنة على المناخ الإعلامى المصرى، و قد تم استخدامها كأداة دعاية للنظام الحاكم، دعمًا لسلطة الحكومة، وتعزيزًا لوحدة الدولة والدين وهذه الوسائل كثيرًا ما يتم استغلالها لأغراض تجارية.

– وسائل الإعلام الحزبية الخاصة: وهى الوسائل المملوكة للقطاع الخاص، وتُدار بدوافع سياسية / أو تجارية، مما يجعلها شبيهة فى خصائصها بوسائل الإعلام الحكومية، وهذا النمط من الملكية الأكثر شيوعًا بين وسائل الإعلام المطبوعة.

– وسائل الإعلام المستقلة: وهى – غالبًا – الأكثر موضوعية وشفافية فى تقاريرها الإخبارية.

الرقابة: تمتلك مصر قواعد دستورية وقانونية وعرفية تقليدية لاستقلال وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تخضع لنوعين أساسيين من الرقابة:

١- الرقابة الحكومية.

٢- الرقابة المؤسسية؛ أى الذاتية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكلها تهدف لكبت حرية التعبير.

وهذا النوع من الرقابة نتج من تعدد القوانين التى يتم استخدامها مثل: مواد الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الطوارئ، وقانون الإعلام، والقوانين الدينية، فضلاً عن قوانين الاتحادات والنقابات ووزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة، والتى تتعارض جميعها مع بعض.

مراقبة الأداء الحكومى: فالسرية وصعوبة التوصل لمعلومات لمراقبة أداء الحكومة من العقبات التى تواجه وسائل الإعلام، ومما يزيد الأمر صعوبة قوانين العمالة فى القطاع العام التى تمنع من الكشف عن أية معلومات تتعلق بالعمل أو حتى المعلومات الشخصية، هذا فضلاً عن احتكار وسائل الإعلام الحكومية مصادر المعلومات لمصلحة بعض الإعلاميين وبعض المؤسسات الإعلامية الخاصة.

القيام ببعض الإصلاحات: يُعتبر تحرك مصر نحو الديمقراطية ومحاولة تحرير الاقتصاد من أهم الدوافع الإيجابية التى زادت من قدرة وسائل الإعلام على ممارسة حرية التعبير، هذا وقد أدى ازدياد المعارضة الشعبية للعاملين فى قيادة بعض

الحكومات وسائل الإعلام لتكون أكثر انتقادًا، فقامت بحل وزارات الإعلام والاعتماد على الكفاءة المهنية بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية ـــ فى محاولة لإصلاح الأوضاع.

زيادة الوعى السياسى: دعمت وسائل الإعلام، سواء القنوات الفضائية أو المواقع الاجتماعية الجديدة أو الصحافة المطبوعة الوعى السياسى والاجتماعى، كما مكن التطور التكنولوجى هذه الوسائل من تحديث نفسها، وبالتالى أصبحت أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى، وساعد الوعى بالحقوق الثقافية والسياسية المرأة فى الحصول على حقوقها، وفُتحت لها فرص العمل فى وسائل الإعلام.

تأثير الأجهزة الأمنية: تختلف الهيئات الحكومية المسئولة عن منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية السياسية من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن تأثير الأمن وأجهزة المخابرات دائمًا ما يكون واضحًا فى وسائل الإعلام.

سيطرة النخب على منح التراخيص الإعلامية: تسيطر النخبة السياسية على نحو فعال فى بعض الدول على قرارات منح التراخيص لوسائل الإعلام؛ أى أن هذه الدول ليست لديها معايير موضوعية.

قوانين منع التشهير: لوحظ أن أصحاب النفوذ والمسئولين الحكوميين لا توجه لهم الانتقادات بموجب قوانين منع التشهير، والتى تشمل ـ عادة ـ الرئيس والجيش والأجهزة الأمنية والسلطات الدينية والعاملين فى الوزارات الحكومية والبرلمانيين وذوى السلطات القانونية والقضائية وقادة الدول الأجنبية والعلماء.

تهديد الاستقلال: بات استقلال وسائل الإعلام ـــ الذى تم تحقيقه فى السنوات الأخيرة ـ مهددًا من قِبَل ذوى السلطة الدينية والمالية المتزايدة لبعض النخب الحاكمة.

الحرية المقيدة للإعلاميين: أصبح مثول الإعلاميين أمام السلطات المدنية والعسكرية جزءًا من الحياة اليومية بموجب القوانين، بما فى ذلك قانون الطوارئ، بالإضافة لوقوع انتهاكات خارجية من منطلق الحفاظ على هيبة الحكومة وسرية المعلومات، إلى جانب قائمة طويلة من القيود المفروضة على وسائل الإعلام فى محاولة للحد من حرية التعبير.

خرق الإعلاميين ـ فى كثير من الأحيان ـ لميثاق الشرف الإعلامى: تنظم قوانين

الشرف الإعلامى ومواثيقه وأخلاقيات المهنة وتقاليدها العمل الإعلامى، وفى بعض الأحيان يتم خرق الإعلاميين لمواثيق الشرف بهدف تحقيق التوازن بين حقهم فى حرية التعبير والالتزام بتقديم تقارير دقيقة ومهنية، ويُعاب على ذلك أنه غالبًا ما يفتقدهم الثقة والخبرة الكافية لتحقيق التوازن حرية التعبيرويتم وصفهم بالانحياز.

بعض المعايير المهنية: إن عدم وجود معايير محايدة أو موضوعية أو مهنية لتسيير عمل الإعلاميين يجعل القرارات تنبع عن أهواء مالكى وسائل الإعلام، كما أن عدم وجود معايير مهنية فى إدارة تلك الوسائل يحد من تطورها، على الرغم من كونها مؤسسات مهمة مسئولة ـ بدرجة كبيرة ـ يتم الاعتماد عليها من أجل معرفة الأخبار بدقة، وبالتالى يحد من دورها فى الرقابة على الأداء الحكومى، وإمداد الجمهور بمعلومات حول القضايا اليومية الهامة (عساف، ٢٠٠٧م).

العوامل التى تؤثر فى وسائل الإعلام:

توجد ثلاثة جوانب أو مستويات لحرية الإعلام، وهى: القانونية والاقتصادية والسياسية.

يبرز الجانب القانونى ليس فقط فى القوانين التى تقيد حرية الإعلام، ولكن فى تلك التى تدعمها، مثل قوانين حرية تداول المعلومات، وقوانين استقلال القضاء ... وغيرها.

أما الجانب السياسى فيشمل استقلال وسائل الإعلام من سيطرة الدولة، وإتاحة الفرصة للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديدات الرسمية التى يتم توجيهها للإعلاميين لمنع حرية التعبير.

أما الجانب الاقتصادى فيشمل نمط ملكية وسائل الإعلام وتوزيعها، وتكاليف الدخول والبقاء أو الاستمرارية فى المجال الإعلامى، وقدرة الدولة على التحكم فى الإعلانات لتحقيق مصلحة ما أو إلحاق ضرر ببعض الإعلاميين الأكثر تأثيرًا، إلى جانب التأثير السلبى للرشوة على المضمون الإعلامى، والعلاقة بين اقتصاد الدولة وتطوير وسائل الإعلام بوجه عام، ويُعَدّ الاستقلال الاقتصادى لوسائل الإعلام العامل الأكثر تأثيرًا، والذى من خلاله يمكن تحديد مدى تمتع دولة ما بالحرية، سواء كانت حرية كاملة أو جزئية.

الخلاصة أن الأبعاد الثلاثة لاستقلال وسائل الإعلام تؤثر فى تعزيز التحولات الديمقراطية الناجحة، وتساعد فى الحفاظ عليها، ولكن يبدو أن تأثيرها يختلف باختلاف الزمان والمكان؛ فالحرية السياسية تنطوى على عوامل رسمية وغير رسمية على حد سواء، مثل ضمان حرية الإعلاميين للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديد والعنف ضد الإعلاميين فى مختلف وسائل الإعلام، وعلى المنوال نفسه فإن التأثير النظرى لقانون حرية تداول المعلومات لا يمكن إنكاره، ولكن هناك حاجة ماسة لإرساء مبدأ تدفق المعلومات لضمان دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لذا ظهرت عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات:

- هل هناك علاقة بين المستويات الحالية لحرية وسائل الإعلام والديمقراطية؟
- هل هناك خصائص مشتركة بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية؟
- ما عوامل استقلال وسائل الإعلام الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية والتغيير الديمقراطى؟

حرية الإعلام:

تبين أنه من الصعب تطوير وسائل الإعلام بدون دعم المؤسسات السياسية واستقلال منظمات المجتمع المدنى ومشاركتها الفعالة فى العملية الديمقراطية، إلى جانب نشر ثقافة الديمقراطية السياسية بين فئات الشعب المختلفة (عبود ، ٢٠٠٦م)، فحرية وسائل الإعلام هى واحدة من الشروط الأساسية للمجتمع الديمقراطى، حيث ينشط المجتمع المدنى، وتبرز الشفافية فى النظام الحكومى، إضافة إلى مشاركة المواطنين من خلال إمدادهم بالمعلومات والتصويت فى انتخابات حرة ونزيهة.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالى:

١- سياسة وسائل الإعلام.

٢- الاتصالات التنظيمية.

٣- القائم بالاتصال.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور المصرى.

٥- مواثيق الشرف الصحفى فى العصر الجديد.

السياسة الإعلامية:

يُعتبر الإنتاج الإعلامي والخدمات الإعلامية منتج اقتصادى وثقافى، فهو المكون الرئيسى لتشكيل الرأى العام، حيث ينقل القيم والأفكار، بالإضافة لكونه وسيلة معرفية بالدرجة الأولى، وقد نتج عن هذه الشخصية المزدوجة صراع فى القيم التى تعكسها كل من السياسة الإعلامية والسياسة العامة للدولة؛ فالسياسة الإعلامية معنية باستيعاب كل من القيم الاقتصادية والثقافية لتمكين وسائل الإعلام من تلبية أهدافها الاقتصادية والمركزية، أما السياسة العامة فهى المسئولة عن وضع دستور لتنظيم المجتمع، وتتضح أهمية هذا الصراع كلما طفت على السطح القضايا الملحة التى تنتج عن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على المنافسة من جهة وتأمين تعددية وسائل الإعلام من جهة أخرى.

ويُلاحظ قيمة هذا الصراع فى وضع السياسة الإعلامية، وكذا عمليات الإصلاح الخاصة بتنظيم الإعلام، حيث تقوم المؤسسات بدور مهم فى تشكيل القيم وتحديدها وتعزيزها أو تعديلها، ويُعتبر الصراع بين المصالح المتضاربة مكونًا أساسيًا لتغيير السياسة المتنازع عليها، كتخفيف أو إلغاء لائحة تنظيم المنافسة فى قطاع محدد، بهدف تطبيق قانون المنافسة العامة، وقد حدد (تاتشر ورين، ٢٠٠٤م) الإستراتيجيات الآتية المستخدمة فى الصراع، مثل: العزل المؤقت والفصل فى قضايا العزل المؤسسى، فضلاً عن بنود سياسات الإعلام (أغسطس، ٢٠٠٨م).

غياب الرقابة:

غياب الرقابة الرسمية: تُعتبر الرقابة على وسائل الإعلام من المسائل المتعارف عليها فى كل بلدان العالم، ويظهر الاختلاف الوحيد بين بلد وآخر فى الدرجة والأسلوب وحجم السلطة الحكومية التى تمتلك السلطة القانونية لفرض تلك الرقابة، فالنظرية الدستورية والقانونية بشأن الرقابة مسألة واحدة؛ ولكن تطبيقها وممارستها شىء آخر، ففى مصر يمنع دستور ١٩٧١م ـ الدستور المطبق حتى الآن ـ أية رقابة إلا فى أوقات الحرب والأزمات، وقد صدر القانون الأول الذى يحدد وظيفة الإدارة العامة للرقابة فى مصر عام ١٩٧٥م ليُحرّم الأنشطة التى تضر بالأمن القومى والدينى، والإساءة للمسئولين، ونقد السياسات الحكومية، بالإضافة لتجريم العنف وتقديم الإثارة الجنسية.

العوامل التى تحد من استقلال الإعلام:

تحد بعض العوامل الداخلية والخارجية من استقلال الإعلام، وتشمل العوامل الداخلية الإجراءات التى تتخذها السلطات المختلفة والجماعات السياسية والاجتماعية والدينية للحد من حرية التعبير لكل من المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، أما العوامل الخارجية فتشمل ضغوط النخب الحاكمة والمسيطرة.

١- **تمويل وسائل الإعلام:**

تمول الحكومة الإعلام الرسمى أو الحكومى، بخلاف الإعلام الخاص الذى يعتمد تمويله بشكل أساسى على الإعلانات والاشتراكات والمبيعات، وهذا يطبق بوضوح فى الإعلام المصرى، حيث تعتمد كل وسائل الإعلام المملوكة للدولة (كالتليفزيون والراديو والمطبوعات الصحفية) على الدعم المالى المقدم من الحكومة.

٢- **الهيكل التنظيمى:**

ينبغى لإصلاح منظومة وسائل الإعلام إعطاء الاهتمام لمجالين من مجالات منظومة الإعلام، وهما: بث الخدمة العامة وحسم الجدال الدائم حول حدود حرية التعبير.

ويبقى السؤال الرئيسى حول كيفية اعتماد الآفاق المستقبلية لبث الخدمة العامة على كل من البيئة المؤسسية ومعايير الدولة مطروحًا للإجابة عليه، إلى جانب مجموعة القيم التى على أساسها يتم تقويم واضعى السياسة.

هذا ويرى معظم الباحثين أنه بالإضافة إلى تعرض الأفراد للأخبار، فهناك عدد من العوامل المجتمعية التى تؤثر فى الدعم السياسى لنظام معين ومؤسساته، كالخطة المؤسسية والأداء الاقتصادى والثقافة وخصائص النظام الإعلامى للدولة. كما يشكل النظام الإعلامى لدولة ما بدوره الدعم الجماهيرى للنظام السياسى، مستندًا فى ذلك إلى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة والشئون العامة.

٣- **القائمون بالاتصال:**

حرية التعبير:

يكفل الدستور المصرى الحق فى حرية التعبير بكل أشكاله وصوره، بما فى ذلك الحق

فى حرية تبادل المعلومات والحق فى إبداء الرأى، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع العملى يشهد ضياع هذا الحق نتيجة وجود العديد من القوانين واللوائح والممارسات الحكومية، فتصبح ممارسة هذا الحق الاستثناء وليست القاعدة.

ومع ذلك فلا يمكن إنكار حماية الدستور المصرى لحرية الرأى ــ خاصة النقد البناء ــ كما يؤكد حرية الصحافة، ويمنع الرقابة على الصحف والإغلاق الإدارى لوسائل الإعلام، وكذلك يتيح حرية تكوين الجمعيات للإعلاميين، وإنشاء المؤسسات الإعلامية الخاصة، وجماعات مراقبة وسائل الإعلام.

ولا يفوتنا تأكيد عدم وجود تعريف محدد للحرية فى الدساتير أو القوانين فى كثير من البلدان، كما لا يوجد قانون يتعلق بحق أجهزة الرقابة فى تكوين جماعات لدعم عدم وجود رقابة على الإعلام، وذلك بخلاف بعض المواد فى اللائحة الخاصة بقليل من المنظمات، مثل: منظمة "هيومن رايتس واتش"، واللجنة المصرية لحقوق الإنسان ولجنة الصحفيين على هذه الحقوق.

القدرة على الحصول على المعلومات:

الحق فى الحصول على المعلومات خاضع تمامًا لأهواء مسئولى السلطات الحكومية، سواء وجد القانون الحامى لهذا الحق أم لا، فى مصر ــ على سبيل المثال ـ على الرغم من أن الدستور المصرى يضمن حقوق الإعلاميين فى الحصول على المعلومات، ويمنع قانون العقوبات القيود التى قد تعوق تدفق المعلومات العامة "غير السرية" إلا أن اعتبار الحكومة المصدر الوحيد للمعلومات الرسمية قد يقيد التدفق الحر للمعلومات، كما يُمارس التقييد أيضًا عندما يتم تقديم دعاوى قضائية فى محاكم خاصة لمحاكمة من يقومون بنشر معلومات لا ترغب الحكومة فى تداولها إعلاميًا.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور:

من الضرورى تعزيز مشاركة الجمهور، وخاصة من خلال القنوات الإقليمية التى تسهل عملية التدفق الحر للأفكار والمعلومات التى لا غنى عنها لكل من الحرية الفردية والأداء الفعال للعملية الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فقد اتجه واضعو السياسيات والقوانين لوضع سياج حول عملية الحصول على المعلومات ومبرراتها. وقد يتصور البعض وجود توافق بين فكرة الوصول إلى الجماهير والوصول إلى وسائل

الإعلام، ولكن هذه ليست هى الحالة، لا سيما فى البيئة الإعلامية الآن، لاتسامها بشدة التعقيد والصعوبة فى الوصول إلى وسائل الإعلام، ومن ثم الوصول إلى الجماهير. كما أن هناك عوامل أخرى يستفيد منها القائم بالاتصال وتؤثر فى عملية الوصول إلى الجماهير؛ فمن يملكون قدرة الوصول إلى وسائل الإعلام لديهم قدرات متفاوتة للوصول إلى الجماهير، وقد أُثير جدل واسع حول مفهوم قدرة المتحدث على الوصول إلى الجماهير، وتم استبدال هذا المفهوم فى السياق الإعلامى بقدرة المتحدث على الوصول إلى الإعلام (نابولى ٢٠٠٣م).

مصداقية وسائل الإعلام:

فى عالمنا الإعلامى المعقد، يُعتبر وجود متلقى قادر على التفكير والتعامل بإيجابية مع وسائل الإعلام أمرًا مكونًا أساسيًا من مكونات الإعلام الجيد، وهو بدوره المكون الأهم فى التحول الديمقراطى، حيث تحتل التربية الإعلامية موقعًا مهمًا فى دمقرطة الإعلام، إلى جانب إعادة النظر فى الهياكل الإعلامية والملكية الإعلامية التى تحدد بدورها المضمون، وجودته ودقته ... إلخ، فالحافز لتعظيم الربح فى النظام الإعلامى التجارى يحد من تنوع وجهات النظر المعروضة.

ولقد تبين أن معدلات المصداقية ترتبط بالتعليم المعنى بتعزيز التفكير النقدى، فى حين اقترحت دراسات سابقة أخرى أن ملكية وسائل الإعلام تزيد من تشكك الفرد حول ما يُقدم من معلومات، كما أشارت بعض نتائج البحوث إلى أن وسائل الإعلام المستقلة ذات مصداقية أعلى من مصادر المعلومات التى تحركها دوافع سياسية.

٥- وضع معايير واضحة لأخلاقيات الإعلاميين المهنية:

تختلف المعايير الإعلامية من حيث الشكل والمضون والتطبيق من بلد لآخر، على الرغم من أنها ــ بوجه عام ــ محددة بمواثيق الشرف والقوانين والمبادىء الأخلاقية العامة الخاصة بكل دولة، وغالبًا ما يحاول الإعلاميون تطبيق هذه المعايير أثناء ممارستهم لحقهم فى حرية التعبير، وهناك عدد من التوصيات لمساعدة الخبراء لقياس استقلال ونزاهة وكفاءة الإعلام المصرى تتمثل فى التقسيمات الثلاثة التالية:

الفئة الأولى قدمت تصورًا للبيئة القانونية التى تحمى حقوق العاملين فى الإعلام، ويتطلب خلق مثل هذه البيئة إقرار قوانين جديدة وإصلاح القائم منها.

بينما تتضمن الفئة الثانية توصيات تهدف إلى دعم المؤسسات الإعلامية، سواء من حيث مهارات العاملين بها أو من حيث استقرارها المالى.

أما الفئة الثالثة فتركز على بناء الأخلاقيات المهنية للإعلاميين وضمان استمراره لتحسين مهاراتهم.

تحقيق الاستقلال: وذلك بوضع القوانين الخاصة بحرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة، وتسهيل الحصول على المعلومات، وتغييب الرقابة، وفرض سيطرة تحريرية عادلة ومسئولة، وضمان استقلال الشخصية الإعلامية.

النزاهة: من خلال معايير واضحة وأخلاقيات مهنية تشمل على البحث عن الحقيقة، والأمانة، والإخلاص، والدقة، والموضوعية، واحترام مصادر الأخبار، وتجنب السب والقذف، ورفض الرشوة، سواء أكانت فى شكل نقدى أو عينى، ومحاربة الفساد، ورفض الخضوع لآراء الآخرين، كالقوانين المناهضة للفساد والتمييز، من خلال تنوع المضمون الإعلامى والفرص المتساوية للحصول على المضمون.

الكفاءة: تتمثل فى المؤهلات المهنية والمعايير الواضحة والموضوعية لممارسة الإعلام، وتوفير فرص التدريب الدورى للوصول إلى المهنية وغياب التمييز والقيود المجحفة.

التوصيات الخاصة بإصلاح النظام الإعلامى:

تشمل الإصلاحات ما يلى:

- سن وتنفيذ القوانين التى تضمن الوصول إلى المعلومات الدقيقة.
- إصلاح القوانين الحكومية التى تدعم سرية المعلومات.
- القضاء على ما يُعرف بالأعراف المقدسة.
- سن وتنفيذ مواثيق الشرف الخاصة بالإعلاميين.
- القضاء على التعبيرات التى تشير إلى مفاهيم عامة.
- سن قانون لمحاربة الفساد فى وسائل الإعلام.
- وضع القوانين التى تمكّن الإعلاميين من تشكيل المؤسسات الإعلامية والمشاركة فيها.

- إصلاح القوانين لنقل الولاية القانونية على الإعلاميين من محاكم أمن الدولة إلى المحاكم المدنية العادية أو إلى (محاكم متخصصة فى الشئون الإعلامية).
- وضع القوانين لإعطاء الإعلاميين حقوقهم بموجب قانون العمل.
- إلغاء الرقابة على وسائل الإعلام.
- تعديل قوانين التشهير لحظر حبس الإعلاميين.
- سن القوانين الاستثنائية التى تُطبق أثناء العملية الانتخابية.
- سن قانون يحظر الدعاية الاحتكارية فى وسائل الإعلام.

بناء المؤسسة: وتشمل توصياتها ما يلى:

- الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.
- تطوير كفاءات تسويقية جديدة.
- خلق مصادر تمويلية جديدة مع تشجيع الشراكة الإعلامية المحلية والدولية.
- تعزيز الديمقراطية من خلال خلق وسائل إعلام ذات شكل خاص، والترويج لسوق للإعلانات أكثر قدرة على المنافسة بتطبيق سياسات إعلانية شفافة.

بناء القدرة وعادات النزاهة ممثلة فى:

• تدريب الإعلاميين على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال تكنولوجيا وسائل الإعلام.

• تدريب الإعلاميين على إدارة وسائل الإعلام والإنتاج الإعلامى.

• تدريب أعضاء من المؤسسات الإعلامية فى مجال الأخلاقيات المهنية، وتدريب العاملين فى وسائل الإعلام حتى يتمكنوا من تعليم أقرانهم.

مواثيق الشرف والتى تركز على:

- قول الحقيقة، فالإعلاميون مراقبون مستقلون للحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات.
- تحرى الدقة لمنع الفبركة؛ أى تزوير الأخبار.
- امتناع الصحفى عن قبول الرشوة.

- وضع حد لتضارب المصالح الناشئ عن تنافس المصالح المالية أو الفردية فى مهنة الإعلام.
- التعامل مع الأخبار على أساس من الثقة؛ إذ يمكن خداع الجمهور باستخدام الكاميرا بسهولة تكون الصور، فتشوه وتضلل عن طريق برامج الفوتوشوب.

وأخيرًا، من الضرورى لتحسين أداء التليفزيون المصرى الاعتماد على التكنولوجيا، ودمج بعض القنوات، وضمان استقلال عملية تحرير الأخبار، وتقييد قانون الرقابة على وسائل الإعلام.

قائمة المراجع

المراجع الأجنبية :

1- Ashley، S. , Poepsel، M. A. and Willis, E. N., 2010-06-21 "Media Literacy and News Credibility: Does Knowledge of Media Ownership Increase Skepticism in News Consumers?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention & Exhibition Centre, Suntec City, Singapore Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-09 from :

http://www.allacademic.com/meta/p403867_index.html

2- Assaf, S., 2007-05 "Comparative Report on the State of the Media in Egypt, Jordan، Lebanon and Morocco" Paper produced as Part of the UNDP's "Promoting the Rule of Law and Integrity in Arab Countries" project.

3- Baker, E.W.(2007)Media Concentration and Democracy, Why ownership matters. New York:Cambrigde University Press.

4- Biswas، M. , 2009-01-07 "Media Freedom، Governance and Civil Society" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Hotel Intercontinental، New Orleans، LA<PDF>. 2011-03-11 from:

http://www.allacademic.com/meta/p282073_index.html

5- Chung, J. , 2008-05-22 "Political Economy of Media Reform in Taiwan and South Korea in the 1990s: With a Focus on the Development of Cable Television" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal، Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p233890_index.html

6- Conley، D. , 2009-11-11 "Media Law and Ethics: Intersection of The New York Times Code of Ethics and Cases" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention, Chicago Hilton & Towers، Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from:

http://www.allacademic.com/meta/p319022_index.html

7- Himelboim،I & Limor، Y. (2011) Media Institutions، News Organizations، and the Journalistic Social Role Worldwide: A Cross-National and Cross-Organizational Study of Codes of Ethics. Mass Communication and Society، Vol.14 ، p.71–92

8- Humphreys، P. J. , 2008-05-22 "Digital Convergence, European Competition Policy, and the Future of Public Service Broadcasting: The UK and German Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal، Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p230808_index.html

9- Humphreys, P. J. , 2009-05-20 "Globalization, Regulatory Competition, and Audiovisual Regulation: The French, German, and UK Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from

http://www.allacademic.com/meta/p299872_index.html

10- Ibrahim, N. M. ,2003-05-06 " NGOs as Civil Society Actors on Media Policy Change in Egypt: Capacity Building within a Contextual Framework" Report produced for Stanhope Centre for Communications Policy Research.

11- Johal، S. , Williams، K. H., Froud, J. and Leaver, A. D., 2009-02-15 "Private Equity and the Political Division of Ownership" Paper presented at the annual meeting of the ISA's 50th ANNUAL CONVENTION "EXPLORING THE PAST, ANTICIPATING THE FUTURE", New York Marriott Marquis, NEW YORK CITY, NY, USA Online <PDF>. 2011-03-11 from

http://www.allacademic.com/meta/p311697_index.html

12- Just، N. ، 2008-05-21 "Measuring Media Concentration and Diversity: New Approaches and Instruments in Europe and the USA" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، TBA، Montreal، Quebec، Canada Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-12 from

http://www.allacademic.com/meta/p231014_index.html

13- Magpanthong، C. and McDaniel، D. ، 2009-11-11 "Thailand's Media Reform: An Analysis of Controversy" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention، Chicago Hilton & Towers، Chicago، IL Online <PDF>. 2011-03-10 from http://www.allacademic.com/meta/p368247_index.html

14- Napoli، P. ، 2003-05-27 "Access to the Media Versus Access to Audiences: The Distinction and its Implications for Media Regulation and Policy" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott Hotel، San Diego، CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from

http://www.allacademic.com/meta/p111624_index.html

15- Rivera، G. and Valenzuela، S. ، 2009-05-20 "Mediated Political Support: How Press Freedom، Media Ownership، and News Exposure Combine to Influence Support for Democracy and Political Institutions" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott، Chicago، IL Online <PDF>. 2011-03-10 from

http://www.allacademic.com/meta/p295227_index.html

15- Robinson، J. A. and Kim، J. ، 2004-05-27 "Modeling the relationship between family media use، perceived media influence، and rulemaking." Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، New Orleans Sheraton، New Orleans، LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from

http://www.allacademic.com/meta/p113288_index.html

16- Taylor، M. and Napoli، P. ، 2003-05-27 "Media Credibility in Bosnia: A Longitudinal Analysis of Public Opinion" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott Hotel، San Diego، CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p111705_index.html

17- Toft، A. and Cunningham، S. ، 2007-05-23 "Media and Movement: Is Democracy Now What Democracy Looks Like?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، TBA، San Francisco، CA Online <PDF>. 2011-03-13 from http://www.allacademic.com/meta/p169738_index.html

18- Thomson Reuters Foundation (2006) Ethics Handbook for Journalists.

19- Winfield، B. H. and Peng، Z. ، 2004-05-27 "Marketplace or Party Controls? The Chinese Media in Transition" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، New Orleans Sheraton، New Orleans، LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p113231_index.html

البث للصالح العام : التحول من سيطرة الدولة إلى الخدمة العامة
Prof. Dr. Steven Barnett

د. الأميرة سماح وأ. إيمان طاهر

تحتاج خدمات البث العام، أو خدمات الصالح العام - إن جاز التعبير - لتوافر بيئة بعينها تقوم على أربعة محددات، هى: أن تكون خدمات طويلة المدى، عوضًا عن الاهتمامات الطارئة أو المؤقتة، وأن تكون ذات مرجعية وخلفية مجتمعية، بحيث تتبع من المناخ النفسى والثقافى والسياسى لأية أمة، وأن تمتلك روح الثبات والمقاومة للقوى السياسية التى قد تسعى للتقليل من شأن هذه الجهود لأى سبب من الأسباب، وأخيرًا أن تمتلك القدرة على مقاومة المنافسين التجاريين الذين قد يسعون إلى تهميش وتقليل أثر مثل هذه الخدمة.

وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تأخذ بيئة بث الخدمة العامة الناجحة فى الاعتبار أهم ثلاثة جماعات من "أصحاب المصلحة"، وهى:

١- المواطنون (لضمان مستوى ثقتهم/وقرب المضمون إليهم):

من أهم ما ينبغى توافره من شروط فى خدمات البث العام أن يقتنع المواطنون بأن القائمة بالاتصال فى هذه النوعية من الخدمات جديرون بالثقة، وذو صلة بهم وبقضايا حياتهم اليومية، ولتحقيق ذلك يجب على القائمين على الإعلام العام مراعاة الآتى:

١- أن تكون المعلومات والتقارير دقيقة ونزيهة، ولا يشوبها أى تحيز سياسى أو أيديولوجى متعمد.

٢- على القدر نفسه من الأهمية لا بد من ضمان ألا تخدم المادة الإعلامية - أيًا كان نوعها - الأجندات السياسية أو التجارية أو المصالح الخاصة لمالكى وسائل الإعلام.

٣- أن يتم الاعتراف - طوعًا - بأية أخطاء أو معلومات غير دقيقة أو مغلوطة وتصحيحها.

٤- أن يتم التعامل مع شكاوى المشاهدين والمستمعين أو مستخدمى الإنترنت بنزاهة وشفافية ووفقًا للإرشادات وإجراءات الشكاوى المعمول بها.

٥- أن يتمكن جميع المواطنين من المشاركة والتواصل دون رقابة أو وساطة، الأمر الذى يعزز من مناخ حرية الرأى والتعبير عن الذات.

٦- ألا يسمح بإهانة أو التقليل من شأن الأقليات أو الأفراد عبر تصويرهم بشكل سلبى.

٧- وأخيرًا أن يشعر جميع المستخدمين - سواء فى التليفزيون أو الإذاعة أو الإنترنت - بالارتباط والانتماء لخدمة البث، ويؤمنوا أنها تخدم "الناس أمثالهم" كما ينبغى.

٢- منتجو المضامين الإعلامية(الفرصة والحماية):

يجب أن يضمن منتجو المضامين الإعلامية أن لديهم الفرصة الكافية، والأجور المناسبة لإنشاء برنامج أو محتوى عبر الإنترنت ذى جودة عالية، ووفقًا لمعايير الشفافية المتعارف عليها فى الممارسات المهنية المختلفة للتحرير، ولتحقيق ذلك يجب على المذيعين والقائمين على العمل بهذه المحطات ضمان الآتى:

١- أن يتم تأسيس ميثاق تحريرى واضح للسلوك وتنفيذه، الأمر الذى يحدد ويعرف بدوره محددات الإبداع المهنى والتوقعات الصحافية.

٢- ضمان التشجيع العلنى للابتكار والإبداع والطموح، والأهم هو الحق فى الفشل.

٣- تطبيق جميع المواثيق وأطر الممارسة المهنية على جميع تخصصات البرامج، وليس الصحافة فقط.

٤- تطوير ثقافة تعزيز النزاهة والإنـصاف وتجويـد العمـل والتمثيـل الـصحيح للأقليات.

٥- ضمان توافر الحماية القانونية، سواء من الدولة وتدخل المـلاك، أو حتـى عـلى مستوى نزاهة المواثيق القانونية.

٣- مجموعات النخبة (الاحترام والطمأنينة):

ينبغي على السياسيين المنتخبين، وزراء الحكومة وأحزاب المعارضـة، فـضلاً عـن قادة الرأى الأبرز كالقضاة والقوات المسلحة، أن يشعروا بالاطمئنان بـأن بيئـة البـث مسئولة، ولكن يجب أيضًا احترام اسـتقلالها، حتـى عنـدما تتعـارض مـع المحتـوى التحريرى، ولتحقيق ذلك يجب استيفاء عدد من الشروط، أهمها:

١- تقديم الضمانات الدستورية التشريعية التى يحتاجهـا المـذيعون والـصحفيون لضمان حمايتهم من التدخل السياسى.

٢- يجب أن تتلاءم هذه الآليات مع البيئة الدستورية والمناخ العام للأمة.

٣- يجب أن تكون أية ترتيبات دستورية جديدة تبعث عـلى الثقـة فى الـسياسيين ومجموعات النخبة، مـن منطلـق التأكيـد عـلى أن النظـام يخـضع للمـساءلة الديمقراطية.

٤- يجب على هذه الجماعات فى المقابل احترام هذه الترتيبات، ولـيس الـسعى إلى تقويضها.

وتنطبق الشروط السابقة على كـل مـن الـسياسيين المنتخبـين والـوزراء والـزعماء الدينيين والمعلمين والقضاة وكبار أعضاء الجيش وقوات الشرطة.

وتبقى الكيفية التى يمكن من خلالها التوفيق بين حق المساءلة السياسية مع ضمان الاستقلال والحرية كأحد أهم الألغاز لجميع أنظمة البث، وخاصة فى الـديمقراطيات الناشئة.

ويظل الأسلوب الأمثل لاحتضان أصحاب المصلحة الثلاثـة سـالفة الـذكر، هـو تنفيذ خمس مهمات إستراتيجية أساسية هى كالتالى:

١- وضع مبادئ واضحة لبث الخدمة العامة.

٢- تطبيق هذه المبادئ على النظام ككل وليس بث الخدمة العامة فقط.

٣- التفكير بشكل خلاق بشأن أساليب التمويل.

٤- إنشاء نظام تنظيمى قوى.

٥- تعزيز الخدمة العامة لا تهميشها.

وتلقى الصفحات التالية مزيدًا من الضوء على المهمات سالفة الذكر.

١- وضع مبادئ واضحة لبث الخدمة العامة:

وضع مرّ بث الخدمة العامة عبر عدد لا يُحصى من المحاولات التى سعت لتعريفه وإعادة تعريفه فى الديمقراطيات الناضجة، وربما كانت المحاولة البريطانية هى أهم وأشهر المحاولات، خاصة فى شكلها الأخير والتى ظهرت للنور عام ٢٠٠٥م تحت اسم "أوفكوم" (Ofcom)، وفى هذه المحاولة تم وضع أربعة أهداف لبث الخدمة العامة فى بريطانيا، وهى فى مجملها قابلة للتطويع والتبنى لتتواءم مع المتطلبات الثقافية والديمقراطية فى الدول الأخرى، وهذه الأهداف هى:

١- إعلام أنفسنا والآخرين، وزيادة فهمنا للعالم من خلال المعلومات والأخبار وتحليل الأحداث الجارية والأفكار.

٢- إثارة اهتمامنا ومستوى معارفنا بالفنون والعلوم والتاريخ وغيرها من الموضوعات من خلال المحتوى الذى يمكن الوصول إليه، ويمكن أن يشجع على التعلم غير المباشر.

٣- تقديم هويتنا الثقافية وتعزيزها من خلال تقديم البرامج ذات الطابع البريطانى الأصيل، وعلى المستوى الوطنى والإقليمى قد تعمل هذه البرامج - فى بعض الأحيان - على تحفيز الجماهير للترابط وتقاسم الخبرات معًا.

٤- أن يجعلنا على معرفة بمختلف الثقافات ووجهات النظر، من خلال البرامج التى تعكس حياة الناس وغيرها من الطوائف الأخرى، سواء داخل المملكة المتحدة أو أية أماكن أخرى غيرها.

٢- تطبيق هذه الآليات على النظام الإذاعى ككل وليس مجرد محطة إذاعية بعينها:

هناك افتراض خاطئ بأن محطات الخدمة العامة والإعلام الممول تمويلاً عامًا يعنيان الشيء نفسه، وواقع الأمر أنهما ليسا كذلك، فالإعلام الذى يتم تمويله تمويلاً عامًا هو إعلام خاضع للمساءلة المجتمعية، أما إعلام الخدمة العامة فله فلسفة مختلفة تجعله مرتبطًا بمبادئ الديمقراطية والمحاسبة أكثر من كونه مرتبط بآليات السوق سعيًا لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- يمكن تطبيق التزامات بث الخدمة العامة على القطاع التجارى، فى مقابل بعض المزايا مثل حرية الحصول على مساحات من الأثير، وقد تتضمن هذه الالتزامات التمويل المناسب فى أوقات الذروة للخدمة الإخبارية أو برامج الأطفال الموجهة لأطفال البلد الأصليين.
- ينبغى على جميع المذيعين الاعتماد على حد أدنى من البرامج المنتجة محليًا، وبالتالى تقليل مستوى الاعتماد على البرامج المنتجة بالخارج، وخصوصًا من الولايات المتحدة، وهو ما يضمن من ناحية أخرى تعزيز الثقافة الوطنية.
- من الحوافز الأخرى التى يمكن أن تُقدم لقطاع الخدمات التجارية الحصول على نطاقات أكبر من الأثير للخدمات الإذاعية عالية الجودة، أو الحصول على ميزات إنتاج البرامج بتقنيات التكنولوجيا المتقدمة.
- لا يجب على الإعلام الممول من المال العام أن يكون مملوكًا للقطاع الخاص؛ فعلى الرغم من أن القناة الرابعة فى المملكة المتحدة تُمول من القطاع الخاص الإنجليزى، إلا أنها مملوكة للقطاع العام، وتعمل على مبادئ الخدمة العامة التى حددها البرلمان.
- من النماذج الممكنة لأنماط ملكية الإعلام الممول تمويلاً عامًا الصناديق الخاصة أو الملكيات المشتركة (الشركات المساهمة)، وهى نماذج أثبتت فعاليتها بشكل خاص فى مبادرات المجتمعات المحلية، مثل الإذاعة المحلية.

٣- تطوير هيكل تنظيمى قوى وفعَّال:

لا قيمة لبرامج الخدمة العامة بمعزل عن إطار تنظيمى يضمن المراجعة والتدقيق، وربما هذا هو العنصر الأكثر صعوبة، ولكنه الأكثر ضرورة لأطر عمل الخدمة

العامة ؛ إلا أن الإطار التنظيمي هنا ذو طبيعة إيجابية ، بمعنى أنه يعمل على تشجيع مضامين وبرامج بعينها لخدمة الصالح العام ، فى الوقت نفسه ينأى عن الجانب السلبى الذى يعنى أن المحتوى لا يتنافى مع المعايير العامة مثل الذوق واللياقة.

- ينبغي على أى كيان تنظيمي أن يتمتع بسلطة برلمانية، وأن يتمتع بالموارد الكافية، كما يجب أن يكون هناك نظام للمساءلة أمام البرلمان، وأخيرًا يجب أن يطالب كبار الموظفين بوجه خاص بدرجة من احترام صناعة الإعلام.
- لا بد أن تُقنن هذه الالتزامات التنظيمية بشكل واضح يضمن ألا تكون أفعالها تعسفية أو غير عادلة، بل يجب أن تتأصل فى أطر واضحة يضعها البرلمان.
- ينبغي أن يكون جزءًا أساسيًّا من هذه الالتزامات مهمة جمع البيانات العادية، وذلك عن طريق استخدام أساليب القياس التجريبية الشفافة والموثوق بها والمتفق عليها.
- ينبغي أن تشمل ـ ولكن ليس بالضرورة أن تكون محدودة ـ ساعات الاستثمار فى الإنتاج الأصلى، والتنوع البرامجى، وحجم الجمهور وتركيبتهم، واتجاهات الجمهور ومدركاتهم، وعدد الساعات المخصصة للأخبار والبرامج الإعلامية.
- ينبغى إعطاء اهتمام خاص للاستثمار فى الإنتاج والمعلومات وتكوين الجمهور أثناء ذروة المشاهدة والاستماع، وسهولة الوصول عبر الإنترنت.
- ينبغي وضع معايير التحرير على أساس من المشاورات مع أصحاب المصلحة، وينبغي تحديثها بانتظام.
- وأخيرًا فى حال عدم الوفاء بالالتزامات التنظيمية، لا بد أن يوقع على هذه الخدمات مجموعة من العقوبات، تبدأ من الغرامات والتحذيرات، وتنتهى عند مصادرة رخص البث.

وهكذا يصبح الإطار التنظيمى الفعال ضمانة حيوية لتحقيق تلك الأغراض العامة أو المدنية التى هى حلول قد يعجز السوق الحر عن تنفيذها أو قد يكون غير مهيأ لها وفقًا لقواعده.

ولا يقتصر هذا التحليل على صناعة الثقافة فحسب، ولكن يمكن أيضًا أن يُطبق على مجالات أخرى من مجالات الحياة العامة التى قد يغرقها التوجه السوقى دون الاهتمام بالصالح العام للأفراد.

ومن أبرز مؤيدى هذا التوجه والأكثر إقناعًا "روبرت رايش"، وزير الدولة السابق فى حزب العمل فى عهد الرئيس "بيل كلينتون"، وأستاذ السياسة العامة فى "بيركلى"، والذى قال مؤخرًا:

"لقد أصبحت الأسواق الآن مهتمة بشكل كبير بالاستجابة للرغبات الفردية، من خلال تقديم أفضل العروض، ولكنها سيئة للغاية فى الاستجابة لأهداف جماعية نود أن نحققها معًا.

وتضغط الشركات للحصول على أرباح ، فى حين أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لحماية الصحة العامة والسلامة والبيئة ، وحقوق الإنسان ضد احتمال كون المسئولين التنفيذيين عرضة للضغط لقطع نقاط التواصل بين الجميع.

٤- التفكير الخلاق بشأن أساليب التمويل:

تمثل مشكلة الحصول على موارد وعائدات واحدة من القضايا الأكثر صعوبة فى مجال الخدمة العامة ، سواء لمحطات الخدمة العامة ، أو للمحافظة على مستوى برامج خدمة الجمهور من خلال القنوات الممولة تجاريًا ، والتى قد لا توفر عوائد تجارية ممتازة ، (وبالتالى تكون أقل جاذبية إلا إذا أُعيد هيكلتها ، وانفق عليها بسخاء) ، وتقدم لنا الخبرات الدولية مجموعة من الاحتمالات والمداخل الممكنة فى هذا الشأن منها :

- قد تكون رسوم التراخيص المنزلية وسيلة جيدة للتمويل فى بعض البلدان، وإن كانت ليست الخيار الوحيد ولا بالضرورة هى الأسلوب الأمثل، خاصة فى الديمقراطيات الناشئة.
- قد تكون هناك طرق أخرى أكثر قبولاً، منها فرض ضريبة عامة للأسرة التى تتمتع بخدمات الإذاعة، من خلال إضافتها على فواتير المرافق العامة مثلاً، أو على شكل ضريبة مبيعات صغيرة، أو ضرائب إضافية على التبغ والكحول... إلخ.

- خيار آخر يتمثل فى دمج كافة الأساليب معًا من خلال إدخال رسوم التراخيص، مع النظام المختلط والإعلانات، وهو ما يقلل من الأعباء المنزلية، ويحد من سيطرة الإيرادات القادمة من القطاع التجارى.
- قد تفرض رسوم للحصول على النطاق من قبل الشركات التجارية، رغم أن هذا يقلل من مجال فرض التزامات البرامج التى قد تكون أقل ربحية.
- قد تفرض ضريبة صغيرة على مقدمى خدمات الإنترنت (ISP) أو مشغلى الهاتف المحمول؛ لأنهم يستفيدون من الوصول إلى عملائهم لخدمات البث، (وقد تم مؤخرًا تنفيذ هذا فى كل من فرنسا وإسبانيا).
- وبالمنطق نفسه، يمكن فرض ضريبة صغيرة على النطاق المحلى وكوسيلة لزيادة العائدات من المستهلكين ومقدمى خدمات الإنترنت (ISP).
- معظم دول الاتحاد الأوروبى تفرض ضريبة على أجهزة التسجيل ـ مثل تيفو، وسكاى بلس، ومسجلات دى فى دى وغيرها ـ على أساس أن الدافع الأساسى وراء بيعها أو تأجيرها هى جاذبية المواد المذاعة.
- هناك تأييد متزايد داخل أوروبا لتوليد الرسوم من محرك البحث أو مجمع الأخبار مثل (جوجل وياهو)، على أساس أنهم يستقون الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء الكبرى، وهم فقط يعيدون تدويرها.

وبالطبع ستثير مثل هذه المقترحات اعتراضات واسعة ليس فقط من الناخبين، ولكن من اللاعبين الكبار فى السوق أيضًا الذين سوف يشكون من أن العبء المالى سيضعف الطلب على خدماتهم، وبالتالى يضعف الاقتصاد، وسيتم تضخيم هذه الاعتراضات من قِبَل جماعات المصالح الصحفية التى قد تعترض لأغراض الملكية أو لتحقيق طموحاتها الخاصة فى مجال البث.

تساهم التصورات السابقة لتوفير الموارد المادية الكافية بشكل كبير فى تعزيز الهوية الوطنية والتاريخ واللغة والثقافة والتنوع الدينى، فضلاً عن ترسيخ الديمقراطية الجديدة، وبعبارة أخرى فإن ما قُدِم بشأن تمويل محطات الخدمة العامة سوف يسهم فى إرساء أسس ديمقراطية سليمة وثقافة مستقبلية ، تُبرِز أهمية الاستثمار فى التعليم والصحة والدفاع وهى الرسالة التى من الصعب أن تنقل إلى المشرعين

(والواقع أثبت عدم جدوى ذلك بالفعل خلال المناقشات التى جرت مؤخرًا فى المملكة المتحدة) لكنها حيوية لدعم القضية بقوة وبشكل متكرر.

٥- **ترسيخ مبادئ الإذاعة العامة.**

القناة أو المحطة الممولة من القطاع العام (سواء كان تمويلًا جزئيًا أو من خلال الإيرادات التجارية) يجب أن يكون ذا خلفية ثقافية واسعة بشأن الأحوال المعيشية اليومية لمستمعيه ومشاهديه ومستخدمى الإنترنت.

- وهكذا ينبغى له أن يقدم مجموعة من البرامج التى تروق لقطاع واسع من الأذواق والاهتمامات وتقديم" شىء للجميع"، من كوميديا الموقف، إلى الدراما الشعبية، ومجموعة متنوعة من البرامج الرياضية والأفلام الوثائقية، وبرامج الفنون والأخبار.

- ينبغى كذلك لما يُقدم من مضامين أن تشتمل على كافة المواضيع التى تهم مختلف الجماعات الإقليمية والعرقية والدينية والديموجرافية، وإن كان لا ينبغى أن يُنظر إليها على أنها من اختيار المذيع المثقف فقط؛ حيث ينبغى الاهتمام بفئات الشباب والمجتمعات الريفية والأقليات الدينية ذات المستويات التعليمية الضعيفة، حيث يجب أن يشعروا أنهم فى سمع وبصر العاملين بهذه المحطات.

- لا ينبغى أن تتردد محطات الإعلام العام على الإطلاق من تبنى كل ما هو شعبى، وأن تنافس للحصول على ترتيب، وسط الكم الهائل من المحطات والبرامج، فهناك دائمًا مجال للمضمون الذى يتمتع بشعبية بلا خجل، مع تجنب التسطيح أو الإثارة التى يمكن أن تميز أحيانًا التليفزيون التجارى.

- أحد الأمثلة المهمة فى هذا الشأن هى هيئة الإذاعة البريطانية التى كانت فى طليعة الكوميديا البريطانية الجديدة فى السبعينات، وبدأت مسلسلاً جديدًا فى الثمانينيات، وما زالت تعرض برامج ترفيهية شعبية فى أوقات الذروة حتى الآن.

- يجب على قناة الخدمة العامة أن تكون على دراية وخبرة كبيرتين بالكيفية التى يمكن من خلالها ضمان توافر الموارد واستمرارها، وأن هذه الأمور عادة ما تكون حساسة للتغيرات فى الذوق العام للجمهور، فضلاً عن ضرورة ضمان أن تكون شديد الحساسية لمزاج وذوق جمهور المستخدمين؛ فكلما زاد حجم هذا الجمهور، كلما ضمنت

هذه النوعية من المحطات الحماية من التدخل السياسى، عملاً بالقاعدة: إذا كان الجمهور يحبك لا يستطيع السياسى أن يلمسك.

- تتعدد النماذج الدولية للقنوات الممولة من القطاع العام التى لم تستجب بالكامل لمثل هذه المقترحات ما جعلها تعيش الآن على هامش الحياة الوطنية مثل: (ABC) فى أستراليا، و(CBC) فى كندا، و(PBS) فى الولايات المتحدة؛ حيث تتضاءل باستمرار معدلات متابعتها من قِبَل المشاهدين، خاصة أمام منافسة المحطات التجارية الأخرى.

وبناء على ذلك، رُفِضت هذه المحطات فى كثير من الأحيان، استنادًا إلى الاعتقاد بأنها بعيدة عن التيار السائد فى بلدانها، وأنها بالكاد تؤثر فى نوعية النقاش الديمقراطى السائد فى هذه البلدان أو على المساعدة فى خلق شعور بالهوية الوطنية المشتركة، فضلاً عن كونها غير ذات أهمية من الناحية الثقافية.

ومن ثم يتعرض العاملون بهذه النوعية من الخدمات باستمرار لتخفيضات فى مصادر تمويلهم، وهو ما يجعلهم عاجزين عن الوقوف أمام قرارات الحكومة الساعية لتقليل ميزانياتهم.

وتشكل هذه التخفيضات فى ميزانيات هذه المحطات جزءًا من حلقة مفرغة، تبدأ عند تضاؤل الأموال المخصصة للاستثمار فى مجالى المواهب الفنية والبرمجة، وتنتهى عند تراجع شعبية المحطة والعاملين بها، وتهميش أدوارهم فى المجتمع، هذا النموذج من نماذج إذاعات الخدمة العامة، والتى تصل فى النهاية لكونها مؤسسة ضعيفة التمويل، وضعيفة التأثير فى السياسة العامة للحياة فى البلدان التى تعمل بها، وهو نتيجة طبيعية لتطبيق ما يُعرف عادة باسم نظرية "فجوة سوق البث"، وهى النظرية التى تتبناها الأسواق الحرة بشدة مع اقتناعها باستثناءات قليلة جدًا، من منطلق أن السوق هو المكان العالمى لتلبية الطلب الخاص والعام، وقد طُبِّق هذا المبدأ فى الولايات المتحدة على سبيل المثال من قِبَل الانتماء الفكرى والأيديولوجى للمجتمع، وتزايد تبنيه فى الدول الأوروبية، إلا أن الخبرة العملية فى هذا الشأن تدلنا على أن مثل هذا النهج يحوى العديد من المخاطر على المستوى الثقافى أو الاقتصادى.

وهكذا فإن نشأة مثل هذا النوع من المحطات بناء على اقتصاديات مختلطة المصادر،

ما بين مصادر تمويل تجارية، وأخرى تمويل عام، ووضع إطار تنظيمي قوى لمثل هذه النوعية من الخدمات يقدم أفضل التصورات الممكنة لحماية حرية التعبير والتنوع، وتعزيز الهوية الوطنية، ولاسيما فى الديمقراطيات الجديدة والناشئة.

1- *Ofcom's Second Public Service Broadcasting Review* (Phase One: The Digital Opportunity), Ofcom, April 2008, p19.

2- Robert Reich, *Supercapitalism: The Transformation of Business, Democracy, and Everyday Life*, p.126.

عندما يعنى القول غياب الفعل

الصحفيون يحاربون لفرض نفوذهم على الإعلام والسياسة

Prof. DrMihai Coman, PhD

ترجمة: د. نرمين الأزرق

مع انتهاء الديكتاتورية الشيوعية التى استمرت ٤٢ عامًا فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩م وعدت هيئة تحرير جريدة (Scinteia Poporului) (جريدة الحزب الشيوعى) رسميًا بالالتزام بالحقيقية كاملة، الأمر الذى لم يكن للأسف التفكير فيه، ناهيك عن تحقيقه قبل سقوط الشيوعية، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ فى هذا الاتجاه منذ ١٩٨٩م، والتى كانت مملوءة بالوعود، إلا أن مسيرة التحول الديمقراطى اعترضها العديد من العوائق، التى أعاقت التطور المأمول للصحافة والصحفيين، وفى الوقت الذى كان التحول بعيدًا عن الشيوعية الذى استمر ٢٠ عامًا ممكنًا وفوريًا، إلا أن الانتقال بالإعلام إلى مؤسسة ديمقرطية فى ذاتها جديرة بالمساهمة فى التحول الديمقراطى لم ينجز سوى اليسير حتى الآن.

الأطر النظرية ودراسات الحالة عن الإعلام و"التحول":

انتهى الباحثون الذين قاموا بدراسة التاريخ الحديث للدول فيما بعد الشيوعية إلى وجود نقص فى البناء النظرى الخاص بدراسة التحول الديمقراطى وبالعمليات الاجتماعية والسياسية والرأسمالية، بما فى ذلك التحول الإعلامى المصاحب.

ومع التسليم بوجود بعض أوجه الشبه فى التحولات السياسية فى إسبانيا واليونان وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنها لا تماثل تلك التى وقعت فى دول أوروبا الشرقية الشيوعية، فالسياق الاجتماعى والسياسى والتاريخى والثقافى متباين، ولم يخضع أساتذة

الإعلام نظريات الإعلام الغربية للاختبار، ولجأوا إلى استعارة المفاهيم من علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع لأجل إجراء البحوث وجمع البيانات وفهم تطور الإعلام فى المجتمعات الديمقراطية، والذى كان من شأنه بناء مجتمع مدنى وبناء الثقة والعلاقات بين المؤسسات والمواطنين وبين الإعلام والمجتمع والصحفيين والجمهور.

إن المتابع لدراسة تحول الإعلام فى مرحلة ما بعد الشمولية يقف على نموذجين هما:

١- النموذج المعيارى القائم على الاستنساخ أو التقليد للأنظمة الغربية، حيث يعنى التحول الإعلامى هنا الاسترشاد الكامل لأنظمة الإعلام الغربى، بدءًا من الاستعانة بالمبادئ االدستورية، مرورًا بالإستراتيجيات والبرامج التنفيذية.

٢- نموذج التدرج الكلى الوظيفى، ويقوم النموذج على فكرة السعى للوصول بالمجتمع كله إلى حالة التوازن العام المفقود الذى أحدثته الثورة، وقد ظهرت هذه الأطر النظرية مترابطة مع مجموعة من البرامج التنموية التى صممت لتحقيق إعلام ديمقراطى.

يلخص "فرنسواه بفويل" الكثير من الجدل حول التحول الديمقراطى، ويضع يده على عدد من الآليات لتوصيف التحول من الشيوعية إلى المجتمع الجديد، إذ يقول يمكن أن ننظر إلى التحول المبنى على الإنتاج الفكرى، كما هو الحال فى رومانيا وبلغاريا، وبين التحول المبنى على التفاوض بين مختلف النخب، ونحن نتحدث عن مرحلة انتقالية جاءت ومنحت حق التواجد من أجل الإشارة إلى أن السلطة تنخرط فى عملية التحول، ويتم الانتقال المنظم فقط عندما يشترك مختلف النخب فى عملية التحول، ولذلك يتم إضافة التحول الإلزامى أو الجبرى كنموذج أو طريقة عندما تفرض السلطة آراءها، وقد ميز "كارل وشميتر" بين أربعة أنواع للانتقال، بناء على تحليل الإستراتيجيات ومجموعات النخب والجماهير بالقوة أو بالتراضى، وإننا نستطيع الوصول إلى التقدم، سواء من خلال الاتفاق والتفاوض أو من خلال الانتقال الإلزامى أو من خلال الإصلاح أو الثورة، ويحدد "ستارك وبروست" أربعة نماذج أخرى للانتقال هى التفتيت، كما هو الحال فى بولندا، والاستسلام كما هو الحال فى جمهورية التشيك، والاستعمار كما هو الحال فى ألمانيا الشرقية، والمنافسة الانتخابية الحرة كما فى حالة المجر، ومع بعض القيود كما فى حالة بلغاريا ورومانيا" (١٠:١٩٩٩م)، كما

يشير "فون بايم" إلى أربعة نماذج أخرى من خلال الجمع بين القوى السياسية فى قمة الهرم الاجتماعى وأسفله، والجمع بين الاتجاهات الأيديولوجية والبراجمتية الوقعية، فهناك نماذج متعددة فى هذا الصدد بين تآكل النظام الشيوعى كما فى بولندا والمجر، وتصفية النظام الشيوعى كما فى رومانيا وبلغاريا، والبريسترويكا كما فى روسيا، وانهيار النظام الشيوعى كما فى جمهورية التشيك، (١٩٩٦:٢٩م)، وبدوره يميز "دى فاليه" بين الانتقال القابل للتفاوض كما فى بولندا والمجر وبلغاريا، والانتقال عن طريق الانهيار كما فى جمهورية التشيك وألمانيا الشرقية والانتقال العنيف (١٩٩٩:٣١٢م).

ويركز التصنيف والتحليل فى هذه الأعمال فى المقام الأول والمستمد من نموذج العلوم السياسية أو نموذج الاقتصاد على كيفية الخروج من النظام الشيوعى، وتُعتبر هذه العملية فاصلة فى توضيح الاتجاه والتوقيت والكيان والعمق والأيدولوجية التى تصف الانتقالات فى الدول فيما بعد الشيوعية.

خلاصة القول إن ما كان يحدث فى بلدان وسط وشرق أوروبا هو الانتقال من نظام إلى نظام آخر؛ أى من الشيوعية إلى الرأسمالية، وإذا كانت كل هذه الدول قبل الحرب العالمية الثانية ذات اقتصاد رأسمالى وديمواقراطية رأسمالية فإن هذا يعنى ببساطة أن التحول ليس إلا محاولة لإعادة بناء نموذج كان موجودًا بالفعل من قبل، بما يعنى أن التحولات فى الدول الشيوعية لها طابعان، الأول هو المحاكاة، والثانى هو التجديد، ولذلك فإن ما يصف الوضع هو إعادة البناء؛ لأن هذه الدول شهدت فترات طويلة نسبيًا من الرأسمالية، وللتأسيس من جديد فى الوقت ذاته؛ لأن الكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المميزة للعالم الرأسمالى الحديث أو ما بعد الحديث يجب أن تُنفذ، وكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قادمة وسط رفض عنيف من التراث الشيوعى، ولذلك يظهر عنصر التناقض والذى يميز عمليات الانتقال ونقاشات الانتقال، والتى لها توجهات نحو الماضى والمستقبل ونحو المعلوم والمجهول، وفى الواقع وكما جاء من جانب واضعى ملخص النقاشات بشأن التحول فإنه يعتمد على التطور من جهة والتبعية من جهة أخرى، ويعنى ذلك أنه يعتمد على النماذج التعليمية المؤسسية والمعارك بشأن الاتجاهات التى تظهر فى التقاطع بين القديم والحديث" (A. Smith, J. Pikles, 1998:13).

بداية من فكرة التجانس فى العالم الشيوعى، وفكرة وحدة عملية الانتقال من الصحافة الشيوعية إلى الصحافة الديمقراطية، يفترض "جاكوبفيتش" (٤٠-٤٢: ١٩٩٦م) العمليات والخطوات اللازمة لتحقيق التحول بنجاح:

أ) تصفية النظام الحاكم عن طريق إلغاء احتكار الدولة والأحزاب للصحافة وإنتاج الورق وتسهيلات الطباعة والتوزيع ووكالة الأنباء الوطنية والرقابة، وأخيرًا إلغاء دعم الدولة (باستثناء إذاعة الخدمة العامة).

ب) خلق إطار قانونى ملائم من خلال ضمانات دستورية لحرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات، وقوانين جديدة وعادلة للصحافة والملكية الفكرية وشركات الإعلام والاتصالات، فضلاً عن قانون مكافحة الاحتكار الموجه خصيصًا لمؤسسات الإعلام.

ج) الدعاية لحياة سياسية ديمقراطية من خلال سن قوانين تحول دون تدخل القوى السياسية فى الصحافة، وإنشاء مجالس مستقلة تضمن سير عمل هذه القوانين، وإقامة نظام عادل للوصول إلى وسائل الإعلام ولممثلى المجتمع المدنى ودعم اللامركزية فى وسائل الإعلام.

د) التأهيل المهنى للصحفيين من خلال القوانين واللوائح لضمان مهنية الإعلام فى جالة استقلاله عن السلطة، ومن خلال مواثيق الشرف المهنى، بالإضافة إلى إيجاد طريقة لتطبيقها لتحقيق المسئولية المهنية، وخلق نظم لممثلى المجتمع المدنى لمراقبة ورصد الصحافة وتطوير تعليم الصحافة ونظم التدريب.

إن شروط التحول الناجح كما وضعها "جاكوبوفيتش" ذات طبيعة معيارية مثالية للصحافة الديمقراطية، فهو يتعامل مع مستويات أربعة قانونية واقتصادية ومهنية وسياسية، وهى فى مجملها تكفل الانتقال الأمثل من الصحافة الموجهة للدعاية الخاضعة للرقابة إلى الصحافة المستقلة والمسئولة والموجهة تجاه المجتمع المدنى، عن طريق التطوير والتفاعل مع بعضها البعض، وقد اهتمت دراسات وبرامج نادرة بالعناصر الفعالة فى الانتقال مثل الصحفيين والإعلاميين ورؤاهم الثقافية لمهمتهم ومهنتهم وحياتهم اليومية.

فالصحفيون فى مرحلة ما بعد الشيوعية، والذين تكونت أيديولوجياتهم فى خضم

زوال المؤسسات الشيوعية وعبر المواجهات والصراعات أثناء تأسيس المؤسسات الجديدة، لديهم الشعور بأن الصحافة الحرة هى عالمهم الخاص، وهى جزء من ممتلكاتهم غير المسموح بالتصرف بها، ولذا فهم يؤمنون بأنهم الوحيدون أصحاب الحق فى التحكم فى هذه المهنة، وفى هذه السنوات العشرين منذ انهيار الشيوعية، أصبح مجال الصحافة المهنية مقسم أكثر وأكثر إلى شرائح بواسطة "بارونات" الصحافة من جهة، وغالبية عموم الصحفيين من جهة أخرى، فيما تلاشى الموقف الحماسى والتضامنى الذى كان يميز اللحظات الأولى للصحافة الحرة، وتم استبداله فى النهاية بالنضال من أجل المحافظة على الموارد والمكاسب المتاحة من وسائل الإعلام، وهى الوضع الاقتصادى والقوة السياسية والمكانة الاجتماعية والمحافظة على السيطرة عليها، وفى الواقع فإن فئة واحدة قد احتكرت الموارد الاقتصادية والوصول إلى مراكز القرار السياسى وقنوات توزيع الحوار الشرعى والمهنى.

من الصحافة الشيوعية إلى الإعلام الديمقراطى:

منذ اللحظة التى سيطر فيها حزب رومانيا الشيوعى على السلطة، وظهور جمهورية رومانيا الشعبية فى ديسمبر ١٩٤٧م أصبح الصحفيون "موظفين" أو "بيروقراطيين للحقيقة"، وذلك وفقًا لصيغة "بول ليندفاسى" (١٩٨٢م)، وفى كل الدول الأوروبية الشيوعية كان لوسائل الإعلام ــ جنبًا إلى جنب مع المؤسسة الثقافية ـ كلها وظيفتان رئيسيتان:

١- نشر الفكر الماركسى اللينينى، وذلك من أجل تعبئة الجماهير لاتباع الأحزاب الحاكمة.

٢- محو أية "أفكار" أو معلومات غير مرغوب فيها (Gross، 1996)، وكانت السيطرة المطلقة التى تمارسها الأحزاب الشيوعية على وسائل الإعلام الشيوعية لها مواصفات مشتركة عبر ساحة شرق أوروبا الشيوعية، كما لخصها "كارول جاكوبوفيتش": احتكار الدولة لوسائل الإعلام أو فرض حظر على وسائل الإعلام المعارضة والرقابة المالية والتحكم الإدارى عن طريق التعيينات وتحديد السلطة لأهداف وسائل الإعلام وتخصيص الترددات وورق الجرائد واحتكار توزيع الصحف والرقابة السياسية قبل النشر مما يؤدى إلى الرقابة الذاتية، وسن القوانين التى تمنع

الصحافة النقدية باعتبارها "هدامة ومثيرة للفتنة؛ أى تحريضية، ووضع عوائق أمام تدفق المعلومات الدولية من خلال التشويش على محطات الإذاعات الأجنبية، وفرض الحظر على استيراد وتوزيع الصحف الأجنبية والدوريات والكتب ... إلخ، وعلى الجانب الآخر فإن الأحزاب الشيوعية تمارس السيطرة على وسائل الإعلام من خلال حالات مختلفة، مثل: الرقابة المركزية، وإدارة الأخبار، وإحكام السيطرة السياسية والإدارية على وكالات الأنباء وغرف الأخبار، واختلاق المعلومات الرسمية، والزام الصحفيين بنشرها والتعليق عليها، واعتماد الصحفيين المباشر على الحزب (Coman, 2003).

وبعد انهيار الشيوعية أصبحت الساحة الإعلامية فى هذه الدول تعتمد على اللامركزية، ففى أثناء هذه الفترة استطاعت الجرائد المحلية وإذاعات الراديو والتليفزيون والقنوات المتخصصة أن تتطور وتكتسب المزيد من الجمهور، وأضحت الصحافة المطبوعة والإعلام المسموع والمرئى مجالاً متميزًا للمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تطور العرض التقنى ونوعية المعلومات، وهو ما جعل المنتج الإعلامى أكثر جاذبية لانتباه الجمهور، وعلى الجانب الآخر يجب أن نذكر أن المحطات المرئية والمسموعة لديها سمات متخصصة جدًّا، مثل الموسيقى والأخبار والبرامج الحوارية، أما البرامج المتخصصة فهى تُقدم من خلال المحطات الغربية مثل: (CNN, Eurosport, MGM ,VOX Cartoon Network ,Discovery ,Animal EuroNews, Planet,TNT ,HBO ...إلخ)، ومن خلال المحطات الوطنية (فى رومانيا: DGS ١ - ٢ و ٣ للرياضة، Taraf, KISS, Etno, ...إلخ، للموسيقى Antena 3, و Realitatea للأخبار Trinitas كقناة دينية... إلخ)، وقد ملأت هذه البرامج الفضاء العام، وعلى الرغم من أن الدولة قد فقدت سيطرتها على الصحافة المكتوبة وأهم جزء فى الإعلام المرئى والمسموع، إلا أنها احتفظت بإذاعات الراديو والتليفزيون العام ووكالات الأنباء، ولم يمنه هذا من ظهور بعض الوسائل الإعلامية البعيدة عن سيطرة الدولة كما هو الحال فى جمهورية التشيك ورومانيا وروسيا إلا أن هناك سيطرة للمحافظين لا البرلمان على سلطة منح تراخيص وسائل الإعلام.

وقد تدخلت الدولة بشكل غير مباشر عن طريق: أ) ضغوط اقتصادية: عن طريق

رفع أسعار المادة الخام ووسائل النقل والطاقة، وعن طريق عدم خفض ضريبة القيمة المضافة أو عدم تقديم أية تسهيلات أخرى، أو بطريقة إيجابية وترغيبية كتقديم الإعانات لمجموعة واحدة فقط من وسائل الإعلام، وهى التى تسير على نهج السلطة نفسه ب) ضغوط سياسية: انظر الأمثلة فى (Kettle 1997:53-6; Milton 1997:19-21; Sparks, Reading 1998:157-162). ج) ضغوط قضائية كما فى رومانيا، حيث قام الرئيس "إليسكو" بمقاضاة الصحفى من جريدة (Ziua)؛ لأنه شوه صورته، وفى بولندا قام رئيس الوزراء السابق "جان بيلكى" بمقاضاة العديد من الصحف بسبب التشهير به، وفى روسيا أصبحت المحاكمة ضد القطب الإعلامى "بوريس بيرزوفسكى" مثالاً شهيرًا، وعلى الرغم من ذلك فإن تدخل الدولة ليست المشكلة الرئيسية التى تواجهها الصحافة فى الدول فى مرحلة ما بعد الشيوعية؛ إذ توجد ظاهرة الحزبية الحادة التى تهيمن على وسائل الإعلام، كما فى الصيغة التى وضعها "جلوبان-كلاس": " أصبحت الصحافة تتسم بالتعددية، ولكن غير مستقلة"، وترتبط أسباب هذه الظاهرة بالتوترات الاجتماعية المتأصلة فى المجتمع، والتحولات الموجودة فى هذه البيئة المضطربة، والهاجس الحقيقى للطبقة السياسية المتمثل فى الحصول على السلطة ثم الحفاظ عليها"، ولذا فهى تُعتبر وسائل الإعلام غير ذات أهمية فى ذاتها ولكنها الأداة الأساسية للسياسة، وتتسم النظرة للإعلام بأنها أحادية البعد؛ لأنها تفرط فى الاهتمام بالسياسة، وتبسط العملية الإعلامية، وتؤمن بدور الصحفيين فى الإقناع والتغيير وبأهمية الصحافة الأيديولوجية".

(Goban-Klas 1997:37; see also Androunas 1993; Gross 1999; Hiebert, 1999; Jakubowicz 2006; Korkonossenko 1997; Splichal 1994).

علاوة على ذلك، فإن الصحفيين والمُلاك لم يقاوموا هذا النوع من الضغوط والإغراءات، وقد سمحوا لأنفسهم للانجراف نحو هذه العملية التى تحولت فيها وسائل الإعلام إلى وسيلة للدعاية لمختلف الأحزاب السياسية والجماعات المختلفة وأصوات الطبقة السياسية، ولقد لاحظ "أومنت" وآخرون (١٩٩٩م) أن السنوات الأولى فى مرحلة ما بعد الشيوعية كانت تتسم بنظام إعلامى مختلط يتضمن مواصفات تحررية ليبرالية وسلطوية استبدادية، ويقدم مضامين معارضة وحزبية وتجارية ودولية،

وتعمل من خلاله وسائل إعلام تتنوع أنماط ملكيتها بين الشركات الصغيرة والكبيرة، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة، وملكية الأحزاب السياسية بعضهم يعمل بشكل جيد فى ظل نظام السوق الحر والبعض الآخر يحتاج إلى إعانات.

ومن الظواهر الأخرى المميزة لمرحلة ما بعد عام ١٩٨٩م ظاهرة عدم تسييس الصحافة أو بالأصح استبدال الأخبار السياسية والمناقشات بأخبار الفضائح الرخيصة ومواد التسلية وبرامج الترفيه؛ إذ لاحظت دول أوروبا الشرقية نجاح الصحافة الصفراء من خلال هيمنة الأخبار المثيرة، والتى تقدم طريقة جديدة لفهم الواقع من خلال مواد الإثارة، ولهذا برزت "عناوين" مثل Chasa (بلغاريا)، Blesk (جمهورية التشيك)، Blickk (المجر)، Nie (بولندا)، Evenimentul Zilei (رومانيا)، Novy Cas (سلوفاكيا)، Kievskie vedomosti (أوكرانيا)، ولم تعد معزولة، فلقد قاموا بإنتاج موجة حقيقية من صحف الإثارة، وفى الوقت نفسه فإنهم دفعوا الجرائد اليومية الأخرى، وحتى محطات الراديو والتليفزيون لإعادة توجيه أولوياتهم نحو هذا الجانب من جوانب الحياة ونمط الصحافة، ومن الواضح أن ذلك قد حدّ من التوترات الفكرية للمناقشات السياسية، وأدى إلى إدراك الظاهرة السياسية باعتبارها صراعات شخصية أو حوادث درامية وضياع الهيبة السياسية كعامل للتغير والتقدم السياسى.

ويبدو أن الإثارة هى التى سيطرت فى النهاية على الإعلام بدلاً من الاعتماد على الحجة والمنطق، وفى هذه الظروف فإن الرسائل الصحفية الحزبية أو المثيرة أصبح تأثيرها بسيطًا ولم تقم بالدور نفسه فى تحريك الجماهير كما كان من قبل فى فترة الحركات الاجتماعية التى ولدت بعد سقوط الشيوعية، وهكذا يمكن القول بأن "الانفتاح أوجد نشازًا أو فوضى، والتوسع فى تعددية الصحافة قد مكن الأحقاد القديمة من الظهور علانية، فقد وفرت الأخبار الحقيقية السبيل فى الكثير من الأحيان للإثارة والصحف الصفراء، كما جاءت رءوس الأموال الأجنبية فى بعض الدول لتهيمن على أهم أصول وسائل الإعلام، مما أثار التساؤلات حول احتكار المعلومات والسيطرة الخارجية من جديد، أما على المستوى الحكومى وعلى مستوى الديمقراطيين الجدد فقد كانوا فى معظم الأحيان أقل سعادة بالصحافة الحرة، وكان الراديو والتليفزيون المملوك للدولة فى حالات كثيرة يتم استخدامه كناطق بلسان الأنظمة الجديدة، وبين السوق

والدولة استمرت وسائل الإعلام فى إشاعة خطر أن سلطة إتاحة المعلومات ونشرها من شأنه إعادة التحكم فيها، وستصبح فى يد القلة، وسيتم إعادة تأميمها لحساب المجتمع المدنى" (O'Neil 1997:2).

وقد شهدت وسائل الإعلام فى الدول فيما بعد مرحلة الشيوعية تدخلاً قويًّا ليس فقط لرءوس الأموال الأجنبية بل من غزو البرامج الغربية المرئية والمسموعة، وقد أظهر تحليل لمحتوى البرامج عام ١٩٩٥م فى بلغاريا ويوغوسلفيا وليتوانيا ورومانيا وروسيا وسلوفكيا أن هذه البرامج تمثل أكثر من (٤٠٪) من تكلفة البث (Coman, 1996b)، أما عن أنواع البرامج الأكثر شعبية فهى الأفلام والمسلسلات والموسيقى والأفلام الوثائقية، ومن ثم فإن ما يجب أن يُؤخذ فى الاعتبار تلك البرامج الموجهة بلغات السكان الأصليين للمنطقة، والتى تُعتبر نسخًا من البرامج الغربية؛ إذ تطبق الجماعات الأجنبية إستراتيجيات مختلفة لغزو هذه الأسواق، بداية من المبيعات التسويقية إلى تقديم مجموعة من الصفقات أو المقايضة (De Bryker 1996: 124).

وبشكل عام فإن هيكل ملكية وسائل الإعلام فى هذه الدول يتميز بالتعددية الشديدة، ففى الصحافة المكتوبة نستطيع أن نجد مطبوعات مستقلة، بالإضافة إلى تلك المملوكة للدولة أو الأحزاب أو الكنيسة، وتسيطر المشروعات المشتركة على المطبوعات المستقلة من خلال رءوس أموال محلية وأجنبية، كما تسيطر عليها المجموعات المحلية أو الهياكل النقابية أو يتم السيطرة عليها من خلال المنظمات الثقافية أو التعليمية أو المدنية ... إلخ، وتبدو الأمور أكثر تنظيمًا فى الإعلام المرئى والمسموع، فهناك فصل واضح بين إعلام الخدمة العامة والإعلام التجارى، ولا توجد هناك علامات واضحة حتى الآن للاحتكارات؛ ولكن المؤسسات الضخمة تكثر من امتلاكها لوسائل الإعلام، والدليل على ذلك تناقص عدد المطبوعات والمحطات المستقلة (Preoteasa, Manuela 2004)، ويتضح عجز وسائل الإعلام المحلية فى ضوء حجم رأس المال الأجنبى المستثمر فى الصحافة والعائدات الناجمة عن سوق الإعلام، وعمليات الاندماج مع الشركات الأجنبية، وفى كل الأحوال يثير الاندماج مع رأس المال الأجنبى خطر إخضاع المؤسسات الصحفية المحلية للمصالح الأجنبية، وبالتالى إخضاع أصواتهم إلى الإشكاليات والمصالح والأيديولوجيات الخارجية، مما يؤدى إلى

ضعف أو حتى خسارة مكانتها "كقوة" مستقلة، فضلاً عن إلغاء مسئوليات الصحفيين المدنية.

ومن الممكن القول إن أغلبية وسائل الإعلام فى مرحلة ما بعد الشيوعية تعيش بين نموذجين هما: نموذج البحر الأبيض المتوسط أو نموذج الاستقطاب المتعدد من جهة، ونموذج شمال الأطلنطى أو النموذج الليبرالى من جهة أخرى، وأهم صفاتها (Hallin and Mancini, 2004):

- تزايد أعداد الصحف وميلها إلى الصحافة الصفراء وبروز التركيز الإعلامى والصحفى.
- هيمنة الصحف الحزبية وغيرها من الصحف ذات الارتباطات الاشتراكية على فترة التسعينات من القرن الماضى، وتواجدها مع غيرها من الصحف الليبرالية.
- لم تتطور الاحترافية أو المهنية على نحو واضح، فالاستقلال الصحفى لا يزال محدودًا، ولا يزال الصراع قائمًا بشأن الاستقلال، كما تتنافس القوة والسلطة علنًا فى الإعلام الإخبارى.
- تلعب الدولة دورًا كمالك ومنظم من خلال المجلس المرئى والسمعى الوطنى فى رومانيا.
- هناك درجة معتدلة من التعددية الخارجية والصحافة المعتمدة على التعليق ما زالت مستمرة.

المهنة:

أدى ميلاد العديد من المطبوعات والمحطات التليفزيونية والإذاعية الجديدة إلى ارتفاع أعداد الصحفيين والإعلاميين غير المحترفين، وتزايد أعداد الشركات العاملة فى الإنتاج الإعلامى، والذى ينظر للإعلام كسلعة لا أكثر، وقد كان الافتراض أن الوافدين الجدد، وهم أكثر بكثير من الصحفيين القدامى ذوى الخبرات الشيوعية، سوف ينمون اتجاهًا جديدًا غير قائم على الأيديولوجية، مع إيلاء أهمية أكبر للمسئولية الاجتماعية والمهنية، ولكن فى الواقع، كما يوضح "جروس" على الرغم من إمكانية

رصد بعض جوانب التقدم على المستوى المهنى، إلا أن الصحافة لا تزال مقيدة بأثقال الحقبة الشمولية، وتفتقر فى أدائها إلى المعايير المتعارف عليها من موضوعية ونزاهة واستقلالية، وهى لا تزال تحظى بدعم مالى مرتبط بالتجربة الشيوعية (1996:94).

ويشكل هؤلاء الذين يعملون فى الصحافة فى مرحلة ما بعد الشيوعية مجموعة اجتماعية ومهنية غير متجانسة للغاية، تغلب عليها السمات الآتية:

أ) هيمنة مجموعة من الشباب الذين انضموا إلى وسائل الإعلام بعد عام ١٩٨٩م، ممن يفتقرون إلى أية خلفية أكاديمية مناسبة، حيث فرضوا أنفسهم باعتبارهم نقيضًا للنمط السابق من القائمين بالاتصال، مما جعلهم يروجون إلى: أ) أيديولوجية "الإنكار". ب) شعور ضرورى بالتفوق، مستندًا إلى فكرة أن هؤلاء الذين لم يعملوا فى وسائل الإعلام الشيوعية لم تمسهم الأيدولوجية الشيوعية. ج) اكتفاء ذاتى احترافى محدد، استنادًا إلى فكرة "المهمة"، فالصحافة فى نظرهم مهمة لا تتطلب أية تقييم ذاتى حاسم ولا قراءات صحفية أو دورات تدريبية، وحسب تعبير "بيسارك" فإن جيل "البامبرز" (Pampers) واثقون ويتخيلون أنهم أفضل من أى شخص آخر، ولكنهم جهلة تمامًا مهنيًّا" (206 :1998).

ب) يرى الصحفيون أنفسهم أنهم "صفوة" المجتمع، وذلك بسبب خلفيتهم (معظمهم حاصل على شهادات جامعية) والدور الذى يفترضونه لأنفسهم (انظر (Coman, 2003; Hanitzsch, 2011; Pelissier 1995; Plenkovic, Kucis 1995)، ولكن فهمهم لدور الإعلام فيه نوع من الاضطراب، فمعظم الذين يعملون فى الصحافة يعرفون أنفسهم بأنهم "ممثلو السلطة الرابعة"، ولكن حتى الآن من الصعب عليهم معرفة ما هو دور هذه "السلطة"، ويعتقد معظمهم أن دورهم هو معارضة السلطة بغض النظر عن الحزب أو الجماعة التى فى السلطة والكشف عن انتهاكاتها، مع التركيز الخاطئ على تعريف دور الإعلام الإخبارى كرقيب وكسلطة رابعة، كما أُسئ فهم دور الصحافة كرقيب، حيث تحول الإعلام الإخبارى إلى الإثارة والترفيه والسطحية وحتى التفاهة" (P.Gross 1996: 161).

ج) انعكاس الطابع غير المتجانس للمجموعات الصحفية على طبيعة المنظمات المهنية، ففى كل الدول الشيوعية التى تحولت إلى الديمقراطية تجد على الأقل نقابتين

مهنيتين تتنافسان مع بعضها البعض وكلاهما موجه سياسيًا، ففى بلغاريا هناك اتحاد الصحفيين إلى جانب الاتحاد البديل "بودكربا"؛ وفى المجر هناك رابطة الصحفيين المجرية ومجتمع الصحفيين المجريين ورابطة الصحفيين الكاثوليك المجريين؛ وفى ليتوانيا يوجد اتحاد الصحفيين الليتوانية وجمعية الصحفيين الليتوانيين، وفى بولندا توجد رابطة الصحفيين البولنديين ورابطة الصحفيين من جمهورية بولندا ورابطة الصحفيين من الصحافة الكاثوليكية، وفى رومانيا توجد جمعية الصحفيين من رومانيا ورابطة الصحفيين الرومانيين، وفى سلوفاكيا يوجد اتحاد الصحفيين السلوفاكى مع مجلس تعاون الصحفيين السلوفيين.

د) ضبط الأداء المهنى ومعاقبة هؤلاء الذين لا يحترمون القواعد المهنية يتم تنفيذها بمنتهى الصعوبة، (see a state-of-the-art of media self regulation on www.mediact.de) فهذه الدول اعتمدت العديد من قوانين آداب المهنة، وبعضها يتبع روابط مهنية، والبعض الآخر يتبع موزعي الصحافة الكبار، ولا توجد فى الواقع أية دلالات توضح أن هذه القواعد القانونية تُحترم بصرامة، أو أن هؤلاء الذين لا يتبعون هذه القوانين يتم معاقبتهم من قِبَل مجتمع الصحفيين، ويرتبط ذلك بغياب قانون موحد لآداب المهنة، وذلك يعكس عدم قدرة الصحفيين على فرض الثقافة المهنية، وهى مجموعة من القيم المشتركة وقواعد السلوك، حيث إن كل هذه الممارسات تتجاوز فكرة أن الأخبار والاحتراف ذات ثقافة محددة؛ لأنها تعكس غياب حتى أبسط الخطط لتنظيم القواعد المهنية، أو بمعنى آخر فإن غياب القواعد يعطى الصحفيين حرية مطلقة ليفعلوا ما يحلو لهم" (Gross 1999 a: 23)، ففى خلال العشرين عامًا للصحافة فى مرحلة ما بعد الشيوعية تركز الاهتمام الرئيسى لهذه الجماعة المهنية على تحويل هيبة رأس المال إلى هيبة اقتصادية، وتؤكد هذه التطورات نموذج "إيال وسيلنى سى تونسلى" (٢٠٠١م) و"لبيير بورديو" (٢٠٠٠م)، الذين يعتبرون التغيير وتعديل المسار كأداة للتحولات الاجتماعية فى مرحلة ما بعد الشيوعية، ففى هذا العصر كان أهم أنواع رأس المال الاجتماعى هو السياسى، حيث بمقتضاه يستطيع الأفراد الذين ينتمون إلى نظام حزبى محدد أو ينتمون إلى الأحزاب التى تكونت لدعم الحزب أن يحولوا رأس المال هذا إلى اقتصادى، من خلال نظام اقتصادى مركزى، انظر

(Gheorghiu, 2007). وقد أصبح رأس المال الثقافى أثناء فترة الشيوعية مصدرًا للقـوة والهيبة أو للامتيازات، كما يمكن أن تتحول الحالة المهنية/ المتخصصة إلى ميزة مالية أو إلى أداة للترويج لمهنة السياسة، وقد استغلت المجموعات المهنية الجديدة هذا المناخ لتقديم أنفسهم كأبطال الثورات المضادة للشيوعية أو مدافعين عن حرية التعبير وأعداء السياسيين، وإجمالاً أصبحوا متخصصين فى "كل المشاكل"، وبمرور الوقت وجه بعض الصحفيين الجهد نحو استخدام المكانة الصحفية لتعظيم الأرباح الاقتصادية.

هذا وقد انعكس تدنى الاهتمام بالمعايير المهنية فى انخفاض عضوية الجمعيات المهنية أو ملاكها، وهذه الجمعيات لا شك هى المعنية بمناقشة أخلاقيات المهنة وتنظيمها الذاتى، وإدارة الصراعات والمعارك الصحفية، ويعمل الكثير من الصحفيين بدون عقود عمل، بينما هؤلاء الذين يملكون هذه العقود لا يتمتعون بحماية الأحكام القانونية مثل شرط الضمير (كما هو موضح أعلاه)، ومن النادر أن تفرض مواثيق الشرف نفسها على المهنة، فضلاً عن أن هيئات الرقابة الذاتية لا تعمل، وقد ظهر شرط الضمير فى عقود العمل فى ثلاث فقط من مؤسسات وسائل الإعلام العشر، ويبدو أن بعض ممثلى الإدارة لم يسمعوا من قبل عن هذا الشرط، وهو ما يعنى حماية حرية الصحفيين فى التعبير واستقلالية التحرير.

وتحت هذه الظروف يجد أولئك الذين يعملون بالصحافة أنفسهم فى وضع يتميز بالتناقض؛ حيث إنهم يشتركون فى المركز المرموق، ولكنه أيضًا مركز مدمر، فهم كممثلين للصحافة لديهم مكانة اجتماعية معينة، ولكنهم أيضًا يمثلون أهدافًا لضغوط من المجال السياسى، فحرية الصحافة لا تعنى حرية الصحفيين (Pisarek,1998:210)، وعليهم تقع أيضًا ضغوط من قوى اقتصاد السوق، فهم يشعرون بالفعل بأنهم مهددون من شبح البطالة، وهم فى الغالب يتمتعون برؤية محددة، ولكنهم يعانون أيضًا من "انعدام الثقة والعلاقات" مع الجماهير، وهم يدعون أن لديهم "مهمة"، ولكن ادعاءهم (وأداءهم) موصوم بفشلهم. و"إن الطريقة التى تُدار بها غرف الأخبار والتبعية من الصحفيين والناشرين والمخرجين والمحررين جعلت وسائل الإعلام والصحفيين يفشلون فى أن يكونوا بمثابة نماذج لمعتقدات وقيم الديمقراطية، وإجمالاً

يمكن القول إن الصحافة: (أ) تساهم فى نشر الشكوك حول الديمقراطية، (ب) تزيد فى كثير من الأحيان بدلاً من أن تقلل من التعصب للأحزاب المعارضة والمعتقدات والتفضيلات، (ج) لا تساهم فى تهيئة المناخ الذى يؤدى إلى تعزيز الرغبة فى التسوية والتوافق بين المعارضين السياسين أو الذى يعزز الواقعية والمرونة، (د) كما أنها تزيد من عدم الثقة فى البيئة السياسية والتعاون، (هـ) لا تفعل شيئًا لتشجيع الاعتدال فى الموقف السياسى والهوية الحزبية أو التحضر فى الخطاب السياسى، (و) تساهم بشكل محدود فى رفع مستوى الكفاءة والمشاركة السياسية" (Gross 1999 a: 23).

الصحافة التعليمية:

بعد سقوط النظام الشيوعى عام ١٩٨٩م ازدهرت برامج تدريب وتعليم الصحافة عبر البلاد، وذلك استجابة للاحتياجات الجديدة بسبب الأعداد المتزايدة فى وسائل الإعلام، وأيضًا استجابةً لجاذبية هذه المهنة التى كانت خاضعة لفترة طويلة للمقتضيات الأيديولوجية للنظام الشيوعى، وفى الواقع كانت الصحافة بعد القانون والاقتصاد أسرع مجال أكاديمى فى النمو فى كل من الجامعات الحكومية والخاصة، وساعد على ذلك الانفتاح على الغرب وحرص الحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية على المساعدة فى عملية التحول إلى الديمقراطية، وقد جلب ذلك ثروة من برامج التدريب الصحفى قصيرة المدى للذين يرغبون فى العمل فى وسائل الإعلام، وقد توافد الصحفيون الغربيون ومعلمو الصحافة إلى رومانيا لتقديم دورات فى جمع الأخبار وكتابتها وتحريرها وإدارتها، وكذا دورات الإعلان والعلاقات العامة وتشريعات وسائل الإعلام ومواثيق الشرف الإعلامية.

وقد كان للشباب فى رومانيا الفرصة أيضًا فى المشاركة فى برامج تدريب الصحافة، والتى تم تنظيمها فى الدول الغربية، وتحديدًا فى بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد كان هؤلاء الصحفيين ـ الذين شاركوا فى هذه الدورات، والتى أُجريت بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية الأجنبية ـ محظوظين؛ لأنهم كانت لديهم الفرصة فى الحصول على برنامج تدريبى منظم فى بعض الحالات وصلت من خلال الخبرات فى العمل فى الصحافة التى تدعم الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الصحفيين فى رومانيا، وخاصة فى الإعلام المحلى لم

يحالفهم الحظ، وكان لديهم فرص قليلة للتدريب المنظم فى المجال الصحفى وفرص أقل للتعرض إلى التقنيات والقيم الصحفية الغربية، هذه البرامج القصيرة كانت تُعتبر إسهامًا قيّمًا لتحسين المهارات الصحفية، ولكنها لا تستطيع تقديم نظام كامل من الإعداد المهنى اللازم لخلق صحفى كفؤ، فى القطاع الخاص والإعلام التجارى، حيث تم إنهاء تلك البرامج التدريبية وورش العمل والتى يقودها المدربون الأجانب فى الراديو والتليفزيون العام، ويقوم الصحفيون المخضرمون المحليون بإدارة برامج التدريب وورش العمل القليلة المتوفرة، على الرغم من الدعم المكثف من جانب الغرب لتطوير التعليم الصحفى والتدريب المهنى قصير المدى، فقد تلقى معظم الصحفيين المعرفة اللازمة للقيام بهذه المهمة فى غرفة الأخبار، وليس من شك فى أن عامل الوقت فقط هو الذى يستطيع أن يحدد ما إذا كان الخريجون الجدد الذين تدربوا فى ظل البرامج التدريبية والتعليمية المتنوعة قادرين على التغيير للأفضل أم لا، ولا يزال أعضاء هيئة التدريس فى مرحلة التكوين من خلال المنح الدراسية والاتصالات مع الأساتذة الأجانب والقراءات وغيرها، كما أنهم لا يتمتعون بذات المكانة التى يتمتع بها هؤلاء الذين يعملون بالمجالات الأكاديمية المعترف بها، وفى الوقت ذاته يظهر ممثلو المهنة الامبالاة بل الكراهية - أحيانًا - تجاه التعليم الصحفى، فى مثل هذه الظروف فإن جذب الصحفيين للعمل مع الطلاب وإقناع الملاك والمحررين بأهمية البرامج التعليمية الصحفية أمر فى غاية الصعوبة، لذلك فإن "هناك شعورًا بأنه - مع استمرار الجامعة والتعليم المهنى الصحفى كجزء لا يتجزأ من عملية التحول - يُعَدّ سؤالاً لا يزال مفتوحًا داخل الأوساط الأكاديمية والمهنية (Gross 1999, b:178).

إن تحديد ما يمكن تعلمه (المواد) وكيف (مناهج التدريس)، ومن خلال أية وسائل يمكن تحديدها من خلال العديد من الإستراتيجيات اللازمة:

١- إنشاء هيئة للكليات المهنية تكون مفتوحة لكى تدعم التطور الدائم للتدريب الصحفى فى العالم الحديث.

٢- فتح التعليم الأكاديمى للمهنة عن طريق جذب الصحفيين المرموقين لتدريب الطلاب، ومن خلال خلق نظام مستقر للتدريب وتأسيس منهج للحوار (المجالس الاستشارية ورش العمل والمنتديات على الإنترنت ... إلخ).

٣- إنتاج الكتب الدراسية والعلمية عن وسائل الإعلام والموضوعات الصحفية والموضوعات المرتبطة بها، بحيث تتناسب مع المناخ الثقافى والتقاليد المهنية مع الاهتمام بشراء كتب أجنبية ذات صلة والوصول إلى قواعد البيانات.

٤- تطوير برامج الماجستير والدكتوراه لتدريب الطلاب فى الكليات فى المستقبل.

٥- تقديم مجالات علمية فى هذا المجال.

٦- تطبيق نظام ضمان الجودة، بدءًا من عملية التراخيص، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار فى تعليم الصحافة، وذلك من خلال وضع المعايير، وتحديد المعايير الأساسية للانضباط، وأيضًا عن طريق توضيح الحد الأدنى من المعدات اللازمة والبنية الأساسية للخطة التربوية، والمضى قدمًا مع المعايير، وتطبيق معايير الجودة والمؤشرات، وذلك من أجل زيادة مسئولية نظام تعليم الصحافة.

إن المهمة الرئيسية لكافة هذه الإستراتيجيات هو التوفيق ــ إلى حد كبير ــ بين ما يتعلمه طلاب الصحافة من الشباب الطموح من خلال مناهج الصحافة فى الجامعة وبين ما يطلبه المحررون والمخرجون من الصحفيين الوافدين الجدد، وتحدث هذه المشكلة بسبب غياب التواصل والربط بين مناهج الصحافة ووسائل الإعلام، وعدم الفهم الواضح من قِبَل وسائل الإعلام للأدوار والوظائف التى يجب تحقيقها فى عصر الديمقراطية، ويجب "التوفيق" بين كل ذلك والتحديات الجديدة للمجتمع الديمقراطى وبين الأدوار والوظائف الجديدة للإعلام الوطنى، حيث إن تطوير نظام تعليمى جيد للصحافة سوف يقوم بتغطية الفجوة التى سببها نقص القدوة المعاصرة أو ربما القدوة الإيجابية التاريخية، وعدم وجود تعريف واضح لدور الصحافة والصحفيين فى الديمقراطيات الجديدة، فضلاً عن غياب معايير مهنية متفق عليها عالميًا للحكم على الإنتاج الصحفى، وبالتالى فإن تطوير إستراتيجيات التعليم سوف يجنب المجتمع واحدًا من أهم التهديدات لعمليات التحول فى الفترات الانتقالية، ألا وهو وضع الصحفيين الشباب فى البلاد فى أزمة أخلاقية دائمة.

REFERENCES

1- Androunas, Elena (1993) *Soviet Media in Transition: Structural and Economic Alternatives*, London: Praeger Publ.

2- Bafoil, Francois, 1999, *Le post-communisme en Europe*, Paris, La Decouverte

3- Coman, Mihai (coord) (1996) „Les programmes occidentaux de télévision dans l'Europe de l'Est", *Reseaux*, 78

4- Coman, Mihai (1998 a) „Les Journalistes roumains et leur idéologie professionelle", en K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Télé-révolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan,

5- Coman, Mihai (2004), „"Media Bourgeoisie and Media Proletariat in Post-Communist Romania , *in Journalism Studies*, (5)1 pp. 45–58.

6- Coman, Mihai, Gross, Peter, (2006), *Media and Journalism in Romania*, Berlin: Vistas.

7- De Bruyker, Ch.D (1994) *Le marché des medias en Europe Centrale et Orientale*, Paris: DATAR

8- De Waele, Jean-Michel, 1999, *L'emergence des partis politiques en Europe Centrale*, Bruxelles, Editions de l"Universite de Bruxelles

9- Downing, John, 1996, *Internationalizing Media Theory: Transition, Power, Culture*, London, Sage

10- Djankov, S., McLiesh, C., Nenova T. and Shleifer, A. (2001). *Who Owns the Media?*. Policy research working paper 2620. The World Bank. Retrieved from worldbank.org.

11- Ellis, Frank (1999) *From Glasnost to the Internet: Russia's New Infosphere*, London: MacMillan Press Ltd.

12- Eyal, Gil, Szeleny, Ivan, Townsley, Eleanor, 2001, *Capitalism fără capitalişti : noua elită conducătoare în Europa de Est*, Bucureşti, Omega

13- Frybes, Marcin (1998) 'La reconstruction de l'espace public dans les societes de l'apres communisme', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan

14- Giorgi, Liana (1995) *The Post-Socialist Media: What Power the West?*, Aldershot: Avebury-Ashgate Publ. Ltd.

15- Goban-Klas, Tomas (1994) *The Orchestration of the Media: The Politics of Mass Communication in Communist Poland and the Aftermath*, Boulder: Westview Press

16- Goban-Klas, Tomas (1997) 'Politics versus Media in Poland: A Game without Rules', in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass.

17- Goralczyk, Bogdan, 2000, The Post-Communism: A Conceptual Framework, in Kosteki, Wojciech et alii (coord), *Transformations of Post-Communist States, NY, MacMillan Press*

18- Grabher, Gernot, Stark, David, 2000, Organizing Diversity: Evolutionary Theory, Network Analysis and Post-Socialism, in Pickles, John, Smith, Adrian (coord) *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations,* London, Routledge

19- Gross, Peter (1996) *Mass Media in Revolution and National Development: The Romanian Laboratory*, Ames: Iowa State University Press

20- Gross, Peter (1999 b) 'Before, During and After: Journalism Education' in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, Durind, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc

21- Gross, Peter, (2002), *Entangled Evolutions: Media and Democratization in Eastern Europe*, Washington DC: Woodrow Wilson Center Press.

22- Hallin, D. C. and Mancini, P. (2004). *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.* UK: Cambridge University Press.

23- Hiebert, Ray (1999) 'Transition:From The End of The Old Regime

To 1996' in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, During, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc

24- Jakubowicz, Karol (1995) 'Media as Agents of Change', in D. Paletz, K. Jakubowicz, P. Novosel (ed) *Glasnost and After: Media and Change in Central and Eastern Europe*, Creskill, Hampton Press

25- Jakubowicz, Karol (1996) 'Television and Elections in Post-1989 Poland' in D.L. Swanson, P. Mancini (ed) *Politics, Media and Modern Democracy: An Internationalb Study of Innovations in Electoral Campaigning and Their Consequences*, London: Praeger Publ

26- McNair, Brian (1996) 'Television in Post-Soviet Russia: from Monolith to Mafia', *Media Culture and Society*, 18

27- Mills, Dean (1999) 'Post-1989 Journalism in The Absence of Democratic Traditions' in in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, Durind, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc

28- Milton, Andrew (1997) 'News Media Reform in Eastern Europe: A Cross-National Perspective', in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass

29- Nivat, Anne (1996) *Les Medias en Russie*, Paris, La Documentation Francaise

30- Nivat, Anne (1998) 'Les aleas de la television en Russie', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan

31- O'Neil (1997) 'Introduction: Media Reform and Democratisation in Eastern Europe' in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass

32- Pisarek, Walery (1998) 'A la recherche des journalists polonais', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan

33- Preoteasa, Manuela (2004), *Media Ownership and its Impact on Media Independence and Pluralism* [editor Brankica Petkovic],

Ljubljana: Peace Institute; Institute for Contemporary Social and Political Studies, available online at http://www.mirovniinstitut.si/media_ownership/pdf/preface.pdf. Accessed on 14 October 2007
Smith, Adam, Pieckles, John, 1998, Introduction : Theorising Transition and Political Economy of Transformation, in Pickles, John, Smith, Adrian (coord) *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations,* London, Routledge
Sparks, Collin, Reading, Anna, 1998, *Communism, Capitalism and the Mass Media*, London, Sage Publ.

34- Splichal, Slavko (1995) *Media Beyond Socialism*, Boulder: Westview Press
35- Stark, David, Bruszt, Laszlo, 2002, *Traiectorii postsocialiste: transformarea politicii si a proprietatii in Europa centrala si de Est*, Bucuresti, Omega
36- Verdery, Kathrine (1996) *What Was Socialism and What Comes Next?*, Princeton: Princeton University Press
37- Yartseva, Olga (1998) 'Medias, Pouvoirs et Industrie', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan

مصداقية بحوث الجمهور
خطوة أساسية نحو تليفزيون أكثر تطوراً وتنوعًا وديمقراطية فى مصر

أ. على بلال
ترجمة: د. إيمان زهرة وأ. رحاب هانى

يرتبط تدنى مستوى الأداء التليفزيونى فى مصر بغياب استخدام المنهج العلمى فى قياس حجم جمهور التليفزيون واتجاهاته ورغباته، فالقنوات فى معظمها تنشط وقت الذروة، والمنتجون مهمشون، والجمهور غير معروف ويمثل لغزًا كبيرًا مجهول الهوية، كنتيجة منطقية لغياب الدراسات والبحوث العلمية التى تسمح بالتعرف على البيئة التى يعمل بها التليفزيون، سواء تعلق الأمر بالبرامج أو المنتجين أو الجمهور وتفضيلاتهم، ومن هنا فإن التفكير فى تطوير الأداء التليفزيونى إنما يبدأ بالاعتماد على البحث العلمى وأدواته الخاصة بقياس اتجاهات الجمهور نحو ما يُقدم وكيفية تقديمه، ومن شأن هذا أن يفتح الباب واسعًا للكشف عن مواطن الضعف الكامنة فى الوضع الحالى، فضلاً عن إمكانية تقديم حلول مبتكرة للارتقاء بالأداء الإعلامى.

وربما لا يختلف كثيرون على الوضع الحالى الذى تشهده مصر الآن، فهى تبدو للمشاهد وكأنها على قمة تل شديد الانحدار، إلا أن المسلم به أيضًا أن بعض البرامج أفضل من غيرها، وبعض الجوانب أكثر تطورًا عما سواها، وعليه فإن هناك مجالات يجب أن تحظى بالاهتمام بدرجة أعلى من غيرها.

وتنبئ عملية التحول الديمقراطى فى المرحلة الانتقالية إلى ارتفاع سقف الحريات وظهور العديد من الشخصيات العامة وتعدد القضايا التى يشملها الفضاء العام مثل التعديلات الدستورية وإصلاح النظام الانتخابى والقوانين ودور الدين فى الحياة

العامة وغير ذلك، وإجمالاً هناك مؤشرات على ارتفاع مستوى الأداء والنقاش السياسى، إلا أن ذلك لا ينكر وجود تحديات خطيرة تقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطى، إلا أن مكونات الإصلاح قائمة كالمؤسسات والممارسين، والسوابق التاريخية الخاصة بمصر، والمواقف العالمية التى يمكن اتخاذها دليلاً ومرشدًا، والأهم هو وجود الإرادة الحقيقية للتحول الديمقراطى.

إذا انتقلنا للحديث عن أداء التليفزيون يمكن للمرء أن يصل إلى قناعة مفادها أنه مع انتصار الثورة، كانت المشكلة الرئيسية هى بقاء بعض الشخصيات الإعلامية التى حُسبت على النظام السابق، ومن هنا حان الوقت للعاملين فى صناعة الإعلام أن يكون لهم دور فعَّال فى المداولات والمناقشات المعنية بالقضايا المحورية للتليفزيون سواء أكان ذلك ملكية حكومية أو خاصة، وهذه تتعدى موضوعات الرقابة والحرية والتى تهيمن حتى الآن على التيار العام للمناقشات بشأن وسائل الإعلام فى مصر، فهناك العديد من القضايا التى تحتاج إلى اهتمام عاجل، على رأسها الحاجة إلى تنظيم يشرف على الأداء التليفزيونى، وخدمة البث العامة، والمواد التحريرية النزيهة والمتسقة مع شروط المهنة الإخبارية والأوضاع الراهنة. ولكننى من خلال هذه الورقة البحثية اخترت طرح موضوع هام أيضًا وهو: بحوث جمهور التليفزيون فى مصر، وهو فى رأيى يشكل حجر الزاوية لأية بيئة تليفزيونية متطورة، ولذلك كانت هناك الرغبة المتواصلة لعمل نظام يختص بقياس جمهور التليفزيون المصرى.

وأود الإشارة بداية إلى أن هذه الورقة اعتمدت على مقابلات مع ممارسين إعلاميين، سواء فى مجال جمع البيانات أو فى العمل التسويقى التليفزيونى، وجاءت مشكلة المعلومات المؤكدة على رأس المشاكل التى واجهتنى، ما يعنى أن الشفافية فى هذا الجانب تكاد تكون مفقودة، وقد حاولت جمع المعلومات من جهتين أساسيتين معنيتين ببحوث الجمهور، تعتمد إحداها على المقابلات الهاتفية فى جمع البيانات عقب يوم واحد من المشاهدة، فيما تعتمد الثانية على كتابة المذكرات فى جمع البيانات من الجمهور، وكلاهما لا يعتمد على نظام الميكنة الآلية، ما يؤكد وجود ضعف كبير فى هذه العملية. ووفقًا لما انتهى إليه الخبراء فى هذا الشأن فإن المناطق الريفية هى الأقل حظًا مقارنة بالمناطق الحضرية التى تشهد كثافة أعلى فى إجراء استطلاعات المشاهدة، وهذا وحده يشكل قصورًا خطيرًا فى العملية برمتها.

ويستند نظام اليوميات على إعطاء ورقة بها اختيارات لـلأسر يـتم جمعهـا وتحليلهـا أسبوعيًّا لتقديم تقرير يتضمن نسبة المشاهدة بما فى ذلك التركيبة السكانية للمشاهدين، ويتم تسجيل البيانات يدويًّا كـل ١٥ دقيقـة مـن قِبَـل أحـد أفـراد الأسرة، غالبًـا مـن الإناث، وهو ما يشير إلى غياب التمثيل الجيد للرجل فى مثل هذه اليوميات، ولا يأخـذ نظام اليوميات أيضًا بعين الاعتبار أوقات المشاهدة التى تتم خارج المنزل مثل القهـوة، وهو ما يشير إلى إحدى نقاط الضعف الكامنة فى هذا النظام، وفى المقابل يـرى مؤيـدو هذا النظام أن المعلومات وفقًا لهذا الأسلوب يتم جمعها فى الوقت الفعلى الـذى تحـدث فيه المشاهدة بخـلاف أسـلوب الهـاتف الـذى تُجـرى فيـه المقـابلات فى اليـوم التـالى للمشاهدة.

وبغض النظر عن الأسلوب المنهجى المتبع فى جمع البيانات تثار قضية التمويل التـى لا يمكن إغفال أهميتها، فالبحوث تُمول من قِبَل قنوات تليفزيونية بعينها، الأمر الـذى يفتح المجال للتشكيك فى مصداقيتها، حيث تـدرج القنـوات الممولـة فى القائمـة التـى يسأل عنها المبحوث، فيما يُشار للقنوات التى لم تمول الدراسـة تحـت فئـة أخـرى. مـن ناحية أخرى يعتمد المسح الهاتفى على طرح تساؤلات عامة من قبيل: "مـاذا شـاهدت بالأمس؟ وينتج عنه نهاية المطـاف تقريـر يعـين المـشاهدات والعوامـل الديموجرافيـة أيـضًا، ويثـير كـلا الأسـلوبين العديـد مـن التـساؤلات الجديـة حـول دقـة البيانـات وسلامتها.

وقد نتج عن النظام الحالى لقياس جمهور التليفزيون فى مصر، وهـو نظـام يحمـل فى طياته العديد من المساوئ، نتج عنه مجموعة محددة من الـبرامج الأكثـر مـشاهدة، مثـل الدراما والبرامج الرياضة، والبرامج السياسية، والبرامج الحوارية والترفيهيـة، وذلـك خلال أوقات الذروة المسائية، وغالبًا ما يتم رصد عادات المـشاهدة التـى تظهـر فقـط النسب الكبيرة مع تجاهل أنواع أخرى من البرامج التى قد تجتـذب فئـات نوعيـة مـن الجماهير يرغب المعلن فى الوصول إليها، ويشير النظام الحـالى لقيـاس الجمهـور إلى أن ساعات البث الصباحية تُعَدّ فترة غـير ذات قيمـة للمعلنـين، وهـو مـا يفـرض طـرح تساؤلاً جوهريًّا لقياس هذا الافتراض، فالفترة الصباحية فى دول كثـير تحـوى العديـد من المزايا، وهى متميزة لدى المعلن مقارنة بالقـاهرة ذات الكثافـة الجماهيريـة العاليـة،

والأمر كذلك نحن فى حاجة للكشف عن التركيبة السكانية لمشاهدى التليفزيون فى القاهرة الكبرى خلال الفترة الصباحية.

وفى عام ٢٠٠٠م حققت (CNBC)، وهى إحدى القنوات الكبلية الأمريكية أعلى نسبة مشاهدة عن أى وقت مضى، حيث وصلت إلى ٣٤٣.٠٠٠ مشاهد، وهو رقم منخفض جدًّا نظرًا إلى أن القناة موجودة فى ٩٥ مليون منزل فى الولايات المتحدة وكندا، لكنه يشير إلى مؤشر ديموجرافى أساسى هو الوصول إلى ذوى الدخول المرتفعة، والعبرة هنا هى أن هناك آلية يمكن من خلالها أن نكتشف بدقة الأرقام والعوامل الديموجرافية، كما أنه يوضح أيضًا أن الأرقام ليست هى وحدها الأساس عندما نتحدث عن قياس حجم الجمهور، ونتيجة لعدم وجود نظام مماثل فى مصر، سادت ثقافة التقليد التى أصبحت معتادة فى جميع الظروف، بحيث أصبحت هى القاعدة هنا فى مصر، حيث أصبح لدينا الآن من القنوات العامة التى أقل ما يُقال عنها أنها متطابقة من حيث المحتوى، وذلك لأن الأرقام والمؤشرات تظهر أن هذا هو ما يريده المشاهدون، ويبدو أن القنوات التليفزيونية والقائمين على وسائل الإعلام والمعلنين خلصوا إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالتليفزيون فإن جميع الناس لديهم التفضيلات نفسها، وقد أدى ذلك بدوره إلى ثقافة تنامت بين القنوات والمعلنين تقوم على البطء فى إنتاج محتوى يتسم بالتجديد والابتكار، فإذا كنت تشاهد التلفاز مع عشرات أو حتى مئات الآلاف فالوضع لا يختلف، ففى حين تجد بعض المحتويات المقنعة للغاية التى تنتج فى مصر من قِبَل الهواة على "يوتيوب"، تجد على الجهة الأخرى فى معظم القنوات المصرية نفس الممثل أو الممثلة يُطرح عليهم الأسئلة نفسها، ولكن ربما فى منظر آخر، وما لدينا الآن فى مصر، وخاصة فى القنوات الخاصة هو غياب كامل للتنوع والاختلاف من حيث المضمون والشكل الذى لا يعبر عن العديد من الكتاب والمنتجين الصغار والموهوبين والمخرجين الذين ما زالوا على هامش التليفزيون، ولا أخالف الواقع إذا قلت إن أولئك الذين كانوا مسئولين عن الثورة ممن أنتجوا الأغانى، واللافتات وغيرها فى التحرير لا تنعكس صورهم وشخصياتهم فى الكثير من محتوى التليفزيون المصرى، وهذا بلا شك أحد العوامل التى لعبت دورًا فى تأجيج ثورتهم.

وحتى تؤثر مقاييس الجمهور فى ما نشاهده لا بد أن يتم استخدامها بشكل مفيد،

ولذلك لا بد للمعلنين والوكالات الإعلانية إعادة النظر فى كيفية استخدام هذه الأساليب لتعكس واقع المشاهدة الحقيقى، ولتعبر عن تباين الأذواق، فالتليفزيون المصرى لم يفكر يومًا فى الاستثمار فى المسلسلات التركية المدبلجة، ولم يتوقع انتشارها على هذا النحو، إلى أن نجحت أقسام أبحاث الجمهور فى قنوات (MBC) فى التعرف على أذواق الجمهور، الأمر جعل التليفزيون المصرى يقدم الدراما التركية، والأمر كذلك من المهم أن يعيد التليفزيون النظر فى علاقته بالجمهور وفى أسلوب قياس حجم الجمهور ونوعه وتفضيلات المشاهدة، فجماعات النقاش المركزة وغيرها من الأدوات التى تقيس الاستمالات والجودة والمضمون من الطرق المنهجية المهمة، ومن الواجب توجيه الاهتمام إليها، ولضمان التنوع والابتكار فى الخريطة البرامجية، وجب على المسئولين عن الإعلان والإعلام أن يتعاملوا مع الجمهور من خلال تقسيمه إلى أنواع ومواقف تبعًا للجوانب الديموجرافية الخاصة به والتخلى نهائيًّا عن التعامل معه باعتباره كتلة جماهيرية واحدة.

ومما يثير الإحباط والغضب أحيانًا رفض الشركات المالكة لحقوق البث الدرامى والبرامج للعديد من الأفكار الجيدة تحت زعم أنها لا تناسب ما يطلبه الجمهور، وهو ما يحدث للقنوات التليفزيونية الخاصة والتى لم يمر على عمرها أكثر من عقد ولم تبدأ بعد فى التعرف على الجمهور من خلال أنواع المضمون والبرامج، وعلى الرغم من أن الجماهير النوعية هى أساس البرامج المتنوعة، ما زال المعلنون يرفضون الاستثمار فى البرامج التى يراها مجموعه محدودة من الجمهور مقبولة، فهم يريدون البرامج الجماهيرية، ويحتاجون للوصول لأكبر جمع ممكن، وليس فقط أنواع معينة من الجماهير.

وتُعَدّ مقاييس الجمهور من الجوانب المخادعة فى أى تليفزيون فى أى مكان فى العالم، حيث تزداد فى الولايات المتحده مستوى الانتقادات الموجهة لمقاييس نيلسون (Nielsen Rating)، ولكن هذا لا يعفى مصر من تطوير المقاييس الخاصة بها، والتى تعتمد على نماذج عالمية، وتعمل على تطوير نظمها ومناهجها التى تحدد السمات المميزة لمصر. وفى هذا السياق يُعَدّ "عداد الجمهور" (People Meter) نظامًا إلكترونيًّا يقيس المشاهدة والجوانب الديموجرافية بشكل مفصل، وهو من المصادر التى تحتاج إليها مصر منذ وقت طويل، وهو من المقاييس الأكثر كفاءة، وذلك للأسباب التالية: أولاً لا

تعتمد على وجود وسيط، ثانيًا: تتعامل مع عينات كبيرة الحجم، مما يجعلها متفوقة على كل من المذكرات اليومية والتليفونية، والتى تعتمد على عينات أقل حجمًا، ثالثًا: يتم تقديم المعلومات فى أوقات المشاهدة تقريبًا، وبالتالى طبقًا لآراء الخبراء فى هذا المجال تحتاج مقاييس الجمهور فى مصر لمجموعة من الأدوات المختلفة والمناهج التى تتكيف مع تنوع الجمهور، فحتى هذه اللحظة لا تغطى مقاييس الجمهور أكثر من نصف سكان مصر (٥٢٪) على الرغم من تغطية التليفزيون لكافة الأراضى المصرية (بنسبة ١٠٠٪)، وبالتالى ما الذى يعنيه هذا فى ضوء إصلاح الإعلام؟ وكيف يؤثر هذا فى ديمقراطية مصر الحديثة؟

ويُعَدّ الريف المصرى من المناطق التى يتم النظر إليها باعتبارها غير مؤثرة وغير مهمة، والتى تحتاج لمزيد من الإهتمام، على الرغم من أنها لا تمثل منطقة جذب تجارى للمعلنين، ففى النهاية يجب أن تخدم مقاييس الجمهور كلاً من الاحتياجات الإعلانية والجانب الآخر من المجتمع الذى يتعامل مع التليفزيون باعتباره خدمة عامة.

وتُعَدّ المنافسة إضافة إيجابية للتليفزيون فى مصر، ولكن حان الوقت لأخذ خطوة تجاه صناعة تتسم بالعدل والنضج وتشجع الابتكار، وذلك من خلال استخدام مقاييس وتحليلات الجمهور التى تتسم بالمصداقية والاحترافية، والتى هى الأساس فى هذا التحول، وحتى يتحقق هذا يحتاج الشركاء فى هذه الصناعة لاتخاذ الخطوات اللازمة للبدء فى العمل، ولكن للأسف ما زالت تنقصهم الإرادة لفعل ذلك.

تطوير التعليم الصحفى وإعادة بناء الديمقراطية

Dr. Verica Rupar and Dr. Milica Pesic

ترجمة

د. الأميرة سماح

يقوم المبدأ الرئيسى لتعليم الصحافة على تقديم الأساسيات المتعلقة بالنظرية والبحث والتدريب الذى يقود إلى ممارسة صحفية فاعلة ومسئولة (World Journalism Education Council 2007)، وتهدف مدارس الصحافة على مستوى العالم إلى إمداد الطلاب بالمعرفة والإدراك الجيد لدور وسائل الإعلام الجديدة والمهارات اللازمة للوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام.

وبالرغم أن تعليم الصحافة يركز بالأساس على الأخبار وامتلاك أساليب متعددة لاكتساب المعرفة، والقدرة على التفسير والتحليل، وتمثيل المجموعات المختلفة (Adam, 2001, p.317)، ويميل التدريب إلى التركيز على التشخيص وإنتاج واختيار المادة الإخبارية فى ظل تزايد التعقيدات المحيطة ببيئة الإعلام، حيث يهدف كلا منهما ــ أى التعليم والتدريب الصحفى ــ إلى إعداد طلاب لديهم القدرة على التفاعل مع التطور المتلاحق للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وعند الحديث عن مناهج تدريس علوم الصحافة، يظل التساؤل المطروح حول قدرة الإعلام على تغطية الأحداث وتحليلها، وانعكاسات ذلك على العملية الديمقراطية، فكلما كانت تغطية وسائل الإعلام عادلة ودقيقة كان المجتمع أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، لذلك فالإعلام الحر والنزيه هو الضمانة للوصول إلى مستقبل أكثر ديمقراطية، فعملية إصلاح نظام الإعلام فى دول شهدت فترات طويلة من

الصراع أو غياب الديمقراطية مثل مصر، يتطلب إعلام نزيه ودقيق، وهذا لن يتحقق دون إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الصحافة والإعلام، فالصحافة هى أداة تحفيز للرأى العام والمجتمع المدنى، وهو ما يتطلب تطوير طرق وأساليب التعليم والتدريب الصحفى لتكون أكثر استجابة لهذه المتطلبات.

وتركز هذه الورقة على تطوير التعليم والتدريب فى علوم ومناهج تدريس الصحافة بطريقة تساعد على دعم التحول الديمقراطى وإرساء قواعده فى المجتمع، ويعتمد هذا الأمر على مبدأ التنوع وخبرة المؤسسات فى التعامل مع صناعة الإعلام، وكذلك تدعيم الجوانب الأكاديمية من خلال تطوير المناهج الإعلامية، وقد أظهرت التجارب الدولية احتياجًا متزايدًا لربط تدريب الصحافة والتعليم بقضايا التنوع الاجتماعى والثقافى.

وفى هذا الإطار تبرز أهمية المبادرات التى تُبذل من أجل تطوير هذه الأساليب للتعبير عن التنوع فى المجتمع، ومن هذه المبادرات تبرز جهود معهد التنوع الإعلامى (وهو منظمة غير حكومية أُنشئت عام ٢٠٠١م، ومقره لندن)، ويعنى المعهد بالعمل على تطوير أساليب التعليم والتدريب الصحفى على مستوى وسائل الإعلام الدولية، لتكون أكثر تعبيرًا وقدرة على تناول ومعالجة قضايا التنوع فى المجتمع، وقد أوضحت دراسات المعهد أن المنظمات ومراكز التدريب والتكوين الصحفى لديها القدرة على تضييق الفجوة بين الجانب الأكاديمى والجانب المهنى.

وسوف تركز هذه الورقة على تجربة "معهد التنوع الإعلامى" فى تطوير مفهوم الصحافة الشاملة، وهذه التجربة قد أثبتت أن الصحافة النزيهة والدقيقة والمسئولة يمكنها محاربة التعصب والتحيز الذى من شأنه أن يؤدى إلى توترات اجتماعية وخلافات وصراعات دموية، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، وتعتمد برامج تطوير مناهج "معهد التنوع الإعلامى" على مجموعة من ورش العمل، وإصدار تقارير لمتابعة أداء وسائل الإعلام التى يتم تنظيمها فى جامعات جنوب شرق أوروبا وأندونيسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومصر أيضًا، والتى يتم الاعتماد عليها كحالة لتوضيح كيف تمكن الصحفيون من تحقيق توافق من خلال محتوى الصحافة فى ظل مجتمعات تعانى من عدم التجانس.

كما يشمل نشاط "معهد التنوع الإعلامى" الدعم المهنى للصحفيين، وتدعيم العلاقات بين وسائل الإعلام، ودعم برامج التدريب لمنظمات المجتمع المدنى، وإصدار المطبوعات وكتيبات التدريب، وكذلك العمل على دعم وتطوير الشبكة الإعلامية للتنوع الإعلامى، وتثير قضية تطوير مناهج تدريس الصحافة العديد من التساؤلات حول العلاقة بين تعليم الصحافة والتغيرات السياسية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع، والآلية التى يمكن من خلالها تطوير مناهج تعليم الصحافة خارج إطار التعليم الجامعى، وكذلك كيفية تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لدخول مجال صناعة الإعلام والمساهمة فى الحياة العامة، وأخيرًا كيفية تنمية الوعى لدى الطالب لاستيعاب التنوع والاختلافات، سواء الدينية أو العرقية أو السياسية.

ويهتم المعهد بدراسة حالة مصر كنموذج تطبيقى، حيث تشير دراسات المعهد فى هذا الإطار إلى أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى تشهدها مصر تثير العديد من التحديات أمام الصحافة والإعلام تؤثر فى قدرتها على تحقيق توافق اجتماعى يدعم الديمقراطية، وهذا الأمر يتطلب مزيدًا من الاهتمام بتطوير أساليب ومناهج تدريس الصحافة، سواء الأساليب الحالية أو استحداث أساليب مستقبلية أكثر ملاءمة، وكذلك الإدراك الجيد لأهمية دور الإعلام فى التعبير عن مفهوم التنوع.

تدريس علوم الصحافة على المستوى الجامعى:

تواجه عملية تدريس الصحافة على المستوى الجامعى بعض التحديات، حيث يتصورها البعض مجرد إرساء لقواعد وأسس نظرية، بينما ينظر إليها البعض الآخر كمهنة تعكس شكل الثقافة السائدة (Turner 2000)، وهذا الاتجاه واجه العديد من التحديات حتى يتمكن من إرساء آليات لازمة لتصبح علوم الصحافة من العلوم الأكاديمية ذات المنهج المحدد، وهذا ما يُثار فى المجتمعات الغربية عند الحديث عن وظائف الصحافة ومحتوى وأهداف التربية الصحفية، حيث يُنظر للصحافة كعلم ومنهج يتطلب العمل على الدمج بين الجانب النظرى والممارسة العملية، وهذا الاندماج بين الجانبين النظرى والعملى فى تدريس مناهج الصحافة يجيب على التساؤل المهم حول طبيعة علوم الصحافة، وهل يمكن إدراجها ضمن العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية أم أية فروع أخرى؟ (Zelizer 2000)، فالجامعات المتقدمة تمكنت

من دمج الجانب النظرى بالجانب العملى من خلال تطوير مناهج تعليم تجمع بين الفكر النظرى وأساليب تطوير وتنمية المهارات العملية اللازمة فى مجال الصحافة، وهذه الفلسفة تطبقها الكثير من الجامعات مثل "جامعة كارديف" "وجامعة سيتى" فى المملكة المتحدة أو كولومبيا و"بيركلى" فى الولايات المتحدة، حيث تعتمد فى مناهجها على مساعدة الطالب على الإلمام بالمعلومات النظرية، بالإضافة إلى إكسابه المهارات المعرفية والمعلومات اللازمة فى مجال الإنتاج الإعلامى.

وتختلف مناهج تدريس الصحافة من نموذج إلى آخر، إلا أن هناك مناهج وأساليب مشتركة تجمع بين كافة النماذج، وهى التركيز على أهمية إمداد الطالب بالمهارات اللازمة فى مجال الصحافة والإعلام من أجل الفهم الأعمق للواقع الاجتماعى، وقد قام العديد من الأساتذة والمتخصصين فى مجال الصحافة بإعداد مناهج تتحرر من أية ضغوط سياسية واقتصادية، والعمل باستقلال كامل عن الدولة أو أية متغيرات تحد من حرية إعداد المناهج الدراسية، وهو ما يُطبق فى المجتمعات الديمقراطية.

ويختلف هذا الوضع بالطبع فى المجتمعات التى لا تتمتع بقدر كافٍ من الحرية، فأقسام الإعلام فى مصر وأندونيسيا على سبيل المثال، وكذلك أقسام العلوم السياسية كما فى صربيا لا تزال تخضع لتأثير سياسات الإعلام وهيكل النظم السياسية والاقتصادية والقانونية التى تمارس نفوذًا على الإعلام فى هذه الدول (Greenberg and Lou 1990, Josephi 2010)، كما أن عملية تدريس الصحافة فى هذه المجتمعات تواجه محاولات عديدة تحد من حرية صياغة الجانب الأكاديمى، ورغم ذلك فإن مستوى الحريات التى قد تتمتع بها وسائل الإعلام لا تؤثر بالضرورة فى مناهج التعليم، فالعلاقة معقدة للغاية فمستوى وأسلوب تدريس الصحافة ليس مؤشرًا يعكس مستوى الحرية التى يتمتع بها النظام الإعلامي (Greenberg and Lou 1990, Josephi 2010).

وبالرغم مما سبق، فإن تجارب تدريس الصحافة على المستوى الوطنى لا تزال فى مرحلة الاختبار (Randall 2007)، حيث توجد تجارب عديدة لوضع نماذج لتدريس الصحافة تتلاءم مع احتياجات عالمنا المعاصر.

وفى عام ٢٠٠٧م قدمت منظمة اليونسكو نموذجًا جديدًا لبرامج تطوير مناهج علوم الصحافة وأساليب تدريسها فى المجتمعات النامية والديمقراطيات الناشئة تم اعتماده من خلال "المجلس العالمى للصحافة والتعليم، وقد تم الاعتماد على هذه البرامج لتعطى تصورًا واضحًا لطرق تدريس الصحافة فى المجتمعات النامية، وتم الترحيب بهذه البرامج فى العديد من دول العالم، خاصة مصر، إلا أن هذه البرامج تواجه العديد من المعوقات نظرًا لعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التى تظهر فى النظم السلطوية، وتلك الدول التى تخضع لقيود ثقافية ودينية لا تتعرض لها الصحافة فى النظم الديمقراطية، مما يعوق من تطبيق هذه البرامج فى تلك الدول، وقد نجحت بعض هذه النماذج الخاصة فى العديد من الدول، اعتمادًا على إعلان المبادئ الذى أطلقه "المجلس العالمى لتعليم الصحافة" فى سنغافورة، وساعدت هذه المبادئ على وضع معايير عامة ومحددة لتدريس الصحافة على مستوى العالم، وهذه المبادئ تتضمن التأكيد على أهمية اختيار أساليب أكثر فعالية فى تدريس الصحافة وإثارة الوعى بأهمية الالتزام بالمسئولية فى الممارسة الصحفية تجاه الجمهور والمجتمع، والحرص على تعميق مبدأ التوازن فى الممارسة المهنية، والعمل على تنمية المهارات والقدرات الابتكارية لدى الطلاب، وكذلك تضمين المناهج الدراسية دراسة تاريخ نمو الهياكل الصحفية والمؤسسات الصحفية، سواء على المستوى الوطنى أو الدولى، وتركز هذه البرامج بشكل عام على الاهتمام بالتحليل النقدى فى تدريس علوم الصحافة.

وقد أكد إعلان اليونسكو لعام ٢٠٠٧م على ضرورة إضفاء الطابع الدولى على تدريس علوم الصحافة، وأكد كذلك أهمية إدراك الطالب لوجود اختلافات سياسية وثقافية، مع الأخذ فى الاعتبار وجود قيم وأهداف مهنية عامة تتفق عليها جميع دول العالم، بما فيها تلك الدول التى تعانى من نقص الحريات، والتى تخضع لسيطرة الدولة على مناهج التعليم، وفى حالة مصر، نجد أن مناهج تدريس الصحافة قبل ثورة ٢٥ يناير تم تحييدها وتحويلها إلى مناهج تدريس علاقات عامة (Saleh 2010, 116)، ومن ثم تحولت عملية تدريس علوم الصحافة وصناعتها إلى شبكة حماية للنظام الحاكم. وقال صالح: بالرغم من تزايد عدد الجامعات والذى اقترب من ١٣ جامعة، سواء خاصة أو عامة، لم تنجح أيًا منها فى تقديم مناهج فعالة، بما يعنى أن تعدد هذه

الجامعات لم يكن له مردود واضح على جودة العملية التعليمية، لذلك لم تهتم تلك الجامعات اهتمامًا كافيًا بتدريس الاتصال السياسى والرأى العام فى الجامعات المصرية.

وأضاف صالح قائلاً إن تدريس علوم الصحافة لم يهتم بإيجاد أساليب لمواجهة التحديات المتزايدة فى الشئون الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك أشارت دراسة المعهد البريطانى منذ عام ٢٠٠٥م إلى السلبيات فى مجال تدريس علوم الصحافة ومناهجها التى افتقرت إلى عنصر المهنية وغياب المهارات التقنية وافتقاد اللغة، وكذلك الافتقار إلى الاهتمام بدراسة المعايير والضوابط الأخلاقية، وبالرغم من تطابق مناهج تدريس الصحافة فى مصر بالمناهج الغربية إلا أنها لم تكن سوى مظلة للنظام، حيث تواجه عملية تدريس الصحافة فى مصر ــ بعد ثورة ٢٥ يناير ـ العديد من التحديات، فى مقدمتها عملية تدريب الصحفيين وإعداد صحفى مستقل لا ينتمى إلى السلطة القائمة، بهدف دعم الديمقراطية والتنوع السياسى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع، حيث يهدف التدريب الصحفى إلى تدعيم القيم المهنية والمهارات الشخصية للصحفيين للمساهمة فى الحياة العامة.

التدريب الصحفى:

يمنح التدريب الصحفى الوسائل والمهارات التى تمكن من التغطية الفورية واليومية للأخبار، لذلك نجح "المجلس الوطنى لتدريب الصحفيين" فى المملكة المتحدة فى تقديم نظام لتدريب الصحفيين يمكنهم من تطوير قدراتهم، من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية دورية تهدف إلى مواكبة كافة التطورات التى يشهدها مجال الإعلام، كما تقوم "الجمعية الأوروبية للتدريب الصحفى ـ التى تضم ٦٠ مركزًا لتدريب الصحفيين من ٢٤ دولة أوروبية مختلفة ــ بتنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية تساعد على تنمية مجال للحوار والمناقشة حول القضايا الملحة والمتعلقة بمهنة الصحافة ومشكلات التدريب، وستستضيف الجمعية المؤتمر الذى سيعقده "المجلس العالمى لتدريس الصحافة"، والذى سيُعقد فى بروكسل عام ٢٠١٣م.

وإيمانًا بأهمية التدريب فى المجال الصحفى يقوم العديد من رموز صناعة الصحافة بتكوين مراكز خاصة للتدريب الصحفى مثل "مركز إل بى بى سى"، و"مركز الجزيرة الإعلامى للتدريب والتطوير"، وكذلك عدد من المنظمات غير الحكومية والتطوعية

مثل "معهد التنوع الإعلامى"، الذى ينظم العديد من برامج التدريب فى مجال التحرير والقانون وبرامج التدريب التى تركز على مجالات عديدة للصحافة كالتقارير العامة وموضوعات الموضة والشئون الجارية والتقارير الإخبارية عن التنوع الاجتماعى والثقافى.

وبالرغم من أهمية التدريب إلا أن الدراسات تشير إلى أن هناك أعدادًا محدودة من الصحفيين تحرص على حضور مثل هذه البرامج، فوفقًا لتقرير أصدره المعهد، فإنه من بين ١٠٠ صحفى شملتهم الدراسة فى غانا ونيجيريا وأوغندا وجدنا أن الثلث منهم فقط واظبوا على حضور هذه الدورات التدريبية، ومعظم هذه البرامج تُنظم من خلال منظمات إخبارية عالمية ووكالات حكومية ومنظمات غير حكومية، وقد أكد القائمون على هذه البرامج أن الصحفيين الأفارقة يعانون من مشكلات الدخول المتدنية ونقص التدريب والعمل تحت ضغوط سياسية وتمويلية واضحة (Schiffrin 2011, p.100)، وأضافوا أن (٩٧.٧٪) من الصحفيين فى هذه الدول يعانون من نقص المهارات وصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، وفى المقابل يرى العديد من الصحفيين المشاركين فى برامج التدريب أن هذه البرامج تساعدهم فى الحصول على المعلومات والوصول إلى مصادرها وتنظيم وإعداد التقارير والقصص الإخبارية، وأشار البعض الآخر إلى أن التدريب يعطيهم مزيدًا من الثقة والحرية فى اختيار التقارير التى يرغبون فى إعدادها.

وتؤكد خبرة معهد التنوع الإعلامى أنه فى حالة وجود انقسامات حادة بين الجماعات الإثنية المختلفة فى الدولة الواحدة يمكن للمشاركين فى هذه البرامج، كما فى حالة إسرائيل، أن تعمل سويًا من أجل تقديم تحليلات وبرامج مشتركة، لذلك نجحت مجلة أنشاها الطلاب العرب واليهود فى جامعة (Yisreel Valley)، ونُشرت باللغة العربية والعبرية، وفازت هذه المجلة بجائزة التنوع البريطانية عام ٢٠٠٥م، وبالرغم من اختلاف نماذج تدريب وتدريس الصحافة فى دول العالم إلا أنها تعكس بعض التطورات المتزايدة، ويكن رصدها فى التالى:

أولاً: تزايد الاعتراف والوعى بأهمية التنوع الثقافى فى المجتمع.

ثانيًا: نمو صناعة الإعلام ووسائل الترفيه بشكل متزايد.

ثالثًا: انتشار وسائل الإعلام الرقمية.

رابعًا: عولمة وسائل الإعلام والصحافة.

وقد ساهم "المعهد الدولى للتنوع الإعلامى" ــ من خلال أكثر من ٦٠ برنامج تدريبى دولى ــ فى تعزيز وتشجيع أنماط التغطية الإعلامية، وتنوع محتوى وسائل الإعلام، كما استطاع المعهد المساهمة فى دعم قدرات الصحفيين وصناع القرار والطلاب فى تقديم صحافة مسئولة تسهم فى الحد من الخلافات بين الجماعات المختلفة والعمل على تدعيم قيم التنوع الثقافى للمجتمع.

مفهوم الصحافة للجميع:

يقوم مبدأ التعليم كحق مكفول للمجتمع بأسره على أساس أن تعددية الأصوات هى جوهر الديمقراطية، فالمجتمعات التى تقصى بعض الأصوات التى تعبر عن توجهات سياسية وإعلامية معينة، لن تستطيع أن تستمر، وهو ما حدث لنظام مبارك، وذلك على الرغم من أن وجود مؤسسات ديمقراطية لا يعبر بالضرورة عن التعددية فى الإعلام، وقد يستند البعض فى تأكيد ذلك إلى أنه فى أكثر المجتمعات ديمقراطية فإن الأصوات التى قد تظهر فى الإعلام قد تكون أقل تنوعًا من تلك التى تظهر فى المجتمعات الأقل نموًا، فمؤشرات تطور الإعلام كما أدرجتها منظمة اليونسكو (وهى المؤشرات التى تقيس إلى أى مدى يعكس الإعلام التنوع فى المجتمع كمظهر من مظاهر قدرة هذا المجتمع على تحقيق الديمقراطية، كما تحدد هذه المؤشرات مدى اهتمام الإعلام بالتعبير عن الأقليات فى المجتمع) تشير إلى أن أهمية التنوع ترجع إلى كونه مظهرًا من مظاهر حرية التعبير اعترفت به المنظمات المعنية بقياس مستوى الحريات فى المجتمعات المختلفة الحرية، وهى الحرية التى يجب أن يتمتع بها كل المواطنين بغض النظر عن جنسهم وعرقهم وإيمانهم ودينهم ولغتهم وحالتهم الاجتماعية وإعاقتهم وقدراتهم وتوجهاتهم السياسية، وقد أصدر كل من مقرر اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن حرية الرأى والتعبير وممثل المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (OSCE) بشأن حرية الإعلام، وكذلك مقرر منظمة اللجنة الخاصة للدول الإفريقية بشأن حرية التعبير ومقرر اللجنة المعنية بشأن حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان أصدروا عام ٢٠٠٧م إعلانًا مشتركًا حول

تشجيع التنوع فى الإعلام المرئى والمسموع، وقد شدد الإعلان على "الأهمية الأساسية للتنوع فى الإعلام من خلال التدفق الحر للمعلومات والأفكار فى المجتمع وحرية التعبير وحق الحصول على المعلومات، واعتبر الإعلان أن هذه الحريات نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بالحق فى حرية التعبير، فنظرة الأمم المتحدة عن المجتمع الشامل "المجتمع للجميع" تتجاوز الاختلافات العرقية والنوع والطبقة والجيل والجغرافيا، وتضمن تكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع.

ومن بين الشروط الأساسية لتحقيق مفهوم المجتمع الشامل هى احترام حقوق الإنسان الحريات وحكم القانون، ووجود مجتمع مدنى قوى، وحق الوصول إلى المعلومات والقدرة على التعبير ـ من خلال العملية التعليمية ـــ عن التنوع الثقافى، وهو الأمر الذى يوفر الفرص لتعلم التاريخ والثقافة الخاص بمجتمع الفرد والمجتمعات الأخرى، وهو ما يشجع فهم وتقدير المجتمعات والثقافات والأديان الأخرى (DESA، ٢٠٠٩م)، كما يشمل مفهوم "المجتمع الشامل" مجموعة أساسية من المتغيرات التى من خلالها يعيد المجتمع بناء نفسه، ليعبر عن كل الفئات، وكما أشار الإعلان فإن الصحافة التى تستطيع إيجاد الروابط والتواصل بين أجزاء المجتمع هى التى تحقق فكرة المجتمع الشامل، ولذا يمكن أن نطلق عليها "الصحافة الشاملة"، فالصحافة الشاملة كمفهوم تستطيع مواجهة التحيز والتعصب والكراهية والاستخدام المتبادل، لمفهوم الديمقراطية الشاملة والمجتمع الشامل، يشير إلى نوع من النظام السياسى الذى يهتم بالاعتراف الرسمى بالحق فى المساواة لكل الأفراد، واتخاذ إجراءات وتدابير خاصة لمواجهة التفاوت الاجتماعى، ويقول" يونج "(٥٣:٢٠٠٢م) إن "المعايير الديمقراطية تقوم على أساس فكرة الاندماج والاحتواء لكل الفئات كمعيار للشرعية السياسية"، ويميز "يونج" بين نوعين من الإقصاء الاجتماعى: "الخارجى"، حيث يتم إقصاء الجماعات والأفراد بصورة متعمدة عن عملية اتخاذ القرار، أما الإقصاء "الداخلى" فيعنى "أن شروط الحوار تطرح فروضًا لا يتوافق عليها البعض، مما يحد من عنصر التفاعل بين هذه القوى، ويحد أيضًا من قدرتها على المشاركة وحرية التعبير" (ibid)، ويتحدد الهدف من الصحافة الشاملة فى تعليم وتدريب الصحفيين فى المجتمع المتنوع، من خلال تطوير المهارات والقدرات الاتصالية الشاملة، وهذه القدرة تشمل التعبير عن التعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية

والاعتراف بالآخر، وتعمل الصحافة الشاملة كعامل مساعد للمجتمع للحصول على معلومات عن تنوعه "ذاتيًا"، علاوة على فهم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع، والغالبية العظمى من برامج الصحافة الجامعية تركز تركيزًا دقيقًا على الجانب الأكاديمى المتطور، من خلال التكامل ما بين الجانب النظرى والجانب العملى، والمحافظة على بناء نظام تعليمى يطور النموذج الصناعى للصحافة، ويهتم "بتحريك مركز الانتباه من الصناعة إلى شبكات المجتمع، بما يمكن من ربط الصحافة بالقيم الديمقراطية، ويستفيد من الأشكال والأساليب الحديثة فى جمع الأخبار وإنتاجها وتحريرها وتوزيعها" (Mensing 2011, p.16.)، وهذا الأمر له أهمية خاصة فى الدول التى تشهد مراحل تحول، وكذلك فى المجتمعات التى شهدت مراحل صراع، فقد أشار ممثل جامعة "تشوان للتكنولوجيا" فى جنوب إفريقيا (Berger 2011، p.4) "إلى أهمية بعض الموضوعات مثل: ترويج الديمقراطية، والنظر إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها من أهم القضايا التى يجب إدماجها فى إعداد صحفى المستقبل"، وفى دراسة "للمركز الإفريقى لتدريب وتأهيل الصحفيين" فى تونس، أشار البروفسير رضا النجار: "إن البرامج ومناهج التدريس وتدريس أخلاقيات الصحافة يجب أن تساهم فى حرية التعبير والتنوع الفكرى والإعلامى والتأثير بشكل مباشر فى الحياة الاجتماعية والسياسية"، وقد اقترحت الأكاديميات المغربية التى تم إجراء حوارات معها بشأن الدراسة نفسها "ضرورة ترويج قيم الحرية والديمقراطية"، كمؤشر للتميز، ومسألة التميز فى تعليم الصحافة لا تنفصل عن تميز الصحافة، فالصحافة الجيدة هى التى تستند إلى أسس وقواعد محددة ومعلومات حقيقية ذات قيمة للمواطنين، وهى أساس للبناء الديمقراطى (Ekstrom, 2002)، كما أنها تؤدى وظيفة اجتماعية عامة داخل النظام القائم، وتساهم فى التعبير عن الهوية المشتركة، وتمنع انتشار التحيز والتعصب، وتشير تجربة معهد الإعلام النوعى فى العمل مع المعلمين والمدربين إلى أن الصحافة الجيدة يجب أن ترتبط بالمجتمع، وتعبر عن بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية.

تطوير منهج الصحافة الشاملة:

تواجه الصحافة فى الدول الانتقالية مجموعة من التحديات، نتيجة التغيير السياسى والاجتماعى من تبليسى وباكو ويريفان وبشكيك وموسكو وبودابست وبلجراد

وتيرانا إلى الرباط وجوبا والقاهرة والناصرة وعمان وهافانا ولاجوس وجاكرتا، فالصحافة تأثرت بعدة مؤثرات منها الاقتصادية والتنظيمية والمهنية، مما أثر فى قدرتها فى تلبية احتياجات جمهورها، كما تواجه الصحافة تحديات أخرى، منها ضعف الاتحادات والمؤسسات المهنية والتنظيمية، وعدم الوعى بأهمية التطوير المهنى، مما يعمق الفجوة ما بين تعليم الصحافة وحقيقة غرف الأخبار، كما أن سرعة التغير الاجتماعى وتعقيداته تمثل تحديًا وضغوطًا على كافة أطراف العملية التعليمية، مما لا يمكن من وضع خطط وإستراتيجيات طويلة الأمد لتعليم الصحافة والتدريب المهنى، والاكتفاء ببعض المبادرات والمشروعات الفردية التى لها القدرة على إحداث تغيير كبير، والأمثلة لأنشطة "معهد التنوع الإعلامى" فى تطوير منهج الصحافة فى الدول التى تمر بمراحل انتقالية كثيرة، مما يوفر بعض الرؤى التى يمكن من خلالها للمجتمع الشامل أن يتطور، وقد بدأ "معهد التنوع الإعلامى" فى إعداد نهج لتغطية التنوع ٢٠٠١م، وكان المشروع الأول فى جنوب شرق أوروبا، والذى قام به مجموعة من الأكاديميين البريطانيين، بقيادة البروفيسور "بريان ونستون" بجامعة "وستمنستر" (المملكة المتحدة)، الذى يعمل كمستشار أكاديمى لمعهد الإعلام النوعى، حيث أدار ورشة عمل حول تطوير نماذج متنوعة فى إعداد الأخبار فى عدة جامعات تمثل عشر دول فى جنوب شرق أوروبا، وقد طور المشاركون فى ورش العمل القواعد الأساسية لنموذج التعليم، وناقشوا المحتوى مع زملاء بريطانيين من داخل مشروع منهج تغطية التنوع، وقدموا هذه النماذج لجامعاتهم لتدريسها فى هذه الجامعات، وفى هذا الإطار وكجزء من المشروع قام معهد التنوع الإعلامى ببحث وتحليل شامل من خلال عدة برامج تدريبية تتناول قضايا الأقليات العرقية فى المنطقة، وكان البروفيسور "ونستون" مفوضًا لوضع منهج تدريبى لإعداد الأخبار والتقارير، تم تحديدة بعد عدة جلسات عصف ذهنى مع الخبراء والأكاديميين من المنطقة، بالإضافة إلى خبراء من النمسا والمجر وروسيا وبولندا والمملكة المتحدة، وبعد التشاور مع الخبراء الذين كان لديهم خبرة مباشرة فى تدريس طلاب الصحافة حول إعداد أخبار وتقارير عن التنوع، تم تحديد أربع أساليب منهجية رئيسية، وما زالت هذه النماذج الأربعة تُعَدّ كقاعدة لتنظيم وتطوير ورش العمل الخاصة بإعداد المناهج الشاملة فى أجزاء مختلفة من العالم:

- نموذج التوعية بقضايا التنوع، وهو نوع من النماذج التى تهدف إلى تعزيز فهم الطلاب لتجارب الأقليات.
- نموذج إعداد أخبار وتقارير عن التنوع ــ نموذج أكاديمى تقليدى قائم على استخدام التقنيات القياسية لتحليل محتوى القصة الإخبارية بما يمكن الطلاب من الوصول إلى فهم كيف تغطى مجتمعاتهم قضايا التنوع.
- إعداد أخبار وتقارير عن التنوع ــ نموذج قائم على التجربة للطلاب لاكتساب الخبرة فى القضايا التى تتعلق بتغطية شئون الأقليات.
- التنوع الاجتماعى والإعلام ــ نموذج (محاضرات/ مقالات) باستخدام عناصر تعتمد على الأطر الأكاديمية، كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى والعلوم السياسية التى تتعامل مع قضية التنوع الاجتماعى، والتى تقدم رؤى مفيدة لطلاب الصحافة الذين يدرسون نظريات القوة والوظيفة الاجتماعية للإعلام (Winston 2003, p.11).

وفى ألبانيا، على سبيل المثال، تم تبنى إطار عمل منهج تغطية التنوع فى إعداد الأخبار والتقارير خاص بالصحافة الإذاعية، حيث يقوم الطلاب بإنتاج برامج لها علاقة بالتنوع الاجتماعى، ومدة هذه البرامج ١٥ دقيقة لكل برنامج، وقد قام الطلاب بإنتاجها من خلال الوسائل الرقمية، وقد تم اختيار أفضل هذه الأعمال، وتم إذاعتها فى محطة الإذاعة المحلية فى تيرانا وفى البوسنة، وتم الدمج بين النماذج النظرية من المحاضرات والتدريبات العملية (عمل بحث عن إعداد أخبار وتقارير عن التنوع فى البوسنة والهرسك)، وفى كرواتيا كانت مهمة الطلاب إنتاج موضوع خاص لمجلة الطلبة حول قضايا التنوع، وتم البدء بالفكرة والإخراج الصحفى واختيار القصة والإنتاج النهائى، وقد قام الطلاب بإعداد وإنتاج كل هذه المواد، وتم إنتاج المجلة فى معمل الكلية وطباعتها على طابعات ليزر فى توزيع محدود، ولكنها متاحة على موقع الجامعة الإلكترونى، وفى الجولة الأولى من ورش العمل اقترح أكاديميون من صربيا تقسيم الطلاب إلى خمس مجموعات يتم تكليفها بعمل خمس موضوعات (موضوع واحد فى كل مجموعة) لرسالة المدرسة الإخبارية تقوم على الصحافة الاستقصائية لموضوع التنوع، وتم أيضًا نشر أفضل الموضوعات فى الصحافة اليومية، وفى بلغاريا تم

تصميم محتوى الدورة حول الحاجة إلى فحص الأنماط الاجتماعية "للآخر" بهدف نقد وتحليل ومناقشة التغطية الإعلامية لقضايا الأقليات، وفى رومانيا تم مطالبة الطلاب بالتركيز على دراسات الحالة المختلفة فى تغطية الأقليات العرقية، وكان التركيز على مناقشات الطلاب حول الاتجاهات المختلفة لتغطية قضايا التنوع، وتجربة تطوير منهج الصحافة الشامل فى جنوب القوقاز يبرهن على مزايا التعاون الإقليمى، ويتم الآن تدريس نماذج نقل التنوع من قِبَل شبكة مكونة من عشرة أساتذة صحافة فى جامعة "جيومرى" بأرمينيا، وجامعة ولاية "تبليسى" بجورجيا، وجامعة "جلاددزور" بأرمينيا، وجامعة "خازار" بأذربيجان، وجامعة ولاية "باكو" بأذربيجان، وجامعة اللغويات بولاية "يريفان" بأرمينيا، ومدرسة القوقاز للصحافة فى جورجيا، كما كلف طلاب جورجيا بكتابة تقرير عن التنوع بموضوع من اختيارهم، طبقًا لمجال تخصصهم وبناء على المشاورات مع المحاضر.

وفى أرمينيا تم تكليف الطلاب بكتابة سيرة ذاتية قائمة على تضمينهم مع مجموعة اجتماعية وثقافية وعرقية ودينية معينة، أو أى مجموعة أو مجموعات أخرى، وقد تم مطالبتهم بذكر ما إذا كان لديهم ميزة كعضو فى هذه المجموعة أو المجموعات والإشارة إلى أنواع الحرمان التى تعرضوا لها كأعضاء فى هذه المجموعة.

وفى أذربيجان قام الطلاب بإجراء استطلاع رأى عام للكشف عن الصور النمطية التى طورها الأذاريون حول الأقليات العرقية المختلفة، وفى أحد النماذج المطورة للتدريس فى مصر، تم تكليف الطلاب بالعمل فى مجموعات وإثارة التساؤلات عن موضوع التنوع على سبيل المثال، عند مناقشة القضايا المرتبطة بتمثيل الإعلام للنوع، وتم تقسيم الطلاب إلى ذكور وإناث، ومطالبتهم بتقديم قائمة بالأسئلة التى تقف خلف موقف الصحفى من النوع، وقد بدأت المناقشة عادة بسؤال محورى متعلق بما إذا كان تقسيم المجموعات إلى ذكور وإناث تم بطريقة "موضوعية" لتقييم تغطية الإعلام للنوع، وكان على الطلاب تبرير قائمة الأسئلة وتفسير الطرق البديلة الأخرى لإعداد أخبار وتقارير، حيث يتم أو لا يتم تطبيقها.

وفى المغرب تم إعادة تصميم نموذج حول أنواع الأخبار ليعكس العلاقة بين شكل وأسلوب الصحافة والطرق التى يتم بها تمثيل مصادر المعلومات فى الأخبار والتقارير

والحوارات والموضوعات المصورة ، وفى كل النماذج التى تم تطويرها خلال برنامج الصحافة الشاملة فى معهد الإعلام النوعى، فإن أسلوب المحاكاه كان يُثار كأداة رئيسية لتمكين الطلاب من التفكير بصورة نقدية فى قضايا التنوع الاجتماعى واكتساب المهارات الضرورية لفهم وإنتاج موضوعات صحفية جيدة، وقد أثبتت التجارب أن النموذج الذى يمزج العمل الأكاديمى مع العمل الصحفى هو النموذج الذى ذكره الغالبية العظمى من الخبراء والأكاديميين فى مجال الصحافة، باعتباره أفضل طريقة لتقييم الموضوعات الصحفية المختلفة التى تتبنى قضايا التنوع.

ويُعتبر هذا "النموذج هو الأفضل والمقترن بالسياق العام لقضايا التنوع" (Biggs1999, p.152) بشكل فعلى عن اتجاهات الصحافة المعاصرة، فهو يتعامل مع المعرفة الوظيفية التى تعتمد على تجارب تعليمية مثيرة تدعو إلى مزيد من التفاعل بين الدارسين بدلاً من النماذج النظرية الأكاديمية، وهذه النماذج التدريبية التى تتضمن عدة إجراءات لاستقاء المعلومات وتحصيلها، قد تتخذ أشكالاً مختلفة، كما هو محدد فى بعض النماذج المطورة داخل إطار منهج الصحافة الشاملة التابع لمعهد التنوع الإعلامى، ومنها تحليل السياسة التحريرية للوسيلة وتطوير إستراتيجية لمناقشة التغطية الإعلامية أو كتابة مقال مصور والبحث وتسليط الضوء على تقنيات البحث التطبيقى فى معالجة موضوعات التنوع، قد أدار معهد التنوع الإعلامى ورش عمل تبعها بالتعليم من قِبَل أساتذة من خريجى المعهد، وهم من أساتذة الصحافة الذين أشاروا إلى أن مناقشة الفصل القائمة على التفكير واستنباط النماذج والمواقف تُعَدّ أساسًا لتنظيم تجارب التدريس والتعلم، كما أنها تعطى مساحة من التفاعل وتبادل وجهات النظر بين كل من الطلاب والمعلم بشأن دراسة الصحافة فى ضوء المجتمع الشامل، ومن خلال هذا الأسلوب التقويمى ــ سواء للمقالات أو القصص الإخبارية ــ فإن الطلبة أصبحت لديهم القدرة على الانخراط بصورة نقدية مع مجموعة القضايا التى تحيط بالصحافة الشاملة، كما تحفظ لهم أيضًا حقهم فى اختيار موضوعاتهم وخياراتهم فى أسلوب استجابتهم للمهمة الصحفية التى يقومون بها بطريقة قد ترضى اهتمامتهم الخاصة.

الخلاصة:

قدّم معهد التنوع الإعلامى نموذجًا لتطوير منهج الصحافة الشاملة كان نتاجًا لسلسلة من المناقشات التى شهدها مؤتمر التنوع فى إعداد الأخبار والتقارير الدولية فى لندن عام ١٩٩٨م، حيث كشف عن أن تزويد الصحفيين بالمعرفة وفهم القضايا المرتبطة بفكرة المجتمع الشامل يجب أن تبدأ مبكرًا فى سنوات تكوين صحفى المستقبل، كما يجب إدماجها عند تدريس الصحافة بالجامعات، وكذلك عند تنظيم دورات تدريبية فى الصحافة، مما يبرز أهمية الممارسة الصحفية وربطها بالحياة الاجتماعية، والتمييز بين الناس على أساس العرق والنوع والدين والتوجه الجنسى قد يكون محظورًا قانونيًا، ولكن مظاهرة موجودة فى المجتمع ومواجهتها تبرز أهمية الدور الملقى على عاتق الصحافة، ويتكون هذا الوعى من خلال صحفيين لديهم وعى وقدرة على تعليم مناهض للتمييز، وتشير تجربة تطوير منهج الصحافة الشاملة بالجامعات فى جنوب شرق أوروبا والقوقاز وأندونيسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومصر إلى أن تطوير منهج تدريس الصحافة لقى الترحيب بين الطلاب والأساتذة وصناع الإعلام وكذلك الجمهور.

References

1- Adam, S. G. (2001). The education of journalists. Journalism, 2 (3), pp. 315-339.

2- Berger, G. (2011). "What it means to work toward "excellence"". In Franklin, B. and Mensing, D. Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge, pp. 33-47

3- Biggs, J. (1999). Teaching for quality learning at university. London: The Society for Research into Higher Education and Open University Press.

4- Boud, D. and Falchikov, N. (2006). 'Aligning assessment with long-term learning'. Assessment & Evaluation in Higher Education, Vol. 31, No. 4, pp. 399-413.

5- Campbell,J., Smith, D. and Brooker, R. (1998). 'From conception to performance: How undergraduate students conceptualise and construct essays'. Higher Education, Vol. 36. No. 4.

6- Franklin, B. and Mensing, D. (2011) Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge

7- Freedman, Eric, Shafer, Richard (2010). Ambitious in theory but unlikely in practice: a critique of UNESCO's model curricula for journalism education for developing countries and emerging democracies. Journal of Third World Studies, April. Available at: http://isaleh.uct.ac.za/Assets/PDFs/UNESCO-IAMCR-Revised.pdf (Accessed 15 September 2011)

8- *Greenberg, B. and Lau, T. (1990). The revolution in journalism and communication education in the People's Republic of China. International communication Gazette.45 (19-31), pp. 141-158*

9- James, C. (1974). Journalism and criticism: The case of undeveloped profession. The Review of Politics, 36 (2), pp.227-249.

10- James, R. (2002). 'Academic standards and the assessment of student learning: Some current issues in Australian higher education'. Available at:
http://www.cshe.unimelb.edu.au/people/staff_pages/James/James-Prague%202002.pdf (Accessed 15 February 2011).
11- James, R., McInnis, C. and Devlin, M. (2002) Core principles of effective assessment. Available at: http://www.cshe.unimelb.edu.au/assessinglearning/05/ (Accessed 15 February 2011).
12- Josephi, B. Journalism education in countries with limited freedom. New York: Peter Lang.
13- Mensing, D. (2011). "Realigning journalism education" In Franklin, B. and Mensing, D. (2011) Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge, pp.15-32.
14- Papageorgiou, Ira (2010) For an Education that Makes the Most out of Globalization: A Critical Interculturalist Approach. Current Sociology Vol. 58(4): 642–660
15- Salih, I. (2011). Journalism education in Egypt: Politically hazed and socially confused, In Josephi, B. Journalism education in countries with limited freedom. New York: Peter Lang.
16- Schiffrin, A. (2011). The limits to foreign funded journalism training in Africa. In Franklin, B. and Mensing, D. (2011) Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge, pp.97-111)
17- Turner, G. (2000). Media wars; Journalism, cultural and media studies in Australia. Journalism, 1 (3), pp.353-365.
18- Van Dijk, T. (1998). Opinions and ideologies in the press. In P. Garrett & A. Bell (Eds.), Approaches to media discourse. Oxford: Blackwell, pp. 21-64.
19- Young, Iris Marion (2002) .Inclusion and democracy, Oxford : Oxford University Press,

كيفية التحول من وسائل الإعلام الحكومية
إلى وسائل إعلام الخدمة العامة
Dr. Savyasaachi Jain

ترجمة: د. سهير عثمان وأ. سارة المغربى

تحية طيبة، اسمى ساشى، يسرنى أن أزور مصر فى هذه الفترة من تاريخ الأمة المصرية، وتحياتى للقائمين على هذا المؤتمر لقدرتهم على سرعة تنسيقه وتناوله لهذه القضايا، وأشكرهم على منحى هذه الفرصة للتواجد بينكم.

وسأقوم بعرض بعض التجارب للتعلم من خبرات الدول التى أنشأت مؤسسات إعلامية ذات ملكية عامة، Public Service Broadcasting (PSB)، وذلك بالتركيز على المهنيين الإعلاميين الذين مارسوا الإعلام فى الدول النامية التى تحولت إلى الديمقراطية، وسأعتمد على كتاب (مدخل آسيوي- Asian Pacific لوسائل الإعلام العامة)، الذى أعدّه المعهد الآسيوى لتطوير الإعلام فى ماليزيا ومؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية، ويتضمن هذا الكتاب الأفكار التى قدمها الإعلاميون العاملون فى ٢٠ دولة منها بعض دول الشرق الأوسط، وقد كان لى شرف العمل فى فريق البحث الذى نهض بإعداد الكتاب.

لم تؤتِ فكرة وسائل الإعلام العامة ثمارها فى إفريقيا وآسيا إلا فى بعض الاستثناءات، ففكرة الإعلام العام لم يُسمح لها بالتطبيق من قِبَل حكومات تخاف من فقدان السيطرة على وسائل الإعلام، والأمر على هذا النحو لا يختلف كثيرًا عن معارضة الحكومات للديمقراطية، وليس هناك من مخرج سوى أن تتكاتف الشعوب معًا إذا لم تسمح السلطات بالتحول الديمقراطى، فقد يجتمع الشعب فى ميدان التحرير كما حدث فى تجربة مصر، وقد يستدعى الشعب قوات أجنبية كما حدث فى ليبيا، ولن

يكون هذا التحول الديمقراطى سهلاً، ولكنه أيضًا ليس مستحيلاً، والمؤكد هنا أن العلاقة عضوية بين الديمقراطية ووسائل الإعلام العامة، ولكن العلاقة بينهما ليست علاقة تلازم تمامًا مثل العلاقة بين الديمقراطية والحكم الرشيد، حيث يمكن أن نجد ديمقراطية فى غياب حكم رشيد كما هو الحال فى الهند والفلبين، وقد نجد حكمًا رشيدًا فى ظل غياب الديمقراطية كما هو الحال فى سنغافورة، وبالمنطق نفسه فالتلازم غير قائم بين الديمقراطية والإعلام العام، فقد نجد نظامًا عسكريًا يقيم إعلامًا عامًّا جيدًا كما هو الحال فى تايلاند، ويمكن أن يستخدم الحكم العسكرى إعلامًا عامًّا جيدًا كما فى تايلاند، كما أن أكبر الديمقراطيات فى العالم قد لا تتمكن من تطبيق الإعلام العام مثل الهند، معنى ذلك أن الديمقراطية لا تضمن نجاح الإعلام العام، ولكن الإعلام العام يمكنه المساهمة فى خلق ديمقراطية أكثر نجاحًا.

ولا يمكن أن تتواجد وسائل الإعلام العامة إلا فى ظل توافر عدد من العوامل، أهمها الإرادة السياسية، وهى من السهل تحفيزها وخلقها فى الأوقات التى تقرر فيها الدولة فصل نفسها عن الماضى، وخير دليل على ذلك ما شهدته جنوب إفريقيا فى فترة التطهير العرقى، وما شهدته تايلاند فى فترة الحكم العسكرى، ومنغوليا فى نهاية حكم الشيوعيين، والهند فى مرحلة الانقلاب على غاندى، ففى أغلب الأحيان تنشأ وسائل الإعلام العامة فى فترات التحولات وفى بيئة سياسية جديدة ترغب فى تحييد أصوات النظام البائد، والإرادة السياسية تصنعها الشعوب، فالضغط الشعبى فى مصر الذى قاد الثورة يمثل الفرصة الأهم للضغط من أجل التشريع الجيد، ومن أجل بناء نظم الإعلام الجديدة.

ويرى البعض أن عصر الإعلام العام قد ولّى مع ظهور الإعلام الإلكترونى، حيث تراجعت أهمية الإعلام السمعى البصرى، ومن ثم تراجعت أو يجب أن تتراجع الاستثمارات الضخمة فى هذا الاتجاه، ومن الدعاوى المثارة أيضًا أن التعددية الإعلامية، وإعلام المواطن الإلكترونى، هى الأقدر والأنسب فى هذا الظرف، إلا أن هذا الاتجاه مردود عليه؛ لأن المجتمعات النامية لا تزال فى أمس الحاجة إلى الإعلام العام، لانتشار الفقر وحرمانه الفقراء من المشاركة فى الحياة الحياة العامة، ولتعدد الجنسيات واللغات، ولسيادة نمط جديد من القيم المرتبطة بالعولمة وما تفرزه من توترات، وهذه وغيرها ظروف وأسباب تجعل من الضرورى وجود الإعلام العام.

وفى أجزاء كثيرة من العالم النامى، يعلن القائمون بالاتصال فى وسائل الإعلام

الخاصة إفلاسهم فى ظل إطار قانونى ضعيف، فهؤلاء لديهم أجندة واحدة تهدف إلى مضاعفة جمهور المشاهدين ومضاعفة الأرباح، ليس من خلال جودة المادة الإعلامية أو تقديم خدمات متميزة للجماهير ولكن من خلال الإعلان والتسويق، ووسائل الإعلام الخاصة تستطيع للأسف جذب المشاهد باعتبارهم مستهلكين لا مواطنين، فوسائل الإعلام العامة هى الوحيدة القادرة على الترويج لقيم المواطنة، ولديها أجندة عن العدالة والسلام والاستقرار وحماية البيئة والمساهمة فى التقدم الاجتماعى، كما أنها الوحيدة التى تهدف إلى الوصول إلى كل جماعات المواطنين، فوسائل الإعلام الخاصة عادة ما تفتت الجمهور وتسعى للحصول إلى جماعات مستهدفة من الأطفال مثلاً من ٣-٨ سنوات أو الشباب، أو الرجال أو النساء العاملات ... وغيرها، وعادة لا تهتم بتقديم برامج لغير ذوى القوى الشرائية، فهؤلاء تزداد هشاشتهم، ويتضاعف تهميشهم، فى ظل الإعلام الخاص الذى لا يعبأ بالفئات غير المميزة، ومن ثم يمكن أن ينخفض الإحساس الجمعى لدى المجتمع الواحد، وهنا على وسائل الإعلام العامة أن تضمن استقلالها الاقتصادى، وأن تضمن أن برامجها هى الأفضل فى السوق الإعلامى، وعليها أن تقدم ما يحتاجه المواطن بالتوازى مع ما يريده المستهلك، مما سيتكلف أموالاً كثيرة، وهناك أشكال عديدة من التمويل يُعَدّ أفضلها نموذج هيئة الإذاعة البريطانية "بى بى سى"، التى تُمول من مصاريف التراخيص، وعادة تمنع بث الإعلانات الاستهلاكية، خوفًا من تأثير المعلنين على البرامج والقرارات التحريرية، إلا أن الممولين لا يرحبون بدفع أموال مقابل خدمة كانوا يحصلون عليها بالمجان، فالإعلام الخاص لم يكن ليضطر معه المشاهد أن يدفع أموالاً، وهناك بعض النماذج الأخرى التى تستحق أن تُؤخذ فى عين الاعتبار، منها السماح لوسائل الإعلام العامة ببث مواد إعلانية لتغطى بعض تكاليفها، وبذلك تُمول جزئيًا من الإعلانات، وجزئيًا من الدولة لا الحكومة، وفى التجربة الهندية تمارس وزارة المعلومات والإعلام ضغطًا على وسائل الإعلام العامة وليس المعلنين، أما النموذج الثانى للتمويل فموجود فى تايلاند، حيث تذهب (٤٪) من ضرائب مبيعات التبغ والخمور وما تُسمَّى السلع المشابهة لتمويل وسائل الإعلام العامة، أما النموذج الثالث من التمويل فيوجد فى الهند، حيث يمول البرلمان الهندى واحدة من المحطات العامة الصغيرة.

وبعد عرض العوائق الخارجية التى تحول دون تأسيس وسائل الإعلام العامة واستقلاليتها، يمكننا الحديث عن العوائق الداخلية وأهمها الأفكار القديمة والعادات

القديمة والرقابة الذاتية لدى القائمين بالاتصال، ويتمثل حل هذه المشكلة فى خلق وسيلة إعلامية جديدة مختلفة، كما هو الحال فى تايلاند أو الهند، وضخ دماء جديدة فى وسائل الإعلام الحكومية الموجودة، وقد نجحت هذه التجربة فى منغوليا، حيث نجحت الدماء الجديدة فى إنجاح تجربة جديدة فى الكتابة الصحفية، فقد ساعدنا فريقًا من القائمين بالاتصال فى الإعلام العام فى منغوليا فى خلق خطوطها العريضة، وفقًا لتصوراتهم عن الثقافة والمجتمع، وقد نجحت هذه التجربة؛ لأن القائمين عليها لم يتبنوا نموذجًا غربيًّا، ولأنهم لم يتملكوا المؤسسة الإعلامية، وأنا أؤمن أن الحرية فى العمل الصحفى لابد أن تقوم على إحساس الصحفى بامتلاك المؤسسة الإعلامية، وقدرته على خلق القيم الصحفية التى لا بد أن تأتى وتستنبت داخليًّا، لا أن تُستنسخ من الخارج، ويُعَدّ نشر ميثاق العمل الإعلامى داخل المؤسسة وخارجها مدخلاً جيدًا للحفاظ على معايير عالية الجودة للعمل الإعلامى؛ لأنها تعطى الناس والمتلقين للمادة الإعلامية الحق فى تقييم ومراقبة أداء الإعلام العام، فى إطار المعايير التى اتفق عليها المهنيون أنفسهم، كما يستطيع القائمون بالاتصال التصدى إلى أى تدخل من خلال الرجوع إلى هذا الميثاق، ويمكن أيضًا تحقيق المحاسبة من خلال مجالس المشاهدين والتقييمات الرسمية والشكاوى ومراقبة المجتمع المدنى والمراقبين، ولا يمكن أن تنجح وسائل الإعلام العامة بدون مضامين ذات جودة عالية، وبدون القدرة على تقديم أفضل البرامج الترفيهية والرياضية والثقافية والأخبارية، وبدون تقديم برامج شيقة وهادفة تستفيد من إمكانات التكنولوجيا الحديثة، وعلى الشباب المصرى التواصل على "تويتر"، والمشاركة فى المناقشات العامة عن وسائل الإعلام العامة، بما فى ذلك استخدام الشبكات الاجتماعية و"يوتيوب".

وقد أصبح تأسيس وسائل الإعلام العامة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وفى المنطقة العربية نموذج ناجح لقناة الجزيرة، ما يعنى أنه يمكن تطبيق هذا النموذج بنجاح كبير، وأتصور أن وسائل الإعلام العامة تعامل المشاهد كمواطن وليس كمستهلك يحركها المضمون، الذى يمكن أن تقدمه للمشاهد، وليس ما تستطيع أن تأخذه منه، وهذه فرصة لا يمكن لمصر أن تفوتها، فمصر تحتاج إلى أن تقدم للمشاهد الشعور بالتقدم السياسى والاجتماعى والشعور بالمشاركة والانتماء والشفافية والملكية والتحول من الخطاب الواحد إلى خطابات متنوعة.

الإعداد الإعلامى للأمة

تحويل البث الحكومى إلى بث لخدمة المواطن والمجتمع

د. رامى علي
ترجمة: أ. أحمد صقر

مثلت احتجاجات ميدان التحرير والمناطق العمرانية الأخرى لحظة ثورية تميزت بإرجاء مؤقت لتفاعل القوى الفاعلة والانشقاقات الطبقية والطائفية والإقليمية والنوعية داخل المجتمع المصرى، وكانت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دوافع هذه الاحتجاجات التى كانت بمثابة رفض للعواقب الاجتماعية والثقافية للحياة، فى ظل الحكم المتسلط على الفرد وحقوقه، والتى كانت نتيجته عزل معظم المصريين عن المشاركة السياسية، والتبادل المتكرر فى علاقاتهم مع الدولة ومؤسساتها، عن طريق مجال عام استيعابى، لقد عاش المتظاهرون تجربة سيادة الإحساس بالهدف المشترك، وحرية التعبير، والتسامح واستيعاب الغير فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١م، ما أدى إلى تغيير محسوس فى المواقف والممارسات المتعلقة بملكية الأماكن العامة وحرية التعبير وحقهم فى حشد الجماهير، ويعتقد الكثيرون أن أهم الاحتمالات المبشرة للثورة تكمن فى الأمل أن تؤدى إلى صياغة مختلفة جذريًا لثقافة الامة والاختلاف والشمولية والمواطنة، ومع ذلك فإن ما يتم تطبيقه حاليًا على اللحظة الثورية من تقديس ثقافى ينم عن التمادى فى تطبيق ممارسات معينة فى العرض يجب النظر إليها بحذر.

إن وضع الإعلام المصرى، سواء ما تملكه الدولة أو ما يملكه القطاع الخاص، يتيح فرصة مواتية لمحاولة النظر فى بعض الخطابات والممارسات التى أدت إلى العزلة

والتعتيم وتشويه صورة قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى فى حيز المجال العام، حيث تعانى مصر من قصور كامن فى مجال المشاركة فى الإعلام ونقل الحقائق، ويعود هذا بشكل كبير إلى تبنى منهج الشمولية والاستثناء وأشكال من العرض التى تقوم عليها الأجواء العامة، وبالرغم من التحرر الظاهرى لوسائل الإعلام التى حظيت به مصر فى العقد الماضى إلا أن البث التليفزيونى فى مصر ما زال فى قبضة الدولة من ناحية وزمرة مختارة من التجاريين ورجال الدين من ناحية أخرى، وقد نتج عن ذلك النظام ذى الصبغة الاستنباطية الزائفة الذى يفرض الخطاب والتصوير المسموح بهما، تكليس أحاط بمناطق الإنتاج التى تحكمت بدورها فى سلوك منتجى هذه الخطابات، كما تحكمت فى توقعات الجمهور المحتمل أن يشاهدها، وبالتالى أسهم فى الحفاظ على هذه الأنماط (هودج وكريس، ١٩٨٨م).

وبينما يتواجد كم كبير من النشاط والإنتاج الثقافى داخل الجماهير المتناقضة إلا أن محاولات القضاء على النمذجة والقولبة الراسخة وصيغ العرض والتعبير مازالت تُعتبر خارجة عن المقبول من قِبَل نظرة متعالية ومتمركزة، بل ولها صبغة أمنية لكيفية التعامل مع الثقافة، مما أدى إلى إبعاد الجماهير غير المتفقة، واعتبارها نماذج تُعبير ليست فقط غير شرعية بل شائنة ومهددة، وقد قدّم صبرى حافظ إيضاحًا جيدًا لكيفية تعرض الروائيين المصريين الذين حاولوا التعبير عن الواقع اللغوى والاجتماعى والسياسى المعقد التركيب لهجوم مركز وإدانة من قِبَل المؤسسة الثقافية الأدبية (٢٠١٠م)، هذه القراءة مثال جيد لفكرة كون اللغة تُعتبر موقعًا للصراع الاجتماعى والطبقى الذى آمن به "ميخائيل بختين" الذى اعتقد أن القوة الجاذبة للخطابات المتسلطة، والتى تمثل قوى التمركز السياسى ومبادئ التوحيد الثقافى والخطاب القومى المهيمن دائمًا ما تكون فى حالة صراع وانفصام مع القوى الجاذبة المهمشة "والخطابات المقنعة فيما بينها" والأنماط الخاصة بالمجاميع الخاضعة فى مجتمع تنحصر معالمه فى الطبقية والسن والدين والجنس والعنصر (ما بين ٦٦- ٦٥: ٢٠٠١م).

ولا تنحصر هذه التناحرات على المواجهات النصية، ولكن تتخطاها إلى الممارسات الثقافية، ويظهر هذا عادة فى الاحتفال بالموالد، وكيف تعرضت هذه العادة إلى ضغوط عديدة من قِبَل الدولة، ومن قِبَل التيارات الدينية المحافظة التى استعملت تفسيرًا

خشنًا للمدنية والمبادئ الإصلاحية التى تهدف إلى تقليص هذه العادات عن طريق تجنيد السلطة السياسية الدينية التى تقيس احتفالات الموالد بمعايير جمالية تبيح معارضتها بلديًا فى إطار النظافة والقذارة والنظام والفوضى والهدوء والضوضاء (شيلك ٥٥٠: ٢٠٠٨م)، أو نسبة إلى التفسيرات الدينية المحافظة التى ترى هذه الممارسات فى إطار البدع أو الشرك ... ومن خلال الإطار السياسى والقانونى الذى يأخذ دور الفاصل فى المسائل الأخلاقية العامة وآداب السلوك، فهذه التركيبة تنذر بالسوء أكثر من كونها مسألة سياسة التذوق أو عقلية ثقافية، فهى فى الواقع تمثل تناحر طبقى وانعدام تسامح عميق تجاه الاختلاف ودليل قوى على القوة المادية للخطاب.

إن حرية مساءلة وتحدى الأنماط المتمركزة وطرق تمثيل الجنس والسن والمناطق والطاعة والتقوى والطبقة والاحترام والوطنية يتم مراقبتها وتنظيمها بشدة فى مصر، مما نتج عنه منطق استطرادى للإخضاع التى ينتج تكرارها" (بتلر، ١٩٩٠ - ١٩٩٣م). وعن طريق التكرار الأسلوبى للحديث ولغة الجسم وقدرة الفهم الاجتماعى والشرعية فى مصر تم إدراجها وفرضها، وخلال هذا الإجراء تمت التسوية السطحية للتشابك المعقد للحكم الذاتى والمجتمع، بحيث جعلها متمشية مع تبسيط مفرط، ولكنه يعتمد على استعارات وأنماط لغوية متسلطة، وأكثر ما فيها عنفًا فى اعتقادى هى فكرة الشخصية المصرية التى يجرى استعمالها كوقود للوطنية المفرطة المرتكزة على العنصر من ناحية، ومن ناحية أخرى فهى تفرض استيعاب المجتمع.

إن الشخصية المصرية أصبحت من آليات القوة، وفرض السطوة الحكومية، وتكوين نوعًا من الفهم المحتوم البيولوجى للمجتمع المصرى، بحيث يتم إنتاج أنواع معينة من النساء والرجال تبعًا لأفكار ثابتة عن المواطنة والصلة والجنس والطبقة والدين والطبقات الاجتماعية، وتبرهن ليلى أبولغد (٢٠٠٥م) بالأمثلة بوضوح الدور الرئيسى الذى تلعبه وسائل الإعلام والصناعات الثقافية ـ وبالأخص المسلسلات التى تعمل كآليات تربوية وطنية ــ فى إعادة إنتاج المواطن المصرى الأصيل. ويشير "ترتوسيه" إلى الطريقة التى يتبعها هذا التناول التعليمى للفنون والثقافة فى الخلط ما بين ما هو قومى وبما هو ثقافى، ويُقدّم كما لو كان يغذى بملعقة صورة المصرى "الحقيقى" كمواطن صالح ومسلم تقى (٩: ٢٠١٠ م). هذا الخطاب بمرجعه الذاتى

يغذى هذا النهج من الإنتاج فى القطاع الحكومى الذى تُجرى فيه الحوارات والمناظر والتمثيل المبالغ فى تبسيطها وتسهيلها كى تجذب جمهور المشاهدين البسطاء الذين يستمتعون بمثل هذه الأنواع البلاغية وشبه الواقعية.

إن أساليب الإنتاج والنقل هذه لا تسهم فقط فى إنتاج درامى مفتقر، ولكنها تؤدى أيضًا إلى حرمان قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى من البروز أو يتم إظهارها بشكل سيئ فى الفضاء القومى العام، ويُعتبر أهل الريف البالغ عددهم (٤٧.٥) مليون نسمة خير مثال لهذا. . فبينما يمثل أهل الريف أكثر من نصف سكان مصر، إلا أنه من النادر أن يظهر الريف وأهله على قنوات التليفزيون القومية أو الخاصة إلا بالصورة النمطية غير الواقعية نفسها فى المسلسلات أو فى إعلانات الصابون السائل واللوازم المنزلية، وقلما يقوم ممثل ريفى بدور الريفى فى المسلسلات، وكأن الريفى لا وجود له أصلاً، وعادةً ما يجرى تمثيلهم على أنهم بلهاء يتصرفون بدافع الشرف والعنف والأبوية على حسب ما يراه كتاب السيناريوهات أو الممثلون من أبناء المدن والذين يظهرون "الصعيدى"على منوال إظهار الفلاح، فيما عدا إضافة بعض ملامح التأخر والإيمان بدور الأب، وحتى بعد قيام الثورة لا يمكن تصور إخراج برنامج أسبوعيًا عن حياة الريف على القناه الأولى، حيث يقوم بتقديمه مذيع أو مذيعة من الريف بلهجة ريفية دون اعتذار عن اللهجة، وكأنما كل شىء ريفى يُعتبر فظًّا ومن الدرجة الثانية.

ولا يحظى أهل النوبة وبدو سيناء وسكان الصحراء الشرقية والغربية بأحسن مما يحظى به الفلاح المصرى، فمن النادر أن يهتم بهم أحد، فيما عدا الإشارة العابرة إليهم فى أخبار التليفزيون الحكومى، حيث يتم الإشارة إلى بعض طلباتهم السياسية والاقتصادية بغموض ينم عن عدم التصديق، وبعد سنوات من التعامل معهم فى هذا المجال العام المغاير للواقع يمكن أن نتلمس العذر لمن يعتقد أن هذه المجموعات من المواطنين ليس لهم مكان فى الإحساس الثقافى للأمة، فلا يوجد لهم موسيقى أو شعر أو ثقافة شعبية ولا تاريخ ولا حتى أى مستقبل يمكن تقاسمه مع باقى المجتمع، وبالرغم من أن بعض الإعلانات تستهدفهم كشريحة استهلاكية أو تعلن عنهم كمصدر جذب سياحى فمن النادر احترام حقهم فى مجال البث العام، أما الجماعات الدينية مثلاً كالمسيحيين والبهائيين والشيعة فنصيبهم يقتصر على المناقشات التى تعامل ثقافة

ووحدة وأمن الوطن كموضوع متشابك، وحيث يتم تبادل أمثلة الانسجام والتوافق الدينى بين ضيوف ومضيفى هذه الحلقات النقاشية مع الاستمرار فى الإصرار على أن الطائفية أو التحيز والتعصب لا وجود لها بشكل منتظم أو هيكلى فى مصر.

وهذا الإهمال المتوطن للتعدد الإقليمى والعرقى والدينى على التليفزيون لا يطابقه إلا تجاهل تركيبة الطبقات والفقر داخل مصر، ويعيش ملايين الفقراء فى مساكن المناطق العشوائية المنتشرة داخل القاهرة وحولها والمدن الأخرى، بلا أية خدمات حكومية، وبلا احتياجاتهم الأساسية كالمياه والصرف الصحى، ومع ذلك تجاهلتها التسع عشرة قناة الحكومية، وفى السنوات الأخيرة ظهر برنامج واحد فقط يقدمه عمرو الليثى على قناة القطاع الخاص "دريم"، وهدف البرنامج استقصاء ونقل الحقائق الشنيعة عن الحرمان ونقص الخدمات لهؤلاء الناس إلى المشاهدين. ومن الواضح أنه يوجد تقليد تليفزيونى بمعاملة العديد من الموضوعات فى إطار أحادى الأضلاع، يحصرهم فى هذا الإطار المتجول، ولتفادى سوء الفهم دعنى أكرر أننى لا أقترح أن يُعامل هؤلاء المهمشون بالصدقة والإحسان من جانب التليفزيون الخاص أو العام أو أن تندمج مصر فى عملية حصر سياسى للشخصية، مما قد ينتج عنه وضع المزيد من الإطارات فى ضوء المشاكل السياسية والاقتصادية للدولة، ولكن البديل هو العمل على إيجاد توازن يعيد عمل برامج التليفزيون الخاص والعام والمحلى، بما يجعلها تعكس النبض النشط والإبداع الاجتماعى والثقافى لهذه المجموعات وضمان ضمهم إلى تليفزيون الأمة الواجب تقاسمه.

وربما يتصرف "تليفزيون الدولة" بما يناسب اسمه فى كونه من النادر أن يعكس مصر أو يعكس شعبها أو ثقافتها، حتى بعد سقوط نظام مبارك، قدر ما يعكس احتياجات العلاقات العامة للمجلس العسكرى والحكومة الانتقالية، وما زالت برامج النشرات الإخبارية وبرامج الشئون الجارية تفتقر إلى الخيال، مما يجعلها غير جذابة، وما زالت هذه الوسائل تتصرف فى حدود احترام السلطة والوطنية غير الناضجة، وما تبقى من برامج تبثها قنوات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أصبحت مشلولة بسبب المشاكل الاقتصادية والمؤسسية، ولم تكن هناك أية ضمانات مصاحبة

لإلغاء وزارة الإعلام، مما قد يحقق التغيير الجذرى فى الهدف والثقافة المؤسسية فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، هذا فى الوقت الذى يحتاج فيه المصريون بشكل ملح إلى خدمة بث عامة عالية الجودة، ذلك أن جوهر البث لخدمة المواطن يرتكز على مسئوليتها فى عرض الثقافات المختلفة، وعرض مشاكل كافة قطاعات الأمة، بشرط ألا تقوم بذلك بطريقة الاستثناء أو المركزية أو دواعى الأمن.

وتطرح الثورة عددًا من الأسئلة حول الدولة المصرية ومستقبلها التأسيسى والتشريعى، والتى بدورها تثير أسئلة حول العلاقة بين الظروف الثقافية العامة الحالية وإعادة تركيب الدولة فى أعقاب اللحظة الثورية، فمثلاً متى تبدأ القيم الثقافية والممارسات والمعايير الاجتماعية وطرق العرض المهيمنة فى تقييد الحريات الأساسية، وصيغ التعبير للمجموعات والذاتيات المتباينة داخل المجتمع، والمهم أن بث الخدمة العامة يتيح عرضًا متوازنًا لقضايا المواطن أيًا كان موقعه فى أسوان أو سيناء أو سوهاج أو الأسكندرية، على أساس أن للجميع نفسها الأهمية كالقاهرة، ويعطى التليفزيون إحساسًا بالانتماء للمجتمع والنفس، ومن المهم ألا تختفى المجموعات المهمشة، وقد يلجأ البعض إلى التعبير عن الحيطة والحذر من أن يكون وراء مثل هذا السؤال صيغة شريرة للاستعمار الثقافى والاستشراق، ومع ذلك يجب أن نكون مدركين بالدرجة نفسها أنه لا يجب أن نتبع قواعد الاستشراق أو نثق أكثر من اللازم فى نسبية الثقافة، بحيث ننفى عمومية التغيير الثقافى فى كافة السياقات، حيث يتم الحصول على الحقوق والاعتراف بوجودنا متضمنا فى التشريع، وأن العنصرية والتحيز واتباع التعصب الجنسى أو الإقليمى أو الطبقى من سمات المجتمع المصرى، وفى سياق آخر تم حمايتها بالتشريع، وفى الوقت نفسه فهى متأصلة فى الرصيد والتركيبات الثقافية، والتى يمكن رصدها فى كل مكان، وقد اصطبغت بالأصالة والمحورية والتقديس، ومازلنا نقابل التحدى بأن اللحظة الثورية خلقت توقعًا بأن ترتيب المؤسسات وأشكال الاهتمام والمشاركة والممارسات التمثيلية سيتم تحقيقها داخل الفضاء العام، والذى سيوفى بالتوقعات الثقافية المرجوة من ثورة مصر...، (على الرغم من أن إيمان المحرر بحق المؤلف فى التعبير على النحو المشار إليه سلفًا، إلا أن إطلاق هذا الحكم فى رأينا بدون

سند من الواقع يبرره لا يعكس رؤية دقيقة لتسامح المصرى وتحضره وعراقته: المحرر).

وحتى الآن وبعد أسابيع من سقوط النظام، تم ترك مشروع التعريف الإعلامى لإعادة بناء الأمة بعد الثورة على أسس جديدة ومبدعة للقطاع الخاص فقط، وفى هذا الصدد فمن الجدير بالذكر قناة "أون تى فى" التى باشرت حملاتها الإعلامية حسنة التدبير لنشر المعلومات العامة عن السياسة والمشاركة السياسية والمسئولية المدنية، ولا يجب أن يغيب عنا أن دور "أون تى فى" الجدير بالثناء يُعتبر مثالاً استثنائيًا فى كونه لا يسعى للربح أو جذب الإعلانات، كما هو الحال فى باقى القنوات الخاصة فى مصر، ولهذا وجب التنويه لأهمية أن يكون للقنوات الفضائية دور فى خدمة المواطن، وقد أوضحت "إيليسيسر" (٢٠١٠م) أن تحرير وسائل الإعلام فى مصر نتج عنه عدد متزايد من القنوات الدينية ومواقع الإنترنت لكل من المسلمين والمسيحيين، مما أدى فى أغلب الأحيان إلى المزيد من التربص والعداء والتعصب والتمييز وقد غابت الأفكار والمصالح والآمال المشتركة بين المسلمين والأقباط فى هذه القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت (إيليسيسر، ١٤٧: ٢٠١٠م).

فرفع القيود والتحرير قد يؤدى إلى وصول المزيد من البث لأفراد أكثر من جماعات المصلحة الواحدة بلا مساهمة فى التعريف الإعلامى للدولة بعد الثورة، ولهذا يقع على عاتق خدمات البث للمواطن العمل على تلبية احتياجات المشاركة فى هذا المجال، بهدف الرقى بالمصالح والقيم المشتركة، بحيث تحقق اتجاه عام قوى يمتاز بصفة الشمول، وبينما قد يتطلب هذا إعادة بناء مؤسسى وقانونى ينتج عنه تحويل إذاعات الدولة إلى إذاعات فى خدمة الشعب، كما سيمثل هذا تحويلاً جذريًا فى كيفية رؤية مصر لنفسها وكيفية عرض صورتها على الآخرين، وسيكون هذا تحررًا كاملاً من الخطابات وأساليب الإنتاج والعرض، والتى كانت مسئولة عن حرمان الكثيرين بسبب التجاهل والتبسيط واتخاذ مواقف التفضل، مما أدى فى النهاية إلى إحداث التشقق والرؤية الطبقية الثقافية للأمة، فاللحظة الثورية تتطلب رؤية جديدة للمستقبل، وليست هذه بالمهمة الهينة، نظرًا لتغلغل هذه المظاهر فى التركيبة الاجتماعية التى سادت فى الماضى.

وإن صدى كلمات الشيخ إمام "يا مصر عودى زى زمان" التى ترددت فى ميدان التحرير، والآن تتردد على موجات قنوات الأقمار الصناعية ما هى إلا برهان على التوق والحنين لماضٍ مغلف بالرومانسية والخيال، وهو فى الغالب معوق لمحاولات فهم الحاضر وتصور المستقبل ... وبالرغم من أن الحنين للماضى فى لحظات الكوارث ليس نادرًا أبدًا أو مقتصرًا على مصر أو العالم العربى، إلا أن ثورة مصر بالتأكيد لن تحقق ثمارها بأن "ننتظر فى المستقبل كى يأتى الماضى (صبيحة الخمير، ١٩٩٣م).

REFERENCES

1- Abu-Lughod, L., 2005. Dramas of Nationhood: The Politics of Television in Egypt 1st ed., University Of Chicago Press.

2- Eisenlohr, P., 2011. The anthropology of media and the question of ethnic and religious pluralism. Social Anthropology, 19(1), pp.40-55.

3- Elsässer, S., 2010. Press Liberalization, the New Media, and the 'Coptic Question': Muslim–

4- Coptic Relations in Egypt in a Changing Media Landscape. Middle Eastern Studies, 46 (1), p.131.

5- Hafez, S., 2010. The New Egyptian Novel. New Left Review, 64(July-August).Available at: http://newleftreview.org/?page=article&view=2851 [Accessed April 14, 2011].

6- Khemir, S., 1993. Waiting in the Future for the Past to Come, Quartet Books.

7- Maybin, S., 2001. Language Struggle and Voice: The Bakhtin/Volisinov writings. In P. M. Wetherell, D. S. Taylor, & D. S. J. Yates, eds. Discourse Theory and Practice: A Reader. Sage Publications Ltd.

8- Schielke, S., 2008. Policing ambiguity: Muslim saints-day festivals and the moral geography of public space in Egypt. American Ethnologist, 35(4), pp.539-552.

9- Tartoussieh, K., 2009. Islam, media, and cultural policy: a preliminary investigation.

10-International Journal of Cultural Policy, 15(2), p.171.

مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام وتنميتها

Marius Lukosiunas

ترجمة أ.د. بسيونى حمادة
وأ. أمل السيد حمادة

تقع مؤشرات تطوير الإعلام فى القلب من رسالة "اليونسكو" ودورها لدعم حرية التعبير وحرية الصحافة، وتمثل مؤشرات تطوير وسائل الإعلام فى مجملها أداة جيدة لإجراء البحوث المعنية بتقييم أداء وسائل الإعلام، ذلك أن تقييم الأداء الإعلامى سوف يقود حتمًا إلى نوعية التوصيات التى يؤيدها الواقع والتى يمكن أن تقود إلى بناء إعلام متحرر ومستقل وتعددى، وفى الوقت نفسه تسمح هذه المؤشرات برؤية جوانب القوة والتطوير الإعلامى على نطاق أوسع.

إن القيمة النهائية لهذه المؤشرات تكمن فى بيان الدور الحقيقى لوسائل الإعلام فى التحول الديمقراطى، وأيضًا فى تحقيق التنمية، فضلاً عن كشفها لنوعية السياسات الإعلامية التى يجب اتباعها وتبنيها لإطلاق الطاقات الفاعلة للإعلام فى المجتمع، وكيفية التعامل مع هذه السياسات، ومن ناحية أخرى تسمح مؤشرات تنمية وسائل الإعلام "لليونسكو" بشرح الكيفية التى يمكن بها إصلاح وسائل الإعلام وتنميتها وفقًا لمعايير دولية وواقع محلى، وثالثًا تطرح المؤشرات حلولاً محلية، حيث ترفض الحلول الدولية المستوردة؛ لأنها فى الواقع ليست إلا أدة أو آلية لتقييم الواقع الإعلامى فى مجتمع بعينه يراد لوسائله الإعلامية التطوير والتنمية، ومن ثم لا تخرج عن كونها أسلوب يتم تطبيقه محليًا، والتصديق عليه محليًا، ونتائجه تمثل ملكًا خاصًا للدولة والمجتمع المحلى.

ومؤشرات تنمية وسائل الإعلام هى مبادرة نالت دعم واعتراف المجتمع الدولى، ففى عام ٢٠٠٦م بدأت "اليونسكو" برنامجًا دوليًا لتنمية الاتصال بهدف وضع مجموعة من المؤشرات التى يمكن استخدامها لتقييم الإعلام على المستوى القومى، وعلى مدار عامين من عمليات التشاور والتباحث شارك فيها مجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات من دول العالم المختلفة، تمت الموافقة بالإجماع على المؤشرات الخاصة بتقييم وتطوير وسائل الإعلام فى الجلسة رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٨م لمجلس "اليونسكو" ما بين الحكومات.

ومنذ عام ٢٠٠٨م حظيت مؤشرات "اليونسكو" لتقييم وسائل الإعلام وتطويره باعتراف عالمى بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسسات التنمية المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدنى والهيئات غير الحكومية، وهى متاحة الآن فى تسع لغات عالمية، وبمرور الوقت يتزايد عدد الدول التى تستفيد من هذه المؤشرات وتستخدمها فى تطوير وسائل إعلامها القومية، كما أُجريت الدراسات فى عدد من الدول منها بوتان والبرازيل وكرواتيا والأكوادور ومالاديف وموريتانيا وموزمبيق ونيبال.

وتعتمد مبادرة "اليونسكو" لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام على عدد من المبادرات التى أطلقتها "اليونسكو" فى هذا الشأن من قبل، والتى بُنيت على مجموعة متنوعة من المناهج، والمبادرة الحالية لا تسند إلى منهج بعينه، بقدر توظيفها وتكييفها لمدخل ومصفوفة متكاملة لتطوير المؤشرات التى ترتبط بالبيئة المحلية وطبيعة وسائل الإعلام الخاضعة للدراسة.

وعلى المستوى الإجرائى يمكن القول بأن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تقوم على خمسة مبادئ لفئات تنمية وسائل الإعلام، تنقسم كل فئة إلى عدد من القضايا الفرعية، وتتضمن كل فئة السياق العام لوسائل الإعلام والقضايا الرئيسية، كما تشمل كل فئة على عدد من المؤشرات والمؤشرات الفرعية، على أن يتضمن كل مؤشر أساليب محددة لقياسه والتحقق منه، فضلاً عن مصادر المعلومات الدولية، سواء أكانت متاحة على الإنترنت أو غيرها من مصادر المعلومات، وهى بالطبع أى مصادر للمعلومات ليست شاملة وكلية.

الفئات الخمس الأساسية لتقييم وتنمية وسائل الإعلام:

الفئة الأولى: نظام التشريعات الذى يضمن حرية التعبير والتعددية الإعلامية وتنوع وسائل الإعلام.

الفئة الثانية: تنوع وتعدد وسائل الإعلام وشفافية الملكية الإعلامية.

الفئة الثالثة: وسائل الإعلام كمنتدى للديمقراطية.

الفئة الرابعة: بناء المهارات المهنية والمؤسسات المعاونة لدعم التعدد والتنوع الإعلامى.

الفئة الخامسة: كفاية وكفاءة البنية التحتية الإعلامية الداعمة للإعلام المستقل والمتعدد.

نماذج للمؤشرات الخاصة بفئة الإطار القانونى وإطار السياسة الإعلامية:

١- ضمان حرية وسائل الإعلام فى الإطار القانونى السائد فى المجتمع وفى الممارسة الإعلامية، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات حقيقية فى الدستور تضمن وتؤكد حرية التعبير، بالإضافة إلى تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية فى هذا المجال، مع غياب الاستثناءات، ومع سيادة وعى عام بهذه الحقوق وممارستها، بالإضافة إلى وجود الأدوات والهيئات التى تمكن من وضع هذا المؤشر موضع التطبيق.

٢- الحق فى الوصول للمعلومات يضمنه القانون وتعززه الممارسة، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات قانونية ودستورية تمكن من ممارسة هذا الحق، فضلاً عن تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة بدون استثناءات مهمة، إلى جانب سيادة الوعى العام بهذا الحق وممارسة الجمهور له بدون قيود، هذا إلى جانب الممارسة الفعلية لنشر المعلومات وتداولها من قِبَل المؤسسات الرسمية فى الدولة، سواء كمبادرة منها أو بناء على طلب الجمهور، مع وجود آليات مستقلة لتلقى الشكاوى فى هذا الشأن، وحد أدنى من القيود على الشأن الخاص بما يسمح بتداول المعلومات للجمهور.

٣- استقلال السياسة التحريرية وضمان هذا الاستقلال على مستوى القانون

وتعزيز ممارسته فى أرض الواقع، ومن الآليات الإجرائية التى تقيس هذا المؤشر غياب أى التزام على القائم بالاتصال لتخصيص وقت بعينه للحكومة ونشاطها، وغياب تأثير المؤسسات الحكومية ورأس المال فى المؤسسات الإعلامية أو محاولات تأثيرها، إلى جانب ابتعاد ممثلى الحكومة عن التأثير فى السياسة التحريرية أو المضمون الإعلامى، خاصة أوقات الأزمات والطوارئ.

٤- ضمان حق الصحفيين لحماية مصادرهم على المستوى القانونى والواقعى، بحيث تدعمه شواهد الممارسة الإعلامية، للدرجة التى لا يخشى معها الصحفى من الاحتفاظ بسرية مصادره على حياته أو مستقبله المهنى.

٥- مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العامة فى صياغة السياسة الإعلامية فى المجتمع، ومن أهم أدوات قياس هذا المؤشر تمكين الحكومة لمؤسسات المجتمع المدنى من المشاركة الفعَّالة فى صياغة ووضع السياسة التحريرية والتشريعات الخاصة بوسائل الإعلام.

النتائج:

يساعد هذا التقييم فى توفير مصادر المعلومات الأساسية ذات الصلة بوسائل الإعلام المصرية للمهتمين بعملية التحول الإعلامى، وتشمل هذه المعلومات كلّ ما يتعلق بالوضع الحالى للإعلام المصرى، ونتائج الدراسات الدولية والإحصاءات ذات الصلة، والإطار القانونى والتشريعى ... إلخ.

كما يقدم هذا التقييم المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الخمسين الخاصة بتقييم وسائل الإعلام وتطويرها، وكذا المؤشرات الفرعية، والأهم أنه يسمح بتوفير الفجوات المعلوماتية، أى جوانب النقص القائمة، وكذلك القضايا التى يجب التعامل معها، وبصفة عامة يقود التقييم إلى دراسة الوضع الحالى برمته، ما يسمح بالتطوير المنشود للإعلام المصرى.

الصالح العام فى عصر الاتصالات والإنترنت
Dr. Maria Michalis

ترجمة: أ. د. حنان جنيد
وأ. إيمان سليمان

تسعى هذه الورقة إلى دراسة الكيفية التى يتحقق بها الصالح العام فى علاقته بالإنترنت والاتصالات اللاسلكية، كما تهدف إلى بيان العلاقة العضوية بين الإنترنت والاتصالات اللاسلكية من جانب والتداخل بينهما والمصلحة العامة من جانب آخر، فالوصول للإنترنت والمكونات المادية للاتصال وتحقيق الصالح العام كلها متغيرات متداخلة ومتكاملة إلى حد كبير، وكذلك مدى سهولة اقتناء المكونات المادية (البنى التحتية) المواكبة لتطور الاتصالات وسهولة الوصول للمحتوى المعلوماتى، وأخيرًا المهارات اللازمة للأفراد للتفاعل مع تكنولوجيا الاتصال والإنترنت لا يمكن أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض.

وترى الدراسة أن السيناريو الأمثل للاتصال فى عصر تكنولوجيا المعلومات والإنترنت يتمثل فى قدرة كل فرد فى أى مكان من الوصول لأية معلومة أو خدمة، بغض النظر عن انتمائه المكانى أو الزمانى.

ويبقى السؤال لماذا الاهتمام بوسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والإنترنت فى الوقت الراهن تحديدًا؟ وتكمن الإجابة فى الأهمية الكبيرة التى اكتسبتها هذه الوسائل، بما تسهم به فى دعم حركة النمو الاقتصادى، وتعزيز التماسك الاجتماعى والتنوع الثقافى وتحقيق العدالة ودعم المشاركة السياسية.

وباختصار يمكن القوله إنه على الرغم من الفوائد المتعاظمة لتكنولوجيا الاتصال

الحديثة، إلا أنها لا تمثل حلاً سحريًّا لمشاكل المجتمعات المعاصرة، ولكنها مجرد وسيلة مساعدة، فعلى سبيل المثال تستطيع وسائل الاتصال الحديثة المساعدة فى دعم عملية التحول الديمقراطى، ولكنها ليست كافية فى حد ذاتها لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهى ليست أكثر من مجرد وسيط يسهل عملية التغير، وبعبارة أخرى يمكن القول إن التحولات الكبيرة والجذرية فى المجتمعات المعاصرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة تعزز بعضها البعض فى إطار عمليات التحول الديمقراطى الشامل.

ولا تنبع أهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة ــ بما فيها الإنترنت ــ فقط من كونها تحدث نموًّا اقتصاديًّا كبيرًا فى بناها التحتية من خلال التوسع فى تطوير إمكاناتها المادية أو تحسين المضمون والمهارات، ولكن يأتى الجانب الأكبر من هذه الأهمية فى إسهامها فى تحقيق النمو لقطاعات اقتصادية أخرى، هذا بالإضافة إلى قدرة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت على تعزيز التماسك الاجتماعى (وكمثال على ذلك الحكومة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، وتقديم الخدمات الصحية عن بعد أو ما يُعرف بالتطبيب عن بعد)، وتحقيق التنوع الثقافى، وخاصةً أن الإنترنت يُستخدم من قِبَل مستخدمى الشبكة العاديين دون الحاجة إلى أخذ موافقة من مشغلى الشبكة فى هذه الدولة أو تلك، وأخيرًا وليس آخرًا وبما أن الإنترنت قد أصبح جزءًا أساسيًّا من حياتنا اليومية؛ حيث نستخدمه للحصول على المعلومات والتطبيقات والخدمات والمضامين المختلفة، فإنه أيضًا يؤدى إلى تدعيم مفاهيم المواطنة والمدنية وحقوق الانسان، مثل" الحق فى حرية التعبير، والمشاركة السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعى، خلاصة القول إن أهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت ليست اقتصادية فقط ولكنها أيضًا أهمية ذات أبعاد سياسية وثقافية.

ولجنى الفوائد المحتملة على النحو السابق عرضه فإن صناع السياسات فى الدول المختلفة بحاجة إلى التركيز على العمل فى ثلاثة مجالات رئيسية ومترابطة من أجل تحقيق هذا السيناريو المثالى المعنى بـــ(كل الأفراد وكل الأشياء وفى أى مكان)؛ حيث تتحدد هذه المجالات فى:

١- الوصول إلى مستويات ملاءمة للبنى التحتية (جانب الإمداد والتوفير).

٢- سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (جانب الحاجة المجتمعية).

٣- دعم مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية.

وهو ما سيتم عرضه فى الآتى:

بشكل عام يرتبط تحقيق المصلحة العامة من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت بمجموعة متنوعة من العناصر هى: التوسع فى الهياكل المادية والبنى التحتية للشبكة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات، فضلاً عن تحديث البنية التحتية لتحسين مستوى الخدمة، وزيادة كفاءة السوق، مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار للمستهلك، ودعم عملية الابتكار، بما يؤدى إلى تجدد العروض التى تُتاح للمستهلك، ومن ثم نصل للمحصلة النهائية المتمثلة فى توفير أفضل قيمة للمنتج المقدم للمستهلك.

ويحتاج صُنَّاع السياسات ـ أيضًا ـ إلى وضع أولويات واضحة واقعية، بحيث تكون نقطة البداية فيها هى احتياجات المستخدمين، بما يؤدى فى النهاية إلى تحديد خصائص واحتياجات المجتمع بشكل عام، ولكن ما هى الوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق تلك الأهداف التى تخدم المصلحة العامة فى النهاية؟ يستعين صُنَّاع السياسات فى جميع أنحاء العالم ثلاث أدوات أساسية تستهدف تحقيق الصالح العام فى نهاية المطاف، وهى كالتالى: تحرير السوق (بمعنى توفير عنصر المنافسة)، وتخصيص الشركات الرئيسية المزودة لخدمات الاتصالات والتى تحتكرها الدولة، وأخيرًا التنظيم، ويتوقف نجاح نظام إصلاح أسواق تكنولوجيا المعلومات بشكل عام على الإصلاح التنظيمى، فلا يكفى أن نقول ـ مثلاً ـ إن السوق مفتوحة، ولكن يجب أن تكون هناك بيئة داعمة ومواتية فى إطار تنظيمى أعم، يدعم تسهيل ونجاح إصلاحات السوق فى الممارسة العملية، وحتى نبدأ فى وضع إطار تنظيمى جيد فإن الأمر يعتمد على ثلاثة عناصر هى: الاستقلال، والموارد المتاحة والكافية، سواء أكانت تلك الموارد بشرية أو مالية، ومدى وجود هيكل تنظيمى واضح ومحدد وغير بيروقراطى، فضلاً

عن كونه هيكلاً ونظامًا متناسقًا ومستقرًا، كوجود معايير واضحة ومتسقة لمنح تراخيص التشغيل مثلاً.

ويحتاج صُنَّاع السياسات ـــ كذلك ـــ إلى وضع أهداف واقعية، ولكن الأهم من ذلك هو توفير حوافز لتشجيع رجال الأعمال على تلبية هذه الأهداف، بما يسمح فى النهاية بتحقيق عائد معقول على الاستثمار بشكل عام، وهذا يعنى أن سياسة التنظيم لا يجب أن تكون مجرد عصا فقط، ولكن جزرة أيضًا وفى الوقت نفسه؛ فالآلية التنظيمية التى تحدد للشركة سعر المنتج ـــ مثلاً ـــ يجب أن تضمن للشركة فى الوقت نفسه نسبة مكتسبة من الأرباح تتزايد بزيادة الكفاءات العاملة فى تلك الشركة ... وهكذا، وعملية التنظيم ليست مجرد عملية جامدة، ولكنها تتطور استجابة لتغيرات السوق والتطورات التكنولوجية.

وعند صياغة الأليات التنظيمية ينبغى الحرص أيضًا على إحداث توافق بين حقوق والتزامات الجهات الفاعلة فى السوق، وبالتالى إذا حصلت شركة أو أكثر على حقوق خاصة (مثل حقوق الاحتكار أو الحصول على الموارد النادرة كترددات البث الإذاعى مثلاً، فإنه يجب أن تكون هناك فوائد واضحة للمجتمع من ذلك، كما يجب تحديد الإطار الزمنى لتحقيق تلك المنافع. وهكذا يجب على صانعى السياسات والمخططين أن يشرحوا تلك الفوائد وإمكانية تحقيقها فى ظل الظروف المختلفة، وكذلك إمكانية إلغاء الحقوق التى منحت لتلك الشركات إذا ما تراخت فى تحقيق هذه المنافع للمجتمع.

الوصول إلى مستويات مناسبة من البنى التحتية (شق الإمداد والتوفير):

يحتاج صُنَّاع السياسات والمنظمون من أجل تعزيز المنافسة فى السوق وتدعيم عملية الاستثمار فى الشبكات الاتصالية إلى تحديد مدى ونوع المنافسة التى يتحملها المجتمع، والأمر الأهم هنا هو أن الازدواجية فى التسهيلات المعطاه للشركات أثناء المنافسة تؤدى إلى إهدار للموارد، وتُعتبر هذه القاعدة من القواعد الأساسية التى تحقق التوازن بين التسهيلات والموارد المتاحة لكل شركة وهو ما يختلف من بلد لأخرى.

ويشير مصطلح "العالمية" إلى معنيين؛ أولهما هو (universal access)، والذى يعنى

سهولة وصول الجمهور بشكل عام إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت فى الأماكن العامة مثل المكتبات العامة والهواتف العامة.

أما المعنى الثانى فهو ذلك الذى يُعنى بالخدمة الشاملة (universal service)، والتى تشير إلى إمكانية وصول أى فرد، فى أى منزل إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت مثل استخدام الأفراد للتليفون المحمول.

وفى كلتا الحالتين فإن تحقيق مفهوم العالمية يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية هى: مدى توفر الخدمة عند احتياج المواطنين لها، وما يرتبط بذلك من ضرورة توافر البنية التحتية لتقديم الخدمة، وسهولة وصول الجمهور بالكامل إلى الخدمة بغض النظر عن سماته أو ظروفه (الموقع أو النوع أو العمر أو اللغة أو الإعاقة ... إلخ)، ثم العامل الثالث والأهم هو مدى قدرة الجمهور بالكامل على تحمل تكاليف الخدمة، ويشمل هذا العامل أشكالاً مختلفة للدفع، مثل الدفع الفورى أو عن طريق بطاقات الائتمان، والدفع السابق أو اللاحق للحصول على الخدمة، أو أسلوب الاستخدام العادل أو المنخفض ... إلخ)، وقد اعتُمدت التنمية سبيلاً رئيسيًا فى العديد من البلدان فى جميع أنحاء العالم، على اختلاف خصائصها واختلاف المرحلة التى تمر بها، واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتعزيز مفهوم العالمية: المنافسة، والالتزامات التمهيدية للشبكة، وتشجيع الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة اللاسلكية منها[1] وإعداد صندوق الخدمة الشاملة، وشركات القطاعين العام والخاص، وكذلك الممارسات التجارية الجديدة (أو ما تُسمَّى بالحلول القائمة على السوق)، مثل البطاقات المدفوعة مسبقًا، والتى تسمح للمستهلكين بالتحكم فى مدى استهلاكهم، إلا أن المجال هنا لا يتسع لمناقشة كل وسلية على حدة، ولكن يكفى القول بأن القائمة تطول بما يعنى أن المهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة.

سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (شق الحاجة المجتمعية):

يُعتبر تطوير البنية التحتية من أجل الوصول الأسهل إلى الخدمات الإلكترونية المختلفة (مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية) والتطبيقات (مثل المحتوى المقدم على المواقع) من أبرز المساعى التى تطلبها الدول المختلفة، وليس من المستغرب

أنه مع الانتشار الواسع والنمو المتزايد للإنترنت أن تكون هناك حاجة ملحة لتنظيم تلك الزيادة وهذا النمو.

ولتقديم فكرة أوضح عن التحديات المتوقعة أمام هذا التزايد، يمكن التطرق إلى مسألة "حيادية شبكة الإنترنت"، وهى مسألة تنظيمية لها أهمية كبيرة فى الولايات المتحدة وأوروبا، وتزداد أهميتها يومًا بعد يوم على الصعيد الدولى بالكامل.

وبعبارة أبسط فإن حيادية الشبكة تعني معالجة حركات المرور للبيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت بالقدر نفسه الذى لا يميز بين محتوى وآخر، ولكن ما يحدث فى الواقع هو عكس ذلك، فعلى سبيل المثال قد يمنع أو يبطىء بعض مشغلى خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة حركة المرور لمحتوى معين، معللين ذلك بأن هذا المضمون يحتل نطاق ترددى واسع على الشبكة أو أنه محتوى غير قانونى، وبالمثل فقد منع مشغلو خدمات الهاتف النقال فى أوروبا خدمات سكايب (Skype)، وكذلك خدمات الاتصال الهاتفى منخفض التكلفة، والذى يتم عبر الإنترنت، وهو ما اعتُبر خطرًا مباشرًا على عائدات تلك الشركات وأرباحها، والخطر الأكبر هنا هو أنه مع غياب حيادية الشبكة فإن مقدمى خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة يتصرفون باعتبارهم حراس بوابة (إن جاز التعبير)، أو منظمين للمحتوى؛ حيث يقررون ما الخدمات أو المضامين أو التطبيقات التى يمكن أن تصل للمستخدمين، وتلك التى لا يمكن وصولها إليهم، وتُعتبر مثل هذه الممارسات ذات تأثيرات خطيرة على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، فهل نملك جميعًا الفرصة نفسها فى الوصول إلى كل ما هو موجود على الإنترنت لأنه متاح بالكامل أمامنا؟ أم أن لدينا فرصًا محدودة للتعرض إلى مضمون واحد من بين مضامين متعددة وكثيرة مغلقة؟

وتجدر الإشارة إلى أن تهديد حيادية الشبكة لا يأتى فقط من الحكومات، ولكن قد يكون بسبب رجال الأعمال الممارسين فى السوق، والمثال الأكثر وضوحًا هنا هو حجب المحتويات الضارة، مثل الفيروسات والبرامج الضارة، والتى قد تلحق الضرر بأمن وسلامة الشبكات ومقدمى الخدمات عبر الإنترنت، فضلاً عن هذا، تضع البلدان المختلفة خطوطًا حمراء وقواعد تنظيمية للمحتوى الذى يصل فعليًا إلى مواطنيها، وذلك لمكافحة المواد الإباحية والإرهاب وحماية الأمن القومى والحفاظ على حقوق

المؤلف، وبعبارة أخرى فإن تنظيم حركة مرور البيانات عبر الشبكة هى حقيقة واقعة، كما يعبر عنها مزودو الخدمات باعتبارها ضرورة ملحة، سواء شئنا أو أبينا، ومع كل ما سبق لا يعتبر السؤال الحاسم هنا هو "هل تنظيم حركة مرور البيانات عبر شبكة الإنترنت تدخل له ما يبرره أم لا؟"، ولكن السؤال الحقيقى هو: "تحت أى مبرر وفى ظل أية ظروف يمكن أن يتم تنظيم حركة البيانات عبر الشبكات؟"، وذلك بالنظر إلى أن عمليات حجب وفلترة البيانات والرقابة الشديدة على المضامين لها عواقبها الوخيمة على النمو الاقتصادى والابتكار والمنافسة وحرية التعبير، وهو الأمر الذى يجعل عملية التنظيم قضية مثيرة للجدل دومًا.

مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية:

فى النهاية، فإن الوصول إلى التكنولوجيا لا يضمن، ولا يعنى بالضرورة أن الجمهور قادر على الاستفادة من الإمكانات المتاحة له منها، وهو ما دفع واضعو السياسات فى جميع أنحاء العالم إلى إدخال مختلف مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية، وذلك لتمكين المستخدمين من الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة.

الخلاصة:

إن أهمية وسائل الاتصال، سواء السلكية أو اللاسلكية أو عبر الإنترنت ليست أهمية اقتصادية فحسب، ولكنها أيضًا أهمية اجتماعية وسياسية وثقافية، وهكذا يمكن تلخيص السيناريو المثالى لعملية الاتصال، سواء السلكية أو اللاسلكية أو الاتصال عبر الإنترنت فى ثلاث كلمات أساسية هى: كل الأفراد، وكل الأشياء، وفى أى مكان، ثانيًا أن صُنَّاع السياسات المؤيدين لهذا السيناريو بحاجة إلى التركيز على العمل فى ثلاثة مجالات رئيسية ومترابطة من أجل تنفيذه، تحددت فى:

١- الوصول إلى مستويات ملاءمة للبنى التحتية (شق الإمداد والتوفير).
٢- سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (شق الحاجة المجتمعية).
٣- دعم مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية.

إشكاليات التحول الإعلامي فى جنوب إفريقيا
Dr. Jane Duncan

ترجمة: د. نرمين خضر
وأ. حياة بدر

ملخص البحث:

أدت عملية التحول المهم التى مرت بها جنوب إفريقيا عبر المفاوضات إلى حماية البلاد من الحرب الأهلية الدموية، وأفسحت المجال رحبًا أمام التحول الإعلامى الديمقراطى، الذى لم يكن بالدرجة الكافية لتعزيز فضاء عام لإجراء المناقشات الحرة الديمقراطية، فقد أُنشئ النظام الإعلامى وفقًا لمفهوم الإعلام التجارى، مع فرص محدودة لإعلام الخدمة العامة، ما دفعه إلى تغزية فرص عدم الاستقرار الاجتماعى؛ لأنه فتت جنوب إفريقيا إلى فئتين: فئة من يملكون، وفئة من لا يملكون، والملاحظ أن التحول ظهر بشكل جلى فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكثر من وسائل الإعلام المطبوعة التى لا تزال تحيا تحت قيود ونظم الدولة، وتتلقى ضربات وانتقادات قوية من الحزب الحاكم، إلا أن التحول الإذاعى الحقيقى نحو إعلام الخدمة العامة لم يتم بشكل كامل، فى الوقت الذى لا تزال ملامح إعلام الدولة بارزة (Alexander 2010: 4).

ولا تزال وسائل الإعلام فقيرة من حيث تنوعها، نظرًا لعدم كفاية التشريعات والسياسات المنظمة للعمل الإعلامى، كما أن وسائل الإعلام المطبوعة لا تزال مملوكة للبيض إلى حد كبيراً ويعود جذور هذا المشهد إلى طبيعة جنوب إفريقيا، وتراجع ثورتها عن تحقيق الأبعاد الاجتماعية لها، وهو ما أدى إلى تراجع المكونات والعناصر الديموقراطية التى كانت مصاحبه للثورة.

مقدمه : طبيعة التحول الديمقراطى فى جنوب إفريقيا

وضعت الموجات الثورية التى اجتاحت شمال إفريقيا التغيرات الثورية على قائمة أجندة التحول العالمى، وعلى الرغم من أنها تبدو ثورات ديموقراطية فى الظاهر إلا أن لديها إمكانية التحول إلى ثورات اجتماعية، وفى هذا تقدم تجربة شمال إفريقيا تحديًا يعين فى فهم التحولات المبكرة فى أنحاء أخرى من العالم والمدى الذى يمكن أن تحققه التحولات الراديكالية فى إحداث تغيير حقيقى فى العلاقات الاجتماعية، وفى كل الأحوال تقدم تجربة جنوب إفريقيا دروسًا قيمة لتقييم وتعميق التحولات الثورية أو على الأقل فى تجنب مشكلاتها وأخطائها.

حدث التحول نحو الديمقراطية فى إفريقيا فى وقت لم تكن البيئة الدولية مهيأة، فالمفاوضات التى أُجريت بعد سقوط جدار برلين وتغير موازين القوى الدولية أنتج مناخًا غير داعم للصراعات، وعلى الأخص ذات الطابع المسلح، وقد دفع كل هذا إلى إعاقة التحول الديمقراطى الحقيقى، بل وقف حجر عثرة أمام التحولات الاجتماعية، فلا يزال الفصل العنصرى مستمرًا فى شكله غير الرسمى، وإن كان طابعه الرسمى قد زال، وهو ما فرض قيودًا كبيرة على كل المستويات بما فيها وسائل الإعلام.

وفى ظل المفاوضات السرية بين المجلس القومى الإفريقى وحكومة الحزب الوطنى حاولت الأخيرة خلق أزمة كبيرة، من خلال دعمها لتحول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، إلا أن الحكومة لم تنجح فى رفع مستوى الاقتصاد ليجارى المستويات العالمية، فى الوقت نفسه انطفأت شرارة النضال الوطنى التى بدأت فى الثمانينيات من القرن الماضى، فى ظل حملات القمع التى مارستها الحكومة، ونتيجة لذلك تحول الصراع إلى تفاوض وحلول وسطى، وأضحت أهم نتيجة هى الإبقاء على النظام الرأسمالى، والعمل على توسيعه وترسيخه.

هذا وقد صاحبت المفاوضات الرسمية مفاوضات موازية غير رسمية ذات طابع اقتصادى قامت بها العديد من الشركات والمؤسسات الأنجلو أمريكية، أفضت إلى ضرورة ظهور حل ليبرالى جديد للخروج بجنوب إفريقيا من الأزمة يضمن اندماج (٥٠٪) من المجتمع فى التيار الاقتصادى الرئيسى، فيما تندمج النسبة الباقية فى

الهوامش الاقتصادية، وبشكل عام يمكن القول إن المجلس القومى الإفريقى فى الوقت الذى نجح فيه سياسيًّا فشل على المستوى الاقتصادى (Terreblanche, 2002).

ولا يمكن وصف الهيئة التى صاغت الدستور النهائى بأنها جمعية تأسيسية بالمعنى الكامل، نظرًا لأنها لم تكن ذات سيادة، بل كانت مقيدة فى عملها بالموافقة على (٣٤) مبدأ دستورى، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بين جميع الأحزاب لإرساء المبادئ الليبرالية الديموقراطية وإلغاء العنصرية، وضمان حقوق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات وحقوق العمال وما إلى ذلك، أفرزت تلك التنازلات توافقات بين القديم والجديد، وأنشأت نظامًا يجمع ملامح الدولة العنصرية والنظام الجديد، الأمر الذى قيد التحولات الثورية على المستويين الديمقراطى والاجتماعى.

ونجحت الحكومة التى حاولت تحقيق الرأسمالية الشعبية والتمكين الاقتصادى للسود فى إيجاد طبقة متوسطة من السود، بينما تعيش البقيه بلا عمل وعلى هامش المجتمع أو ضمن الطبقات العمالية، ويعمل البرنامج الحكومى لتمكين السود فى إيجاد طبقة برجوازية سوداء من أجل الحد من المطالبات الثورية (Schedule Four, 1994).

النتائج الاجتماعية المترتبة على الانتقال القائم على التفاوض

لم يكن الطريق إلى الديمقراطية سهلاً فى جنوب إفريقيا، فقد جاءت عبر مفاوضات معقدة طيلة فترة المرحلة الانتقالية، فعقب تبنى السياسات الليبرالية الجديدة اتجهت إدارة الرئيس "مبيكى" إلى تركيز السلطة فى يد الجهاز التنفيذى، واتخذت إجراءات عدائية نحو اليمين واليسار، وكل من تم تصنيفهم كأعداء سياسيين، سواء من اليمين أو اليسار، كما تم قمع الحركات الاجتماعية المستقلة، ومنع التجمعات، واستخدم العنف من جانب الشرطة ضد المعارضين، ونتيجة لذلك أصبحت الممارسات الديموقراطية هشة وضعيفة، حيث تتم الممارسة فى ظل شروط تنتهك المشاركة الشعبية، وهو ما جعل المشكلات الإجتماعيه تمثل تهديدًا لاستقرار الدولة، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة، مما زاد الأمر تعقيدًا أمام المجتمع المدنى، ومن هنا زادت التناقضات الاجتماعية بشكل كبير، وهو ما دفع الرئيس "مبيكى" إلى أن يتنبأ بتحول جنوب إفريقيا لتصبح تونس من حيث ارتفاع غضب الجماهير ضد السلطة (Duncan, 2010: 105-127).

رغم وجود خلافات حول مستوى الفقر وعدم المساواة فى جنوب إفريقيا، حيث يوجد من يزعم بانخفاض نسبة الفقر، بينما يشير الواقع إلى أن (٣٣٪) من السكان تعيش تحت خط الفقر، وبينما انخفضت نسبة نسبة التمييز العنصرى بين البيض والسود إلا أن التمييز الداخلى بين السود وبعضهم البعض فى تزايد مستمر، ووفقًا للتعريف الرسمى للبطاله تبلغ نسبتها (٢٤٪)، أما إذا حسبت النتيجة لتضم من يبحث عن عمل فقد ترتفع النسبة إلى (٣٦٪) تقريبًا، وبحلول ٢٠٠٩ يشكل الشباب تحت سن ٣٥ حوالى (٧٠٪)، ومن هم تحت سن ١٥ يشكلون (٣٥٪) (Heller, 2009: 124)، وقد انسحب ما يقرب من ٣ مليون من الشباب من مؤسسات المجتمع الكبرى، فهم إما عاطلون عن العمل أو لم يشاركوا فى أنشطة التعليم والتدريب، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب ضعف بطالة الكبار، فهناك (٥٤٪) تقريبًا من الشباب السود الأفارقة بين عمر ١٥ و٢٤ سنة عاطلين عن العمل، ومع نهاية ٢٠٠٩ ستبلغ البطاله ٣ أضعاف الوضع الحالى، ووفقًا لدراسة حديثة أجرتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنميه بلغت جنوب إفريقيا أسوأ معدلات البطاله للشباب ما بين عمر ١٥ و٢٤ سنة (Mbeki, 2011).

ومع ارتفاع البطالة وتكاليف المعيشة ترتفع الرذيلة، حيث وصف مؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا أن الشباب المتعطل عن العمل يُعَدّ بمثابة قنبلة موقوتة، وبالطبع كانت النسبة الأغلب فى الاحتجاجات من نصيب الشباب، وعلى الرغم من عمل حكومة المجلس القومى الإفريقى لـ(١٧) عامًا قامت خلالها بتمديد الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والإسكان، وهى خدمات ذهب الأفارقة معها نحو مزيد من الاستهلاك، وقد بدت الظاهرة فيها الكثير من التناقضات، حيث تزامن التوسع فى الخدمات من جانب الحكومة مع تزايد الاحتجاجات (Statistics South Africa, 2009)، وهو ما أثار التساؤل حول ما إذا كانت المرحلة الانتقالية قد أدت إلى تجنب العنف أم تأجيله، ويتفق هذا مع ما طرحه "نيفيل ألكسندر" العام الماضى، حينما أشار إلى أن قلة من الأفارقة هم الذين يمكنهم الشعور بالسعادة لما آلت إليه ظروف التحول فى جنوب إفريقيا (Bernstein and Johnston, 2007; Gower, 2009).

المفاوضات الخاصة بوسائل الإعلام:

شجعت حكومة الفصل العنصرى هيئة الإذاعة وغيرها على تسويق خدماتها على نحو تجارى، استجابة لمناخ الليبرالية العالمى الجديد فى أوائل التسعينيات، كما بدأت هيئة الإذاعة أيضًا فى عملية إعادة هيكلة للتحول من نمط المؤسسات البيروقراطية إلى الشركات التجارية التى تستجيب للمنافسة التسويقية ومبادئ السوق الحر، وفى هذا الاتجاه أيضًا شكلت الحكومة فريق عمل للبحث فى مستقبل الإذاعة انتهى إلى توصيتين هما: أن الحكومة يجب أن تتخلى عن سيطرتها على الإذاعة، وأن المزيد من القنوات والمحطات الإذاعية يجب السماح لها بالعمل، حيث إن إتاحة الفرصة للتنوع الإعلامى يقلل من مخاطر استخدام الإذاعة كأداة دعائية لخدمة المجلس القومى الإفريقى، وأدرك المجتمع المدنى ضرورة عدم ترك المجال للحكومة لتتحكم بشكل فردى فى الإعلام، من خلال حملة الإعلام المفتوح فى ١٩٩٠م، والحملة الأكبر لدعم الإعلام المستقل فى ١٩٩٢م، والتى قامت بها مؤسسات واتحادات غير حكومية وسياسية وتجارية مستفيدة من الحركات الليبرالية كقوة ضغط على الحكومة لاستقلال الإعلام، لضمان انتخابات حرة ونزيهة، بخلاف ما كان موجودًا من قبل، ونتيجة لكل هذا وفى إطار مؤتمر خصص لهذا الغرض اتجه القرار إلى أهمية وجود ثلاثة أنماط للإذاعة هى: الخدمة العامة لتقديم برامج جادة معنية بالتثقيف والتعليم والترفيه، وتعكس التنوع فى الأذواق والاهتمامات، وتعبر عن التنوع الجغرافى، وتخضع لميثاق شرف يحتم عليها المحاسبة أمام الجمهور، ويضمن الحيدة والاستقلالية عن الحكومة، أما النمط الثانى فهو الإذاعة التجارية لتحقيق الربح من مصادر الدخل الإعلانى، بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية للتعبير عن آراء واحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد أكد المؤتمر نفسه على أن نظام الخدمة العامة هو الأساس والمسئول عن وضع المعايير لغيره من الأنظمة الأخرى فى جنوب إفريقيا (Omroep, 1991: 67).

والواقع أن تزامن التفكير صوب الليبرالية من قِبَل الحكومة والحركات الاجتماعية مهد الطريق لما أشار إليه "روبرت هوروتز" حول مفهوم الليبرالية التفاوضية، ووفقًا لأحد المفاوضين فإن العملية مرت فى البداية بسلاسة فى تقرير أهدافها، وقد استمر التفاوض لمدة عامين حتى ١٩٩٣م، إلا أن قضايا مهمة مثل انتخاب أعضاء مجلس

إدارة هيئة الإذاعة، وآليات حرية وصول الجمهور إلى أعضاء المجلس وغيرها من المطالب الديمقراطية لم تلقَ قبولاً، كما لم توافق الحكومة آنذاك على تشكيل لجنة مستقلة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الإذاعة، فيما تمت الموافقة على أن يتم ذلك من خلال لجنة قضائية قامت بعمل مهم نُظر إليه باحترام، إلا أن العملية برمتها تعثرت عندما اعترض رئيس الدولة على تعيين سبعة أعضاء، ورشح بدلاً منهم مجموعة أخرى، كما أنه حاول تعيين رئيس مجلس الإدارة (Horwitz, 2001).

وقد اتجهت (CIB) إلى تدريب الصحفيين لتزويدهم بمهارات العمل فى الإذاعة، كما تم إعادة النظر فى عملية إنتاج الأخبار وتقديمه بأسلوب ديمقراطى، وقد شمل التدريب أكثر من ٤٠٠ متدرب من كافة الأنحاء فى جنوب إفريقيا، وتم التخلص من كثير من الأجهزة البيروقراطية والتسلطية، فى غرف إنتاج الأخبار. كما تم إعادة النظر فى الأقسام الدينية، وفى ظل حكومة الحزب الوطنى تحولت الإذاعة إلى متحدث رسمى باسم التعليم القومى المسيحى، ولكن مجلس الإدارة كان يشجع مدخلاً لتعدد العقائد، وفى هذا الإطار اتُخذت إجراءات بشأن مستقبل إعلام الخدمة العامة والملكية التعددية عبر الوسائل والقيود التى يجب فرضها على الملكية الأجنبية (Duncan, 2006: 69).

ومع ذلك توقف العديد من جهود التحول الديمقراطى فى ١٩٩٦م، عندما تم الهجوم على العملة، وعندما اشتعلت الأزمة المالية، وبدأت الحكومة فى بيع القنوات التى لا تحقق أرباحًا، وتم الاستعانة بخبرة (McKinsey and Associates) لدراسة الأزمة، وعلى أثر ذلك أُعيد النظر فى المادة الإخبارية لتصبح الأساس فى صناعة الإعلام، وتم تخفيض المادة ذات الطابع المحلى، وتراجع الدعم الحكومى للإذاعة ليصل إلى (٢٪) فقط.

إن تجربة جنوب إفريقيا فى تحول نظام البث والإذاعة تثير عدة تساؤلات: مثل كيف يمكن وضع المعايير الخاصة بالتحول الديمقراطى فى ظل حكومة غير شرعية؟ ويتعلق السؤال الثانى بكيفية ضمان استمرارية تعبئة القوى التقدمية، فالمؤسسات المعنية بالتحول قد لا تهتم على الإطلاق بالتعامل مع المجتمع المدنى، كما قد تسعى جاهدة

لتهميشه على حساب التحول نفسه، فالتحول الديمقراطى يتطلب استمرار التعبئة حتى بعد بناء مؤسسات التحول.

الوضع الراهن فى تحول وسائل الإعلام:

تثير الاحتجاجات المتزايدة فشل وسائل الإعلام كأدوات للتعبير عن الحوار الديمقراطى، وقد اختلف الباحثون فى جنوب إفريقيا حول المدى الذى يمكن إنجازه فى طريق التحول، ففى الوقت الذى أُنجزت فيه بعض المهام لا تزال السمة الأهم هى استمرار المضمون واستمرار الملكية وأنماط المشاهدة (Duncan 2009a).

فاعتماد التحول الإعلامى بشكل كبير على النموذج التجارى، وبشكل غير متساوٍ أيضًا، أعاق عملية التحول، فقد تم توزيع المنتجات الإعلامية بأسلوب لا يحقق تكافؤ الفرص فى استهلاك المادة الإعلامية، حيث تشير نتائج الدراسات إلى أن (٩٪) تقريبًا من السكان يعتمدون على راديو (SABC)، كما يعتمد (٢٢٪) من السكان على راديو وتليفزيون (SABC)، فيما تعتمد نسبة (٣٦٪) من الجمهور على الصحف اليومية والأسبوعية والإعلانات الخارجية وقنوات الراديو والتليفزيون (SABC)، وبغض النظر عن التفاصيل الخاصة بمعدل استهلاك وسائل الإعلام ظل السؤال المثار هو إلى أى مدى يؤثر التوزيع غير العادل وغير المتكافئ لوسائل الإعلام بين الجمهور فى إمكانية خلق حوار حر ديمقراطى وفضاء عام متحرر، وفى كل الأحوال كان الواضح هو حدوث التحول الإعلامى بدرجة أكبر من النجاح على المستوى الإذاعى منه على المستوى الصحفى، فمنذ عام ٢٠٠٠م ومع إنشاء هيئة الاتصالات المستقله فى جنوب إفريقيا وضعت المعايير لضمان حق السود فى التملك والسيطرة على النظام الإذاعى، وأيضًا لضمان أكبر قدر ممكن من التنوع الإعلامى والموضوعية فى الأداء، ومنذ هذا الحين قفز عدد المحطات التليفزيونية من ٧ إلى ١٠٠ محطة والراديو من ٣٤ إلى ١٣٨ محطة، بينما قلت عدد الصحف من ٢٢ إلى ٢١ صحيفة، وزادت المجلات الأسبوعية من ٢٥ إلى ٢٦ مجلة (Horwitz, 2001: 137–177).

ونتيجة لانخفاض تكلفة إنشاء محطات الراديو مقارنة بالتليفزيون نجحت جهود التنوع الإعلامى فى الراديو مقارنة بالتليفزيون، وفى عام ٢٠٠١م أثار (Robert Horwitz) تخوفه بشأن تأثير الأبعاد التجارية فى التحول الإعلامى، بما يقوى من

موقف الاتجاه العنصرى فى إجراءات التحول، ومن ثم يعوق العملية برمتها، ويبدو أن التخوف كان صائبًا، حيث إن التليفزيون العام والمجتمعى أصبحا غير ذى أهمية فى الخريطة الإعلامية مقارنة بالتليفزيون التجارى، وبناء عليه انعكس الوضع السائد فى الإعلام على فرص الجمهور فى المشاهدة والقراءة والاستماع، فالقراء من السود لم يكن أمامهم الفرص المتاحة نفسها للبيض.

وحصل الإعلام العام والمجتمعى على بعض التمويل العام قامت على توفيره وكالة التنوع والتنمية الإعلامية، إلا أنه لم يبلغ سوى سدس الميزانية التى قدرتها الحكومة للتمويل الإعلامى، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول جدية الحكومة فى توفير التمويل المطلوب لإعلام الخدمة العامة، ونتيجة لذلك استمرت معظم وسائل الإعلام تعتمد بكثافة على التمويل من الإعلان ما يثير قضايا الارتباط بين التحول الاقتصادى والتحول الإعلامى، فاقتصاد ما بعد العنصرية أوجد تباينات حادة ذات طبيعة عنصرية، حيث تضخمت ثروات الطبقة العليا فى الوقت الذى انكمشت فيه دخول الطبقات الدنيا.

كما أن استقلال الإعلام نفسه أصبح مشكوكًا فيه نتيجة المحاولات المتكررة من جانب الحكومة لأحكام قبضتها عليه، وقد أصبح هذا الاتجاه واضحًا منذ ١٩٩٩م، وهو العام نفسه الذى تولى فيه الرئيس "مبيكى" السلطة، ويبدو أن هذا الاتجاه ظل مستمرًا حتى بعد انتهاء حكم "مبيكى".

وفى ظل حكم "زوما" تضاعف العداء نحو الصحافة المطبوعة التى اتُهمت بفقدانها القدرة على دعم التحول الديمقراطى، فى مقابل تعبيرها عن وجهات النظر المعاكسة واتجاهها نحو دعم مصالح النخبة. وفى ظل هذا الضغوط والتهديد بالتشريعات الرقابية من قَبَل الحكومة تجاه الصحافة، والتى يمكن أن تجرم الصحافة الاستقصائية، نجح الصحفيون فى العمل على نحو مستقل إلى حد كبير لمراقبة أعمال الحكومة مقارنة بالإعلام الإذاعى والتليفزيونى، كما يمكن القول أن الصحافة مختلفة فى أدائها بشكل جذرى عما كان عليه الحال من عشرين سنة مضت، فالصحفيون أكثر تمثيلاً للفئات المختلفة فى المجتمع، وهم قادرون على مساءلة من هم فى السلطة، وقادرون على تنمية اقتصاد لصالح السود، وتحقيق المسئولية الاجتماعية للشركات.

ومع ذلك فإن دراسات تحليل المضمون تشير إلى حقيقة أن التغطية الصحفية أكثر ميلاً لتعزيز قضايا النخبة صاحبة اتخاذ القرار على حساب الطبقات الواسعة المهمشة، كما تشير الدراسات نفسها إلى فقر التنوع اللغوى والعرقى، وإلى هشاشة تمثيل المرأة بين الإعلاميين، ويبدو أن تزايد أعداد الإعلاميين السود لم يغير كثيرًا من المضمون فى اتجاه دعم قضايا التنوع الإعلامى (Duncan 2011).

ومع منتصف التسعينيات من القرن الماضى، وتحديدًا مع التحول فى أنماط ملكية وسائل الإعلام، تحولت الكثير من الوسائل إلى أيدى السود، وإلى الاتحادات التجارية ومنظمات المرأة وغيرها، واتجهت فى ذلك الحين وسائل الإعلام إلى التمركز فى أربع مؤسسات كبرى هى (Media 24- Naspers Independent Newspapers, Avusa – Caxton)، ولم يكن أداء هذه المؤسسات الأربع وفقًا لمقياس (B-BBEE) جيدًا، كما أن البيض كانوا يملكون اثنين من هذه المؤسسات على الأقل.

جدير بالإشارة أن مؤسسة (Media 24) تحظى بأكثر من (٣٩٪) من إجمالى التوزيع فى جنوب إفريقيا، وهى مملوكة للشركة الأم (Naspers) التى تتعاظم قوتها كمؤسسة إعلامية مقارنة بغيرها، الأمر الذى يثير قضية التركيز الإعلامى، وفقدان التنوع الإعلامى، فالمبدأ الأساسى هو أنه مع زيادة التركيز الإعلامى تتزايد درجة التجانس الإعلامى، فالتحول الذى حدث فى الملكية لم ينتج عنه تحول فى المضمون الإعلامى، فقد ظل النموذج المسيطر هو النموذج التجارى حتى مع الإعلام المجتمعى.

وقد جاء التركيز الإعلامى الصحفى بنتائج سلبية على حساب الوسائل صغيرة الحجم، المستقلة الأداء، وهو ما يهدد بقاءها، فهناك دليل قاطع على أن وسائل الإعلام صغيرة الحجم الأكثر قربًا من الطبقات المهمشة يمكن أن تزول فى ظل التكتلات الإعلامية الكبيرة، فقد انخفض الاشتراك فى هذه الوسال إلى أكثر من (٥١٪) بين عامى ٢٠٠٨ و٢٠١٠م، ولذلك كانت التوصية بأهمية توافر آليات المنافسة الإعلامية بما يسمح ببقاء الصحف صغيرة الحجم، إلا أن ذلك لا يبدو كافيًا، فالمنافسة واحدة ليست كافية لضمان التنوع الإعلامى، ولذلك اتجهت دولة مثل فرنسا مثلاً إلى وضع قواعد لحماية التنوع الصحفى، ومن المشاكل المثارة فى جنوب إفريقيا أيضًا قضية تملك الأجانب لوسائل الإعلام.

ويبدو أن البيئة العامة لوسائل الإعلام، من حيث فقدان القدرة على إثراء التنوع الإعلامى، وتعظيم التركيز الإعلامى، وفقدان المعايير المهنية أدى إلى التأثير سلبًا فى الاستقلال الإعلامى، وفتح المجال واسعًا للهجوم السياسى على الصحافة.

الخاتمة:

بصفة عامة يمكن القول أن ثمة نجاحا فى التحول الإعلامى فى جنوب إفريقيا، ينسب فى معظمه إلى قوة المجتمع المدنى ونمو الاتحادات التجارية، وعلى هذا فإن المشاكل التى تعانى منها وسائل الإعلام حاليًا تمثل انحرافًا من هذا الاتجاه الإيجابى، وقد كانت المفاوضات مثمرة فى إيجاد وسائل إعلام مستقلة ومجلس للإذاعة أكثر قدرة على تمثيل المجتمع، وهو ما كان له كبير الأثر فى نمو هيئة للإذاعة أكثر ميلا لتعزيز التحول الديمقراطى خاصة فى السنوات الأولى من التجربة، حيث انتهى النظام الإعلامى بصوره الثلاث العام والمجتمعى والتجارى ليقضى على الإعلام المملوك للدولة.

ولم يكن التحول الاقتصادى للإعلام متكاملاً وناجحًا، حيث ظل النموذج التجارى حاكمًا لتحول وسائل الإعلام، وقد شهدت تجربة التحول الإعلامى سياسات معلنة لضمان التنوع الإعلامى، وضمان توفير الدعم المالى العام الذى يساعد فى استيعاب الفقراء والمهمشين والعمال والمرأة وغيرهم فى الاتجاه الرئيسى، وعلى الرغم من التأكيد على استقلالية هيئة الإذاعة إلا أن التدخل الحكومى حال دون ذلك، وحال دون حرية الإعلام، ومع غياب القواعد التى تكفل التنوع الإعلامى تمكن البيض من السيطرة على سوق الإعلام.

إن تجربة جنوب إفريقيا لا تزال تشهد على مجتمع يسوده الفقر وغياب منطق العدالة، خاصة بين الشباب، وتثير التجربة برمتها تساؤلات حادة حول مدى الاستفادة من التحول الإعلامى، خاصة ما يتعلق بإمكانية الوصول للإعلام أو حتى التدخل الحكومى، أما الدرس المهم الذى يجب أن يتعلمه الجميع فهو أن التحول الديمقراطى الإعلامى لا يمكن أن ينجح فى غياب التحول الاجتماعى (Duncan, 2011).

References

1- African National Congress. 2010a. Media transformation, ownership and diversity.
Discussion document for National General Council meeting. Accessed from:
http://www.anc.org.za/docs/discus/2010/mediad.pdf on 11/12/2010.

2- Alexander, N. 2010; May 13. South Africa: an unfinished revolution? The Fourth Strini Moodley Annual Memorial Lecture, University of KwaZulu/ Natal. Accessed:
http://mrzine.monthlyreview.org/2010/alexander220510.htmlon 20/03/2011.

3- Beall, J.; Gelb, S. and Hassim, S. 'Fragile stability: state and society in democratic South Africa', in Journal of Southern African Studies, Volume 31, Number 4, December 2005, accessed from http://www.jstor.org/stable/25065041 on 4/11/2010.

4- Berger, G. 'De-recialisation, democracy and development: transformation of the South African media, 1994 – 2000', in Tomaselli, K. and Dunn, H. 2001. Media, democracy and renewal in Southern Africa. Colarado Springs: International Academic Publishers. 151-180.

5- Duncan, J. 'From national to global apartheid: ten year of broadcasting in a democratic South Africa', in Olorunnisola, A. 2006. Media in South Africa after apartheid: a cross-media assessment. New York: Edwin Mellen Press. 61-136.

6- Duncan, J. 'Executive overstretch: South African broadcasting independence and accountability under Thabo Mbeki'. Communicatio. 34: 1, 1-52.

7- Duncan, J. 'The uses and abuses of political economy: the ANC's media policy'. Transformation. Number 70. December 2009. 1-30.

8- Duncan, J. 'The print media transformation dilemma', in Daniel, J.,

Southall, R., Pillay. D., and Naidoo, P. New South African Review. Wits University Press (forthcoming).

9- Duncan, J. 'Forward to the past: voice, political mobilisation and repression under Jacob Zuma', South African Research Chair in Social Change symposium entitled 'A Decade of Dissent: Reflections on Popular Resistance in South Africa, 2000-2010, November 2010.

10- Duncan, J. and Glenn, I. 'Television Policy and Practice in South Africa' in Moyo, D. and Chuma, W. 2010, in Media Policy in a changing Southern Africa: critical reflections on media reforms in the global age. Pretoria: Unisa Press.

11- Ensor, L. 'Cosatu vs. Gordhan in battle over youth jobs'. Business Day. 25/02/2011.
Accessed:http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id= 135524 on 21/03/2011.

12- Freedom of Expression Institute. The broadcasting independence handbook: lessons from the South African experience. Johannesburg: Freedom of Expression Institute. Accessed from www.fxi.org.za.

13- Horwitz, R. 2001. 'Negotiated liberalization': stakeholder politics and communication sector reform in South Africa, in Media and Globalization: Why the State Matters, Nancy Morris & Silvio Waisbord, eds. Rowman & Littlefield: 37-55.13.

14- Jansen, J. 'Race holds us back after class'. The Times. 9/09/2010. Accessed from http://www.timeslive.co.za/opinion/columnists/article649353.ece/Race-holds-us-back-after-class on 16/12/2010.

15- Krabill, R. and Boloka, G. 2000. 'Calling the glass half full: a response to Berger's 'Towards and analysis of the South African media and transformation, 1994-1999'. Transformation. Number 43. 2000. 75-89.

16- Lings, K. 'SA unemployment rate falls to 24%'. The Times Online. 8/02/2011. Accessed:
http://www.timeslive.co.za/iLIVE/article901136.ece/SA-unemployment-rate-falls-to-24- on 20/03/2011.

17- Martinis, D. 'State broadcaster to public service broadcaster: a case

study of SABC TV news 1994 – 1996'. Paper presented at the SABC stocktaking conference of the FXI, 4-5 November 2000.

18- Mbeki, M. 'Only a matter of time before the hand grenade explodes'. Business Day. 10/02/2011. Accessed: http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id=133902 on 21/03/2011.

19- Ndlovu, M. 'The South African Broadcasting Corporation's expansion into Africa: South African Media imperialism?'. Communicatio, 29: 1, 297-311.

20- OMD South Africa. 'South Africa and SADC Media Facts 2010'. OMD South Africa. Accessed from http://www.omdmedia.co.za/samediafacts2010.pdf on 7/12/2010.

21- Omroep oor Radio Freedom.1991. Jabulani! Freedom of the Airwaves: Towards Democratic Broadcasting in South Africa. Amsterdam: African-European Institute. Interim Constitution of South Africa. Schedule 4. Accessed: http://www.nelsonmandela.org/omalley/index.php/site/q/03lv02039/04lv02046/05lv02047/06lv02065/07lv02084/08lv02088.htm on 21/03/2011.

22- Lloyd, L., Duncan, J., Minnie, J and Bussiek, H. 2010. Public broadcasting in Africa: South Africa. Johannesburg: Open Society Institute Network.

23- Seekings, J. and Natrass, N. 2005. Class, race and inequality in South Africa. New York: Yale University Press.

24- Skinner, K. (2005) Contested spaces: an analysis of the ANC government's approach to the promotion of media development and diversity in South Africa, with a particular focus on the policy process that led to the formation of the Media Development and Diversity Agency. Unpublished Masters research report

25- South African Broadcasting Corporation. 1992. 'Group Chief Executive Officer's report'. SABC Annual Report 1991/2. Johannesburg: SABC.

26- Southall, R. 'The state of party politics: struggles within in the tripartite alliance and the state of opposition', in Daniel, J., Habib, A., and Southall, R. State of the Nation: South Africa 2003-2004. Pretoria: HSRC Press. 53-77. 14

27- Sanglay, M. Grassroots print media and ownership in South Africa: a case study of the Association of Independent Publishers. Paper presented at a colloquium on media, democracy and transformation since 1994: an assessment. Rhodes University School of Journalism and Media Studies. 16-18 October 2010.

28- Terreblance, S. 2002. A history of inequality in South Africa: 1652-2002. Scottsville: University of KwZulu/ Natal Press/ KMM Review Publishing Company.

29- Tomaselli, K. and Teer-Tomaselli, R. 'Transformation, nation-building and the South African media, 1993-1999', in Dunn, H. and Tomaselli, K. 2001. Media, democracy and renewal in Southern Africa: new approaches to political economy. Colorado Springs: International Academic Publishers. 123-150.

30- Van der Berg, S. 2010 (October). Current poverty and income distribution in the context of South African history. Stellenbosch Economic Working Papers: 22/10. Department of Economics. University of Stellenbosch.

تنمية الإعلام الإذاعى المستقل والمتعدد

Dr. Steve Buckley

ترجمة: أ. د. بسيونى حمادة

وأ. وأمل السيد حمادة

شرف لى أن أشارك فى هذا المؤتمر بالقاهرة فى هذا التوقيت المهم، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير مباشرة، حيث بهرنى المصريون بدفاعهم عن الحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية، وقد زرت أول محطة إذاعية تبث إرسالها عبر الإنترنت منذ ٢٠٠٧م يوم الإثنين الماضى، ووجدتها تقدم تقارير يومية عن الثورة منذ انطلاقها فى ميدان التحرير، والتقيت بمؤسس المحطة أحمد سميح الذى أعرب عن أمله فى بيئة إعلامية تتسم بأعلى درجة من التنوع الإعلامى، ليس فقط عبر الإنترنت، بل من خلال البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى.

وفيما يتعلق بالتعدد أو التنوع الإعلامى لا يجد المرء تصورًا أو خطة إعلامية عالمية فى هذا الشأن، ولكن هناك توافق عالمى حول ما ينبغى أن يكون عليه الإعلام المستقل والتعددى، حيث يقوم هذا التوافق على وجود ضمانات دستورية وقانونية لحماية حرية التعبير وحرية الإعلام، وكيانات تنظيمية مستقلة لمنح وتنظيم الرخص والترددات الإذاعية، ونظام إعلامى يقوم على ثلاثة أشكال: الشكل الأول هو إعادة بناء النظام الإعلامى الحكومى الخاضع للضبط والسيطرة الحكومية إلى نظام الخدمة العامة المؤسس على سياسة تحريرية مستقلة، والشكل الثانى هو الإذاعة التجارية الخاصة ذات الطابع التنافسى الذى يحول دون التركيز فى الملكية والاحتكار الإعلامى، هذا

بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية التى ينشئها المجتمع المدنى، وهو نمط إذاعى غير هادف للربح بخلاف الإعلام التجارى.

هذا النظام الإذاعى الذى يحتوى على الأنماط الثلاثة هو السائد فى دول أوروبا الغربية وفى أمريكا وفى دول آسيا وإفريقيا، وكذلك الهند وأستراليا وأندونسيا، ويحظى هذا النظام التعددى على دعم الأمم المتحدة عبر وثائقها وإعلاناتها المختلفة، وكذلك دعم إعلان حرية التعبير الصادر عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتوصيات المجلس الأوروبى المعنى بسياسات وسائل الإعلام، وإعلان صنعاء الصادر عام ١٩٩٦م، وهو الإعلان العربى الوحيد الخاص بحرية وسائل الإعلام الذى حظى بدعم "اليونسكو".

تجارب دولية فى إصلاح وسائل الإعلام:

لا خلاف على وجود دروس مستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة فى التحول الديمقراطى، وربما تكون المقارنة مع دول وسط وشرق أوروبا فيما بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى هى الأكثر فائدة لدول المنطقة العربية، ولكن بالتأكيد مثل غيرها من التجارب يمثل التحول الديمقراطى فى هذه المنطقة مزيجًا من الإيجابيات والسلبيات، فالتحول الاقتصادى والاندماج فى سياسة السوق الحر كان الهم الأول للقوى السياسية المسيطرة، ومع هذا الهدف الاقتصادى تأخرت حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدنى فى سلم الأولويات، ونتيجة لذلك تحولت وسائل الإعلام (الراديو والتليفزيون) من الدولة إلى القطاع الخاص، وارتبط الإعلام برجال الأعمال وبالاهتمامات الاقتصادية، وهو ما ربطها فى حالات كثيرة بالفساد، فى الوقت نفسه لم يكن سهلاً على العاملين فى وسائل الإعلام التابعة للنظم السياسية القديمة التحول إلى نظم الإعلام الجديد، ومع ذلك لا يعدم المرء بعض النقاط المضيئة فى التحول الإعلامى تجاه الديمقراطية فى هذه المنطقة، مثل التشريعات الإعلامية فى لتوانيا، وإعلام الخدمة العامة فى مونتنجرو، ونظام الإعلام الخاص فى رومانيا، والتليفزيون المجتمعى فى هانجاريا، ولكن من الصعب القول بأن الإعلام فى وسط وشرق أوروبا قد أصبح ديمقراطيًّا.

وتقدم دول إفريقيا الجنوبية والوسطى نماذج وتجارب عدة للتحول الإعلامى،

حيث تتعدد نظم الإعلام من إعلام مجتمعى إلى إعلام خاص، فالكنائس والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والمزارعون والاتحادات النسائية والقبائل .. وغيرهم لهم إعلامهم الذى يعبر عنهم، وباستثناء كوبا التى لا تزال فيها الإذاعة مملوكة للدولة لم تعد الإذاعة قوة فى يد الدولة، وقد انتشر الإعلام الخاص فى أرجاء القارة، وعلى الرغم من زوال الديكتاتورية وبروز الديمقراطية فلا يزال الإعلام فى دول مثل البرازيل والأرجنتين تخضع لاحتكار إعلامى من القوى الرأسمالية مثل المجموعات الإعلامية لـ"جلوبو وكلارين"، وهى شركات تعود إلى الحكم العسكرى، وتمثل شيلى نموذجًا متميزًا لتحول الإعلام الذى كان خاضعًا للديكتاتورية العسكرية إلى إعلام الخدمة العامة.

وفى مصر يمكن الاستفادة من دول جنوب إفريقيا، فقد بدأت معظم دول القارة الاستقلال منذ خمسين عامًا مضت إلا أن التحدى الحقيقى لنظم إعلام العهد الاستعمارى بدأ خلال العشرين سنة الماضية، ففى عام ١٩٩٠م لم يكن هناك على الإطلاق قناة تليفزيونية أو محطة إذاعية مستقلة فى القارة الإفريقية، فقد كانت النظم الإعلامية حكرًا على الحكومات ودعمًا للقمع، وفى بعض الأحيان لخدمة أغراض تنموية، إلا أن المشهد الإعلامى عبر العقدين الماضيين تغير كلية، حيث شهدت إفريقيا تنوعًا فى الإعلام الخاص والمجتمعى وانحسارًا للإعلام الحكومى، باستثناء بعض الدول التى لا تزال تحتكر الإعلام الإذاعى، ومن الأمثلة التى بدأت التحول بنجاح نحو الإعلام الديمقراطى نجد مالى وبنين، حيث خطت كلتا الدولتين خطوات مهمة نحو ديمقراطية الإعلام، ففى عام ١٩٩٠م، ومع تبنى التعدد الحزبى فى بنين تم إنشاء الهيئة العليا للإذاعة والاتصالات كجزء من التعديلات الدستورية التى تضمن حرية التعبير وحرية الإعلام، وهى الهيئة التى شجعت على ظهور العديد من وسائل الإعلام الخاصة والمجتمعية، وفى مالى بدأ النشطاء السياسيون معارضتهم للنظام الحاكم وكبت الحريات، ما أدى إلى استخدام العنف وقتل العديد من المدنيين، وعلى أثر ذلك تشكل حلف عسكرى مضاد للمدنيين، ترتب عليه حركة مضادة جمعت المدنيين والسياسيين المهتمين بحرية الإعلام أشرفت على إعداد الدستور وإجراء الانتخابات الدستورية والرئاسية فى مالى، وكان من نتيجة ذلك صدور مرسوم عسكرى سمح بإنشاء ٢٠٠٠م قناة تليفزيونية وإذاعية خاصة عام ١٩٩٢م.

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى نموذج الإعلام ثلاثى الأبعاد ـــ العام والخاص والمجتمعى ــ نجده يلقى دعمًا كبيرًا من الميثاق الإفريقى للإذاعة، والذى تبناه مؤتمر "ويندوك + ١٠"، والذى جمع بين الحكومة والمجتمع المدنى والإعلاميين لدعم الصحافة والإعلام المستقل والمتنوع فى إفريقيا، وللتحقق من أثر هذا الميثاق على استقلال الإعلام فى خمس دول فى غرب إفريقيا هى: غانا ومالى والنيجر ونيجيريا والسنغال، شرفت بالإشراف على مشروع بحثى مقارن توصلت من خلاله إلى غياب الهيئات المستقلة للإعلام فى الدول الخمس، باستثناء غانا التى تمتعت باستقلال نسبى فى إعلام الخدمة العامة الذى يعانى من مشاكل جمة فى التمويل ورغبة من قِبَل السياسيين للحد من الرسوم، فى الوقت الذى تتزايد فيه حدة التضخم وارتفاع الأسعار، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الإيجابيات ممثلة فى نشوء عدد كبير من القنوات التليفزيونية الخاصة والأهلية، باستثناء نيجيريا التى تحولت ديمقراطيًّا فى ١٩٩٩م، إلا أنها تبنت السياسة الإعلامية نفسها التى تعود إلى العهد العسكرى، ففى ظل دستور ١٩٩٩م احتفظ الرئيس بحق منح الرخص الإذاعية، إلا أن ذلك لم يحل دون منح رخص للإعلام المجتمعى والخاص فى العام الماضى، وربما يكون من المهم بعد هذه الجولة من الخبرات العالمية فى الشرق والغرب أن نتوقف عند بعض الدروس المستفادة على النحو التالى:

ليست هناك تجارب متماثلة، فالتحول الديمقراطى والإعلامى مرتبط بالثقافة والبيئة المحلية، كما أن القانون والسياسات والتشريعات قد لا تكون العامل الحاسم فى التحول الإعلامى، ذلك أن الإستراتيجيات التى لا تتطلب تعديلات قانونية جوهرية قد تكون مدخلاً مناسبًا للتحول الإعلامى الديمقراطى، كما يمثل تتابع خطوات الإصلاح عاملاً مهمًّا فى التحول الإعلامى، ولكن هذا التتابع لا يرتبط فقط بخطوات التحول الرسمية، والتى تبدا بتعديلات أو إصلاحات دستورية يتبعها تشريعات وقوانين يعقبها هيئات وسلطات حاكمة تشرف على إصدار الرخص وما شابه، ولكن هذا التتابع والتحول الديمقراطى قد يرتبط بفراغ قانونى أو إجراءات سياسية، وأخيرًا فإن محاولات الإصلاح الإعلامى لا تنجح فى غياب دعم سياسى ورغبة حقيقية فى التحول الديمقراطى.

البيان الختامى للمؤتمر الدولى

حول

إعادة بناء النظام الإعلامى من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر

القاهرة، ٣٠-٣١ مارس ٢٠١١م

أنهى مؤتمر "بناء نظام الإعلام من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر"، والذى عقد فى القاهرة يومى ٣٠-٣١ مارس برعاية الأستاذ الدكتور عماد أبو غازى وزير الثقافة المصرى، ورئاسة كل من أ. د. ناومى صقر أستاذ الإعلام بجامعة "ويسمنستر" البريطانية وأ. د. بسيونى حمادة أستاذ الإعلام السياسى والرأى العام بجامعة القاهرة، أعماله مؤكدًا على حتمية بناء بيئة إعلامية تنظيمية وقانونية داعمة لإعلام حر ومستقل قادر على تقديم الحقيقية وخدمة الصالح العام.

ويستشعر المشاركون فى المؤتمر والذين يمثلون نخبة من أساتذة وخبراء الصحافة والإعلام والقانون فى مصر والعالم الحاجة الماسة إلى إجراء تغييرات جذرية فى النظام الإعلامى المصرى من أجل حماية القيم والمكتسبات التى أرستها ثورة الخامس والعشرين من يناير.

كما يؤكد المشاركون على ضرورة إعادة بناء النظام الإعلامى المصرى ليكون خاضعًا لتشريعات وتنظيمات مستقلة وذاتية، على أن يستند فى بنائه إلى المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بحرية التعبير والشفافية والمحاسبة والتنوع، فيما يخص الملكية العامة والخاصة والاجتماعية وغيرها والمضمون ووجهات النظر.

واعرب المؤتمر عن أهمية التناول الصحفى والإعلامى المتوازن والعادل والنزيه للقضايا المرتبطة بالانتخابات البرلمانية القادمة وغيرها من الانتخابات التى سوف تشهدها مصر الثورة، كما أبدى المشاركون فى المؤتمر رغبتهم فى نشر ملخص مساهمات المؤتمر وتقديم العون والمشورة لصانعى القرار بما يساهم فى إعادة بناء النظام الإعلامى من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر.







كيف يمكن تأسيس نظام صحفي وإعلامي حر مستقل وطني مسؤول يترجم أهداف ثورة 25 يناير ويحيل شعاراتها إلى واقع معاش؟

كيف يمكن إعادة النظر في ملكية الصحف المسماة بالقومية والإعلام المسمى بالقومي ليخضعا فعلا لا اسما وحقًا لا شكلا لمصدر السلطة وصاحب السيادة والشرعية..... المواطن المصري دافع الضرائب وصاحب الحق الأصيل والمباشر في تقرير مصير الصحافة والإعلام في مصر؟

على أي نحو يمكن تشكيل المجلس الوطني للصحافة والإعلام ليكون تابعا للشعب لا للنظم والحكومات مستقلا في ميزانيته وسيدا لقراره يعمل لأن تكون الكلمة الحرة والنزيهة والموضوعية والمسؤولة هي السائدة بين الصحفيين والإعلاميين في مصر، وليكون الصحفي والإعلامي قادرا على الوصول إلى المعلومة أياً كان مصدرها، جريئا في نشرها، أمينا في عرضها لا يراعي إلا الله وضميره وقيم المجتمع ومصالحه وأخلاقياته ومواثيق الشرف التي يقسم على احترامها؟

كيف يمكن مقاومة الاحتكار والتزييف الإعلاميين ومحاربة الصحافة الصفراء والإعلام الذي يتغذى على الشائعات والفضائح والأكاذيب التي تهدم ولا تبني وتشيع روح اليأس والإحباط وتجعل المجتمع يحارب بعضه بعضا ولا يتخذ له هدفا ومشروعا ينجزه ليتبوأ مكانه في القرن الحادي والعشرين؟

كيف يمكن الوصول إلى إعلام الخدمة العامة في ظل إعلام حكومي متضخ ومدين بأكثر من ستة عشر مليارا من الجنيهات، ورسالته لا تكاد تنافس محا فضلا عن غيابه دولياً؟

كيف يخدم الإعلام الخاص والصحافة الخاصة والحزبية المصالح التجارية والحـ يكون ذلك خصما من المصالح العليا للوطن والأهداف القومية لمجتمع أحوج ما يكـ القواسم المشتركة وتقلـ ـاعات الفئوية والتوترات الطائفية؟

هذه نماذج لبعض الـ ـل معها هذا الكتاب استنادا إلى رؤية مصـ وتجارب دولية متنوعة.

ISBN 977-232-893-2
9 789772 328932

www.alamalkotob.com